



معهد التخطيط القومي

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (١٣٦)

الجمعيات الاهلية وألويات التنمية
بمحافظات جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠٠١

جمهورية مصر العربية - طريق صلاح سالم - مدينة نصر - القاهرة مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E. Salah Salem St. Nasr City, Cairo P.O. Box: 11765



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٣٦)

الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية
بمحافظات جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠٠١

فريق البحث

الباحث الرئيسي

- ١- أ.د. عزة عبد العزيز سليمان
- ٢- أ.د. محاسن مصطفى حسنين
- ٣- دكتور/ محمد عبد اللطيف خفاجي
- ٤- أستاذة/ عزة محمد حسن يحيى
- ٥- أستاذة/ هبة أحمد مصطفى
- ٦- أستاذ/ وجيه زكى عبده

ومن خارج المعهد

- ١- أستاذة/ عواطف محمد أحمد
- ٢- أستاذ/ يوسف محمد رشدي خليفه
- ٣- أستاذ/ عبد الفتاح مصطفى

المحتويات

رقم الصفحة

١	- تقديم
٥	١- التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية
٦	١-١ المرحلة الأولى (الليبرالية) ٢٣-١٩٥٢
٧	١-٢ المرحلة الثانية (الأنحسار) ٥٢-١٩٧٠
٨	١-٣ المرحلة الثالثة (الانفتاح والخصخصة) ٧٠-١٩٩٩
١١	٢- أهم القضايا التي تواجه الجمعيات الأهلية
١١	٢-١ قضية العلاقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية
١٢	٢-٢ قضية التمويل
١٣	٢-٣ البناء الإداري للجمعيات
١٣	٢-٤ مشكلة القيادة
١٣	٢-٥ ظاهرة تسييس الجمعيات
١٣	٢-٦ قضية المتطوعين
١٤	٢-٧ احتياجات الجمعيات الأهلية
١٦	٣- الجمعيات الأهلية والقانون
٢٠	٤- النشاط الأهلي ومجالاته
٢٠	٤-١ منظمات غير حكومية
٢٠	٤-٢ مؤسسات المجتمع المدني
٢٠	٤-٣ الاتحادات النوعية والإقليمية
٢٠	٤-٤ الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة
٢٣	٥- التوزيع الإقليمي للجمعيات الأهلية
٢٣	٥-١ الجمعيات الأهلية دورها وعلاقتها بالأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية والإقليمية والمحلية
٢٤	٥-٢ توزيع جمعيات الرعاية والتنمية على المحافظات في الريف والحضر

تابع المحتويات

٢٩	٦- التفاورات الإقليمية في مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية
٢٩	٦-١ مجالات أنشطة المنظمات غير الحكومية
٣٠	٦-٢ الجمعيات الأهلية موزعة حسب مجال عملها في محافظات مصر
٣٦	٦-٣ المستفيدون والمستفيدات من أنشطة الجمعيات الأهلية
٣٩	٧- توصيات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المتوازنة
٤٠	٨- الجمعيات الأهلية والتخطيط للتنمية الإقليمية : رؤية مستقبلية
٤١	٨-١ المنهج الجديد للتخطيط (المشاركة أو الشراكة الفعالة)
٤٢	٨-٢ متطلبات تطبيق المنهج الجديد للتخطيط
٤٤	٩- دراسة حالة
٤٥	٩-١ تمهيد
٤٧	٩-٢ مشكلة الدراسة
٤٨	٩-٣ أهداف الدراسة
٤٨	٩-٤ مفهوم التعاون
٥١	٩-٥ مفهوم التعاونية
٥١	٩-٦ نهج تاريخية عن التعاون في مصر
٥٣	٩-٧ مفهوم التعاونية الزراعية
٥٤	٩-٨ أنماط التعاونيات
٥٦	٩-٩ البيان التعاوني الزراعي المصري ودوره في عملية التنمية
٧٠	٩-١٠ الموجز والخاتمة
٧١	١٠- المراجع
٧٤	١١- ملحق إحصائي خاص بدراسة الحالة

فهرس الجداول

م	عنوان الجدول	رقم الصفحة
جدول (١)	تطور اعداد جمعيات الرعاية وجمعيات التنمية خلال الفترة من ٩٢/٩١ إلى ٩٦-١٩٩٧	٢١
جدول (٢)	اعداد جمعيات الرعاية والتنمية في كل محافظة موزعة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدث عام ١٩٩٧/٩٦	٢٦
جدول (٣)	عدد جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمل في مجال واحد والتى تعمل في أكثر من مجال، موزعة حسب المحافظة عام ١٩٩٧/٩٦	٣١
جدول (٤)	توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمل في (مجال واحد) حسب مجالات العمل موزعة حسب المحافظات عام ١٩٩٧/٩٦	٣٢
جدول (٥)	توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التى تعمل في (أكثر من مجال) حسب مجالات العمل موزعة حسب المحافظات عام ١٩٩٧/٩٦	٣٤
جدول (٦)	توزيع أنشطة جمعيات وعدد المستفيدين والمستفيدات على مستوى الجمهورية عام ١٩٩٧/٩٦	٣٦
جدول (٧)	بيان بنشاط محور الأمية بالمحافظات عن عام ١٩٩٧/٩٦	٣٨
جدول (٨)	ترتيب جمهورية مصر العربية بين دول العالم الرئيسية المنتجة للقطن والأرز والبطاطس والفول السوداني والخصيل السكرية والبصل والسمنم وفقا للجدارة الإنتاجية لمتوسط الفتره من ١٩٩١-١٩٩٣	٦١

فهرس جداول الملحق الاحصائى

رقم الصفحة	الموضوع	م
٧٥	أعضاء مجالس إدارة الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية واعضاءها وجهازى الوظيفى في ١٩٩٦/٦/٣٠	١
٧٦	نسبة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ونسبة اعضائها وحجازى الوظيفى في ١٩٩٦/٦/٣٠	٢
٧٧	حساب الأرباح والخسائر للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ١٩٩٦/٦/٣٠	٣
٧٧	الأهمية النسبية للأرباح والخسائر للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٥/٣٠	٤
٧٨	حساب الأرباح والخسائر للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٥
٧٩	تطور المركز المالى للجمعية التعاونية العامة لمنتجى البطاطس في خلال الفترة من ١٩٩٥ : ١٩٩٥	٦
٨٠	الأرقام القياسية والمتوسطات لرصيد الأصول الثابتة والنقدية بالبنوك والمدينون للجمعيات التعاونية الزراعية العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٧
٨١	أسماء التلاجات التابعة للجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس وسنة إنشائها وسعة كل منها	٨
٨٢	رصيد الاستثمارات والمساهمات والودائع والقروض للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	٩
٨٣	رصيد رأس المال والأحتياطيات للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	١٠
٨٤-٨٥	توزيعات صافي الفائض للجمعيات العامة الثلاث محل الدراسة في الفترة من عام ١٩٩٢ - ١٩٩٦	١١
٨٦	رصيد التدريب التعاونى للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠	١٢
٨٦	رصيد الخدمات الخيرية والعامة للجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠	١٣
٨٧	رصيد التدريب التعاونى والخدمات الخيرية والعامة للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢	١٤

الجمعيات الأهلية وأولويات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية

تقديم

شهدت السنوات العشر الأخيرة متغيرات عديدة قبل حلول الألفية الثالثة . فخلال هذه الفترة الوجيزة قبل أن يأفل نجم القرن العشرين وصلت التجارة الدولية والاستثمارات العالمية إلى أقصى غمونها واتسعت الفجوة بين دول الشمال والجنوب . ونتج عن هذا النمو الاقتصادي ان أصبحت الاغلبية تعاني من الفقر بينما الاقلية تتمتع بثروات طائلة . وشدت هذه التغيرات العديدة الانتباه إلى التحديات التي تواجه التنمية كالتدهور البيئي واستنزاف الموارد نتيجة للتنمية غير المستدامة والزيادة السكانية .

وهكذا طلع فجر الالفية الثالثة على واقع مريع . ولم تعد التحديات تقتصر على عولمة التجارة ، والاستثمار والاتصالات، وانما أصبح هناك عولمة في السكان والبيئة والتنمية ايضا وعولمة في القطاع الاهلي . أما الجانب الآخر فهو الارتباط الواضح بين التجارة والاستثمار من ناحية وبين البيئة والموارد من ناحية أخرى . وهو ما يؤدي بالتالى إلى تغيرات اجتماعية واقتصادية وسياسية وإلى تعثر خطط التنمية التي تضطلع بها الحكومات وإلى ضخامة المسئوليات الملقاه على عاتق شركاء جدد هم المجتمع المدني والجمعيات الاهلية والافراد من اجل احداث التغييرات الضرورية اللازمة لاستدامة التنمية ، والتي حتمت مطالبة الجمعيات الاهلية بأن تؤدي دوراً أساسياً في التنمية سواء على المستوى المحلى أو الدولى، مع الاستمرار في اداء دورها بشكل مطرد ومتنام .

وكان من الطبيعى أن يؤدي تعثر خطط التنمية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي والخصخصة ، وحدوث بعض الآثار السلبية على محدودى الدخل نتيجة لهذه البرامج أدت إلى زيادة حدة الفقر وتفاقم البطالة بين افراد المجتمع، مما دفع بالحكومات إلى البحث عن منهج يكون أكثر التزاماً بالبعد الاجتماعى وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموى ولا تحركه بواعث الربح الخاص فضلاً عن وجود أفكار مبتكرة ومتجددة لمواجهة احتياجات مجتمعاتها . وقد تمثل هذا في

جهود وأنشطة المنظمات الاهلية التطوعية التى بدت قادرة على ان تلعب دوراً ايجابيا في عمليات التنمية المحلية أى تنمية مجتمعاتها مع السماح بمشاركة أكبر من جانب الأفراد في تحقيق التنمية .

وظهر الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية على نطاق واسع في السنوات العشر الأخيرة من القرن الماضى، بالرغم من ان تاريخ هذا القطاع يعود إلى القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها بزوغ المنظمات غير الحكومية على المستوى الدولى نتيجة للإستعداد لمؤتمر قمة الأرض لأول مرة عام ١٩٩٢ . فإلى جانب التفاوض بين الحكومات بعضها البعض ، تجمعت المنظمات غير الحكومية على شكل منتدى اهلى للتأثير على قرارات وتوصيات المؤتمر ليس من اجل الدول فحسب وانما من اجل الانسانية جمعاء والمحافظة على بيئة نظيفة لكل انسان على وجه الأرض .

كما ان المنظمات غير الحكومية النسائية دفعت الحكومات إلى توسيع اجندة ٢١ في نيويورك عام ١٩٩٢ لتضم قسما عن دور المرأة والشباب والمنظمات الاهلية والحكومات المحلية بغية الوصول إلى التنمية المستدامة . ثم جاء مؤتمر القاهرة الدولى للسكان والتنمية عام ١٩٩٤ الذى صاحبه منتدى للمنظمات غير الحكومية والذى تحول من التحديات الديموجرافية التى تواجه الدول إلى الصحة الانجابية والحقوق الانجابية لكل من الرجل والمرأة . وأخيراً فتح باب العضوية امام المنظمات غير الحكومية في العديد من المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة وعلى رأسها المجلس الاقتصادى والاجتماعى والذى بلغ عدد المنظمات الاعضاء فيه حوالى ١٤٠٠ منظمة غير حكومية . واتجهت العديد من الصناديق التابعة للأمم المتحدة إلى دعم المنظمات غير الحكومية دعماً مادياً وفنياً لتقدم خدماتها من اجل تنمية مجتمعاتها بكفاءة اكبر، ولتشارك في التخفيف من حدة الفقر والبطالة التى صاحبت تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى وبرنامج التكيف الهيكلى .

وارتبط هذا الاهتمام الدولى باهتمام اعلامى غير مسبوق بالقطاع الاهلى، مع التركيز على الدور الذى يمكن ان يؤديه في ميدان التنمية الاجتماعية خاصة الصحة والتعليم وفي التأثير على صانعى القرار وفي تغيير المفاهيم العتيقة ومظاهر السلوك السلبية . وتلازم مع هذه المظاهر اهتمام من جانب الحكومة بتفعيل دور المنظمات غير الحكومية ، ومناقشة مسئولياتها الاجتماعية والاقتصادية ، مع تفويضها بأنجاز جانب من خطط التنمية للدولة .

وبالتالى يمكن القول أن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى حدثت على مستوى العالم في السنوات الأخيرة وتعثر خطط التنمية التى اضطلعت بها الحكومات أدت إلى البحث عن منهج يكون أكثر التزاماً وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التموي ولا تحركه في نفس الوقت بواعث الربح الخاص . وقد تمثل هذا في جهود وأنشطة المنظمات التطوعية والأهلية التى بدت قادرة على أن تلعب دوراً إيجابياً في عمليات التنمية وعلى أن تحقق مشاركة أكبر من جانب السكان في تحقيق التنمية . كل هذا دعا إلى الاهتمام بدور الجمعيات الأهلية وبأنشطتها في مجال التعليم والصحة والسكان والبيئة والمرأة والرعاية الاجتماعية .

وبالتالى فإن هذه الدراسة تهدف من خلال تعرفها على وضع الجمعيات الأهلية وتطورها في مصر، إلى وضع رؤية مستقبلية لتفعيل دورها في مصر .

وتشمل هذه الدراسة على المحاور التالية :

- ١- التعرف على التطور التاريخي للجمعيات الأهلية وأهم الأنشطة التى تمارسها على مستوى المحافظات .
- ٢- تحديد دور الجمعيات الأهلية بالنسبة للتنمية عامة والتنمية الإقليمية او المحلية خاصة .
- ٣- حصر التفاوتات الإقليمية في مجالات عمل الجمعيات الأهلية لتفعيل دورها في تحقيق أولويات التنمية بالمحافظات .
- ٤- تقديم رؤية مستقبلية للشراكة بين الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية .

محتوى الدراسة:

تشتمل الدراسة على الأجزاء التالية :

يتناول الفصل الأول التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية بينما يهتم الفصل الثانى بالقضايا التى تواجه الجمعيات الأهلية مثل قضية علاقة الحكومة بالجمعيات الأهلية وقضية التمويل والبناء الإداري للجمعيات ومشكلة القيادة وظاهرة تسييس الجمعيات وقضية المتطوعين وإحتياجات الجمعيات الأهلية . أما الفصل الثالث فهو خاص بالجمعيات الأهلية والقانون، حيث صدرت عدة قوانين لتنظيم العمل الأهلى . الفصل الرابع يتناول النشاط الأهلى ومجالاته حيث يعتبر العمل التطوعى عملاً مكماً لجهود الحكومة وهو الذى يقدم الخدمات للجماهير من خلال الجمعيات الأهلية . ويركز الفصل الخامس على التوزيع الإقليمي للجمعيات الأهلية على مستوى

المحافظة فهي موزعة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدثة • ويهتم الفصل السادس بالتفاوتات الإقليمية في مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية ، موزعة حسب مجال عملها في محافظات مصر • ويحدد الفصل السابع توصيات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المتوازنة، بينما يقدم الفصل الثامن " رؤية مستقبلية عن الجمعيات الأهلية والتخطيط للتنمية الإقليمية " ، أما الفصل التاسع فهو يشتمل على " دراسة حالة عن التعاونيات الزراعية كأحد صور الجمعيات الأهلية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالريف المصرى " •

١ - التطور التاريخي للمنظمات غير الحكومية

تعود نشأة أول جمعية أهلية في مصر إلى أوائل القرن التاسع عشر (عام ١٨٢١) حين تأسست الجمعية اليونانية بالاسكندرية لتضم أكبر الجاليات الأجنبية التي عاشت في مصر في ذلك الوقت . وبعد ذلك بحوالى أربعة عقود توالى انشاء الجمعيات الثقافية مثل جمعية " معهد مصر " للبحث في تاريخ الحضارة المصرية (عام ١٨٥٩) وجمعية المعارف (عام ١٨٦٨) والجمعية الجغرافية (عام ١٨٧٥) ، ثم توالى تأسيس الجمعيات الدينية، الاسلامية والقبطية مثل الجمعية الخيرية الاسلامية (عام ١٨٧٨) والتي شغل عبد الله النديم فيها منصب نائب رئيس الجمعية ، ولهذا انشغلت إلى جانب عملها الخيري ببث الروح الوطنية بين المصريين، وجمعية المساعي الخيرية القبطية (١٨٨١) والتي اهتمت ايضا بسبل التعاون بين جميع المصريين ونبذ التعصب الدينى، وجمعية التوفيق القبطية (١٨٩١) .

ويلاحظ هنا أن تاريخ نشأة الجمعيات قد ارتبط بتنظيمات تتبنى اهدافا دينية وثقافية وعلمية في المقام الأول ، وتستقطب نخبة من المثقفين الذين عادوا من بعثاتهم الدراسية في الخارج، وعناصر من النخبة التقليدية ممثلة في بعض الامراء والاميرات والاعيان . كما ان الجمعيات الثقافية سبقت تاريخيا نشأة الجمعيات الدينية ، حيث أن المساجد لعبت دور الجمعيات الاهلية بالاجتماع المصرى، ووفرت الفرصة لالتقاء المسلمين ومن خلاله توزع حصيلة الصدقات والزكاة على فقرائهم أى القيام بدور التكافل والتضامن الاجتماعى . كما قامت بدور اجتماعى وتنقيفى واثارة الوعي بمناقشة أمور السياسة والحكم . وأدى الوقف الاسلامى دور كبيراً في تاريخ المجتمع المصرى كظاهرة اجتماعية واقتصادية قديمة عرفتھا المجتمعات الإسلامية ، حيث قدم الفرصة التاريخية المبكرة للعمل الاهلى التطوعى .

وفي هذا المقام قد يكون من المهم التأكيد على أن المرحلة الأولى لنشأة وبلورة الجمعيات، لم تشهد صراعا طائفيا بين التنظيمات التطوعية الاسلامية والقبطية، بل على العكس ساد التعاون في مواجهة خطر واحد يهدد الجميع ، هو الاحتلال البريطانى لمصر وأهمية السعى من اجل الحصول على الاستقلال ومناهضة أية محاولة استعمارية لاحداث الفرقة بين المسلمين والاقباط، ولهذا كان هناك حرص شديد من جانب زعماء الطرفين على ابراز فكرة الوحدة

الوطنية واحباط سياسة " فرق تسد " التي طبقها الانجليز، الأمر الذى دفع بحركة الجمعيات الاهلية تجاه مزيد من الحيوية وحصولها على الثقة والمصادقية بين الشعب بمختلف فئاته .

ويقسم المحللون أوضاع الجمعيات الاهلية (أو ما قد يطلق عليه البعض اوضاع مؤسسات المجتمع المدني) في مصر إلى ثلاث مراحل على النحو التالى:

١-١ المرحلة الأولى (الليبرالية) ١٩٢٣-١٩٥٢ :

وتميزت هذه المرحلة باطلاق حرية تكوين الجمعيات ووضعها في اطارها التشريعى الصحيح حيث اشار دستور ١٩٢٣ إلى حق المصريين جميعاً في تشكيل جمعيات و فرق المشرع بين ثلاثة أنواع من الجمعيات الاهلية :

الأولى : جمعيات ذات طابع شبه عسكرى وتعمل لخدمة حزب أو مذهب سياسى معين، وتقرر حظرها قطعياً بموجب القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٣٨ لأنها كانت تتبنى بعض مظاهر النظم الفاشية .

الثانية : جمعيات مدنية تتمتع بجميع الحقوق التى يتمتع بها أى شخص اعتبارى ولها أن تمارس كافة الأنشطة شريطة ألا يكون بين أنشطتها هدف الحصول على ربح مادى، ونظمها القانون المدنى .

الثالثة : الجمعيات الخيرية والمؤسسات التى يخصص مالها لأعمال الخير والنفع العام وتسد حاجة اجتماعية ملحة، ومن امثلتها ملاجئ الايتام ومؤسسات رعاية الاحداث .

وكان من الطبيعى في ظل هذا المناخ القانونى والسياسى ان تزدهر الجمعيات كمؤسسات للتنشئة الثقافية والسياسية والاجتماعية ، وفي ضوء هذا حدث نمو مطرد في عدد الجمعيات الاهلية من ٦٥ جمعية تأسست قبل عام ١٩٠٠ إلى حوالى ٦٣٣ جمعية تأسست خلال الفترة من ١٩٢٥-١٩٤٤ ، إلى حوالى ٥٠٨ جمعية تأسست في الفترة من ١٩٤٥-١٩٤٩ .

ومن أبرز الخصائص التى أتسمت بها الجمعيات الأهلية في المرحلة الليبرالية ما يلى :-

١- استمرت الجمعيات في اداء دورها واتسمت انشطتها بالازدهار خلال هذه الفترة .

- ٢- هيا دستور ١٩٢٣ المناخ الثقافى والسياسى لانتشار الجمعيات الاهلية ، ونص الدستور على أن حل الجمعيات الاهلية يكون على يد القضاء المصرى وليس بقرار من الحكومة .
- ٣- كان نمو عدد الجمعيات في هذه المرحلة هو محصلة طبيعية للمناخ الثقافى والسياسى المتنامى في هذه الفترة .
- ٤- استمرت قضايا الهوية القومية والانتماء والنهضة مطروحة من خلال الجمعيات الاهلية .
- ٥- لم يحل نشاط الاحزاب السياسية رغم حيويتها في هذه الفترة دون نشاط وحيوية الجمعيات الاهلية . وانما سارا في خط متواز .
- ٦- تزايد وزن الجمعيات الدينية (الاسلامية والقبطية) خلال هذه الفترة ، ومازال حتى الآن .
- ٧- اتسمت هذه الفترة بنشاط غير مسبوق من جانب المرأة للمشاركة في الحياة العامة سواء من خلال جمعيات مستقلة تعبر عنها، أو من خلال عضويتها ونشاطها في جمعيات ثقافية وخيرية عامة .

٢-١ المرحلة الثانية (الانحسار) ١٩٥٢-١٩٧٠

انتقل النظام السياسى المصرى إلى مرحلة جديدة بعد اعلان الثورة والغاء التعددية الحزبية، وأصبحت الدولة مسئولة تماما عن كافة القطاعات الانتاجية والخدمية، وعن التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتبنيها لسياسات اجتماعية واقتصادية اشتراكية، صاحب ذلك ما يعرف ببيروقراطية الدولة التى امتد نشاطها ليشمل كافة القطاعات، وتعاملت مع الجمعيات الاهلية بنفس اسلوب تعاملها مع الاحزاب . فأصدرت عام ١٩٥٦ قراراً جمهورياً رقم ٣٨٤ بالغاء بعض مواد القانون المدنى المتعلقة بالجمعيات الاهلية، وحل هذه التنظيمات جميعها وتعديل نصوصها، وحظر اشتراك الاشخاص المحرومين من مباشرة حقوقهم السياسية في تأسيس أو عضوية أى جمعية . وبذلك انتقلت حركة الجمعيات الأهلية إلى مرحلة جديدة عكست أزمة ثقة بين الدولة والمجتمع المدنى . وكانت بداية لتراجع العمل الاهلى .

ثم جاء قانون الجمعيات الاهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ - والذى اثار ضجة كبرى في هذه الفترة لأنه وضع قيوداً على تحركات وأنشطة المجتمع المدنى . ولهذا تكشف المؤشرات الأحصائية لمعدلات نمو الجمعيات الأهلية في مرحلة الستينات على وجه التحديد، عن انخفاض معدل نمو

الجمعيات الاهلية . فقد كانت كافة القوانين المتعلقة بالمجتمع المدني والتي صدرت في اعقاب الثورة سببا رئيسياً في تراجع قيمة المشاركة والمبادرات الشعبية التطوعية .

ويلاحظ على أنشطة الجمعيات الاهلية في تلك الفترة استمرار وزن المكون الدينى في أنشطة الجمعيات الاهلية وانخفاض الجمعيات الثقافية والعلمية ، وفي هذه الفترة طرحت التنمية بديلاً عن النهضة وانحصر عمل الجمعيات في بعض مشروعات التدريب وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل . وتمثل المشكلات التي تواجه هذا النمط من الجمعيات في ضعف قدرتها على احتواء المشاركة الشعبية وعدم وضوح فلسفة التنمية التي تتبناها . فانخفضت مشاركة الشباب الأقل من ٤٠ سنة في الحياه العامة ، وانخفضت نسبة تسديد الاشتراكات وزيادة مشاركة الذكور وانخفاض مشاركة الاناث .

٣-١ المرحلة الثالثة : (الانفتاح والخصخصة) ١٩٧٠ - ١٩٩٩

شهدت مصر تحولاً اقتصادياً وسياسياً من الاشتراكية إلى الانفتاح الاقتصادى حيث تتحكم آلية السوق في الانتاج والاستهلاك والاستثمار . وصاحبت سياسة الانفتاح برنامجاً للإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى وخصخصة شركات القطاع العام . واقامة شبكة من الضمان الاجتماعى كان ابرزها الصندوق الاجتماعى للتنمية للتخفيف من الآثار السلبية الناتجة عن سياسات الإصلاح الاقتصادى ولتعبئة الموارد المحلية والدولية من اجل توفير فرص عمل تخفف من حدة الفقر والبطالة وإستخدام الصندوق الاجتماعى بعض الجمعيات الأهلية كجهات كفيلة ووسيلة ومنفذه لمشروعاته لتنمية المجتمع . واعتبرت الجمعيات الاهلية شريكاً للحكومة في هذا الصدد .

وتبدو ملامح التغير في سياسة الحكومة تجاه الجمعيات الاهلية في عدة تصريحات للسيد رئيس الجمهورية يؤكد فيها على اهمية المبادرات الشعبية والجمعيات الاهلية وزياراته لعدد من الجمعيات . كما صدرت تصريحات عديدة من اعضاء الحكومة تشير إلى اهمية مشاركة الجمعيات الاهلية في تحمل اعباء التنمية وإيجاد حلول لمشكلات المجتمع . وركزت مناقشات مجلس الشعب على أهمية المشاركة الشعبية التطوعية في تنمية المجتمعات المحلية، ودور الجمعيات الاهلية في

مواجهة مشكلة الزيادة السكانية والتطرف الديني والوحدة الوطنية، والاهتمام بالجمعيات العاملة في مجال البيئة ومكافحة ادمان المخدرات .

إلا أن هناك من المؤشرات ما يعزز الرأى بأن المرحلة الحالية التي تمر بها الجمعيات قد تكون مرحلة انتقالية تؤثر بالإيجاب على دور هذه التنظيمات فمن ناحية هناك ضغوط من جانب قوى اجتماعية وسياسية تطالب بتحرير القطاع الاهلى . كما اشار رئيس الجمهورية في خطابه بمناسبة انتخابه عام ١٩٩٩ إلى ضرورة الاهتمام بدور الجمعيات الاهلية باعتبارها شريكا في التنمية . بالإضافة إلى قيام الجمعيات بالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعدل بتغيير قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ و صدور القانون الجديد ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ ولائحته التنفيذية التي اتسمت بشئ من تخفيف الاجراءات، إلا أن كل ذلك توقف بسبب صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بأن قانون ١٥٣ غير دستوري .

وهناك نماذج ايجابية لعشرات من الجمعيات التي أدركت قيمة دورها في التنوير، فضلاً عن ادراك الدولة المتزايد بأهمية ايجاد نوع من الشراكة مع الجمعيات الاهلية لكى تقوم بدورها المكمل لدور الحكومة في جهود التنمية ، باعتبار ان الجمعيات الاهلية اقدر واسرع على تلبية الاحتياجات الحقيقية للمجتمعات المحلية من أجهزه الحكومة التي يصعب عليها التغلغل في هذه المجتمعات .

وكان لهذا التغير في البيئة السياسية اثره في زيادة عدد الجمعيات التي تم اشهارها والتي بلغ عددها حوالى ١٥٠٠٠ جمعية حتى عام ١٩٩٦ . وقد حدثت عدة خلافات بين وزارة الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية نتيجة لحل بعض الجمعيات وأنهى الأمر إلى اقتصار حل الجمعيات على الجمعيات التي توقف نشاطها بالفعل . وقد اتجه اهتمام السياسات الحكومية نحو دعم الجمعيات الاهلية التي تمارس أنشطة اقتصادية بهدف الحد من مشكلة البطالة والفقر، كجمعيات الأسر المنتجة وتوجيه جزء من موارد الصندوق الاجتماعى للتنمية إلى المشروعات المتناهية الصغر والمشروعات الصغيرة والتي تتم عن طريق الجمعيات الاهلية .

ووجهت الحكومة ايضا دعمها إلى الجمعيات العاملة في مجال الأمومة والطفولة والمرأة الريفية وخدمات تنظيم الأسرة . كما اتجهت الجمعيات إلى مؤسسات التمويل الأجنبية ولكن يتطلب ذلك من الجمعيات أن تكون قادرة على الاستمرار في المشروع وتمويله بالجهود الذاتية بعد انتهاء التمويل الأجنبى . ويعنى هذا أن الجمعيات الاهلية تواجه العديد من القضايا أهمها

العلاقة مع الحكومة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية وكذا قضية التمويل والبناء المؤسسي والتنظيمي لتلك الجمعيات •

تتمثل العلاقة مع الحكومة ممثلة في وزارة الشؤون الاجتماعية وكذا قضية التمويل والبناء المؤسسي والتنظيمي لتلك الجمعيات في عدة جوانب، من أهمها:

- التعاون في تنفيذ البرامج والمشاريع الاجتماعية.
- الاستفادة من الدعم المالي والفني للحكومة.
- المشاركة في صنع القرار.
- تعزيز الشفافية والمساءلة.
- تطوير القدرات المؤسسية.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، يجب أن تكون العلاقة مع الحكومة بناءة وشفافة، وأن تكون قائمة على الاحترام المتبادل والتعاون.

كما يجب أن تكون الجمعيات قادرة على إدارة الموارد المالية والبشرية بشكل فعال، وأن تكون قادرة على تقديم الخدمات الاجتماعية بشكل جيد.

فيما يتعلق بـ قضية التمويل، فإن الجمعيات بحاجة إلى دعم مالي من الحكومة لتنفيذ برامجها ومشاريعها. كما تحتاج إلى دعم فني من الحكومة لتطوير قدراتها المؤسسية.

من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة، يجب أن تكون الجمعيات قادرة على تقديم تقارير دورية عن أنشطتها المالية والإدارية.

أخيراً، فإن تطوير القدرات المؤسسية للجمعيات هو أحد أهم التحديات التي تواجهها. لذلك، يجب أن تكون هناك برامج تدريبية وورش عمل لتزويد الجمعيات بالمهارات اللازمة لإدارة الموارد بشكل فعال.

٢- أهم القضايا التي تواجه الجمعيات الاهلية

تواجه الجمعيات الاهلية مجموعة من القضايا تمثل في مجملها تحديات للعمل الاهلى في مصر، يتعلق البعض منها بالعلاقة بين الجمعيات والاطار السياسى والاقتصادى بينما يتعلق البعض الآخر بادارة الجمعيات ذاتها ومدى استقلالها وممارستها للديموقراطية والشفافية والخضوع للمحاسبة، وبعضها يتعلق بقضية التطوع . وفيما يلى عرض لهذه القضايا :

٢-١ قضية العلاقة بين الحكومة والجمعيات الاهلية :

أخذ النظام السياسى السائد في الخمسينات والستينات حتى الانفتاح في السبعينات موقف سلبيا من الجمعيات الاهلية فتوقف نشاط العديد منها كما سبق ان اشرنا . وامتد هذا التوجه إلى جميع مؤسسات المجتمع المدنى وأدى إلى خلق مناخ من عدم الثقة بين الطرفين بالاضافة إلى بيروقراطية الدولة والتي اعتمد عليها النظام السياسى في تحجيم نشاط الجمعيات وفرض رقابة صارمة عليها تتمثل في تعيين موظفين من وزارة الشؤون الاجتماعية في مجالس ادارة الجمعيات، حيث كان هناك طبقا لتصريحات وكلاء وزارة الشؤون الاجتماعية بالمحافظات ١٢٠٠٠ موظف من الشؤون الاجتماعية يعملون في الجمعيات الاهلية .

ورغم التحولات التي شهدتها مصر منذ السبعينات إلا انه مازال هناك العديد من التغيرات المطلوبة لتمتع الجمعيات بحرية أوسع في اداء دورها كشريك للدولة في تحقيق التنمية المستدامة . وقد بدأت هذه التغيرات تأخذ مجراها عندما صدر قرار وزارى بسحب موظفى الشؤون الاجتماعية من مجالس ادارات الجمعيات الاهلية وتنشيط الاتحاد العام للجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة . وظهرت العديد من المؤسسات والجمعيات الاهلية الدولية المهتمة بدعم الجمعيات الاهلية فنياً ومادياً وتدريبها للقيام بأنشطتها بكفاءة . وتحدد العلاقة بين الجمعيات الاهلية ووزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية في أربعة أبعاد:

- أ . ان الحكومة هى مصدر التشريعات التي تنظم قواعد العمل والنشاط في القطاع الاهلى .
- ب . ان وزارة الشؤون الاجتماعية هى أحد مصادر تمويل الجمعيات طبقاً لقواعد تحدد أولويات التمويل حسب الاحتياجات الاجتماعية التي تحددها الوزارة وليس المجتمع المحلى الذى تخدمه الجمعية .

ج . تسند وزارة الشؤون الاجتماعية ٩٠% من مشروعات خططها في التنمية الاجتماعية

السنوية إلى الجمعيات

الاهلية وتمدها بالتمويل اللازم كما توفر لها الدعم الفنى من خلال اعارة بعض الموظفين الفنيين ، وتقديم التدريب اللازم لها .

د . تقوم الوزارة بتحديد الجهات أو الأجهزة الادارية التى تشرف على الجمعيات .

وتأخذ العلاقة بين الجمعيات الاهلية ووزارة الشئون الاجتماعية شكل التعاون احيانا والتوتر احيانا أخرى . فعند تنفيذ الجمعيات لمشروعات خطة التنمية الاجتماعية تظهر بنود الشراكة بين الوزارة والجمعية، وحيانا اخرى تقوم الجمعيات بسد الثغرات أو الفجوات فيما يتعلق بالخدمات الصحية أو التعليمية أو البيئية أو الاجتماعية .

٢-٢ قضية التمويل

تبلغ الاعانة الحكومية للجمعيات حوالى ٢٤ مليون جنيه سنويا . ويعتبر هذا الرقم رقما متواضعا إذا ما قورن بحجم الدور الذى تؤديه الجمعيات حالياً في المجتمع المصرى وقدرتها على الوصول إلى الفئات الفقيرة والضعيفة . وتواجه معظم الجمعيات الاهلية في مصر ازمة تمويل حادة ، فالجمعيات تعتمد في تمويلها على المصادر الآتية :

- الدعم المالى الذى تحصل عليه الجمعيات من الحكومة وهو محدود ويتجه إلى عدد محدود من الجمعيات .
- اشتراكات الأعضاء ولا تمثل إلا نسبة ضئيلة ولا ينتظم الاعضاء في سدادها .
- الهبات والتبرعات وهى مصدر هام وتمثل نسبة كبيرة من ايرادات الجمعيات الخيرية والدينية .
- تقاضى رسوم مقابل وسائل وأدوية خاصة بخدمات معينة كخدمة تنظيم الاسرة، والخدمات العلاجية التى تقدمها المستشفيات والمستوصفات التابعة للجمعيات الاهلية ، فضلاً عن الملابس الجاهزة والمأكولات . ولا تعاني الجمعيات التى تقدم مثل هذه الخدمات من قصور في ايراداتها بل أنها تنفق على الأنشطة الاخرى التى تقوم بها ولا تدر دخلاً للجمعية من ايرادات العيادات والمستشفيات كالتوعية وتعليم وتدريب المرأة واندية الأطفال .
- قلة الخبرة في مجال تنمية الموارد fundraising فالجمعيات غير قادرة على الحصول على منح كافيه من مصادر التمويل الدولية والعربية ولا على تنمية هذه الموارد المتاحة .

٣-٢ البناء الإداري للجمعيات:

تواجه الجمعيات الأهلية في مصر مشكلة ضعف قدراتها الإدارية والمالية ، فالعديد من الجمعيات يقوم بإدارتها شخص واحد قد يكون متطوعاً ، وغالباً يفتقد إلى الكفاءة الإدارية النشطة والقادرة على العمل المنتج من خلال التطوع أو التوظيف، ومما يزيد من حدة المشكلة افتقاد الجمعيات إلى قيادات متجددة تستطيع تحويلها إلى مراكز للممارسة الديمقراطية والإدارة الذاتية . وتفتقد إدارة الجمعيات الرؤية الواضحة والتخطيط للمستقبل . كما أنها لا تحتفظ بسجلات للحسابات الواقعية أو ميزانية منتظمة ، ولا تتوافر لها نظام أو معايير لتقويم أدائها . واتجهت الجهات الممولة إلى وضع شروط لتمويل الجمعيات كان أهمها توافر سجلات دقيقة للإيرادات والمصروفات وتنظيم التدريب اللازم طبقاً لاحتياجات الجمعيات لتصبح قادرة على القيام بدورها كشريك في التنمية المستدامة .

٤-٢ مشكلة القيادة :

تمثل القيادة أحد المشكلات التي تواجهها الجمعيات ، فالجمعيات قد تعكس الاحتكار في العمل حتى في المجال التطوعي، بمعنى أن إنشاء الجمعية يكون على يد أسرة معينة ويتكون مجلس إدارتها من أفراد الأسرة ويديرها رب الأسرة وأحياناً كثيرة يدير الجمعية عضو منتدب بينما تتركز جميع السلطات في مجلس الإدارة . ومن ثم يصبح من الضروري تربية كوادر شابة قادرة على تحقيق التواصل ولديها مفهوم واضح عن العمل الأهلي بأنه عملاً تنموياً وطنياً وليس عملاً قائماً على الأحساس وحب الخير .

٥-٢ ظاهرة تسييس الجمعيات :

انتشار ظاهرة تسلل الأحزاب والقوى السياسية المختلفة إلى الجمعيات الأهلية والتستر وراءها ومحاولة افتعال الصدام مع الأجهزة الحكومية ، فتصبح السياسة بناءً على ذلك مصدراً للمشكلات التي تعاني منها الجمعيات الأهلية .

٦-٢ قضية المتطوعين

تمس قضية التطوع بالوقت والجهد والمال صميم عمل الجمعيات الأهلية بما فيها المجتمع المدني ، وتشكل هذه القضية مشكلة في غالبية جمعيات تنمية المجتمع وجمعيات الخدمات والجمعيات الثقافية . والتطوع لا يعني مجرد العضوية في الجمعيات الأهلية والتطوعية بدون أجر ولكن لابد من تبني هذا المفهوم التطوعي بما يعنيه من قدرات إدارية وتنظيمية لابد أن تمتلكها

تلك الجمعيات، كما يحتاج الأمر إلى تصافر وتعاون بين القطاع الاهلى ووسائل الاعلام وهو الأمر المقتقد إلى درجة كبيرة في مصر • وهناك العديد من افراد المجتمع لديهم الرغبة في التطوع ولكن ليس لديهم المعرفة بكيفية التطوع •

ولذلك يتجه الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة إلى دفع بعض الجمعيات لانشاء مراكز للتطوع ويلجأ إليها الراغب في التطوع ويتم دراسة مؤهلاته ومواعيده ورغباته ويتم اختيار الجمعية التي تحتاج لمثل هذا المتطوع أو المتطوعة ليعمل بها متطوعاً حسب الوقت المناسب له ، ويحتاج ذلك إلى انشاء قاعدة بيانات يتم فيها تسجيل هذه المعلومات • ولكن قد يواجه مثل هذا المشروع بعدم قدرة الجمعيات على استيعاب المتطوعين ولذلك فهناك حاجة إلى دراسة وضع الجمعيات وامكانياتها واحتياجاتها من المتطوعين وتضم هذه البيانات إلى قاعدة بيانات عن المتطوعين •

٢-٧ احتياجات الجمعيات الاهلية :

وفي دراسة مسحية عن ٧٥٠ منظمة اهلية لتحديد احتياجات المنظمات غير الحكومية قامت بها اللجنة القومية للمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال السكان والتنمية عام ١٩٩٨ تم التوصل إلى الاحتياجات التالية :

- تعديل القوانين وتسهيل الاجراءات الخاصة بتسجيل الجمعيات •
- انشاء قاعدة شاملة لبيانات الجمعيات الاهلية وانشطتها ومجالاتها والمستفيدين من انشطتها ومصادر التمويل وعدد المتطوعين والمتطوعات بالجمعية وعدد أعضاء الجمعية العمومية وهيكلها المالى والادارى والمشروعات التي تقوم بها •
- التعرف على القضايا الجديدة في التنمية كقضية المساواة بين الرجل والمرأة وقضية النوع الاجتماعى وقضية الصحة الانجابية وكيفية الدعوة لهذه القضايا •
- التدريب القائم على الاحتياجات الفعلية للجمعيات الاهلية مثل كتابة المشروعات للحصول على تمويل وكيف يمكن للجمعيات أن تمول نفسها ذاتيا وفن التفاوض وكيفية كتابة التقارير المالية وتقارير المتابعة والتقييم وكيفية التعرف على احتياجات المجتمع المحلى وكيفية اعداد خطة للدعوة لقضية معينة كقضية تنظيم الأسرة أو البيئة •
- تبادل الخبرات والزيارات بين الجمعيات للتعرف على المشروعات الناجحة وكيفية الاستفادة منها •

- كيفية تنمية ادوار الجمعيات وتحويلها إلى جمعيات تنموية •
- الحاجة إلى اجهزة ومعدات طبية خاصة الجمعيات التي تقدم خدمات صحية وتنظيم اسره أو صحة انجابية •
- حاجة الجمعيات إلى دعم من اجهزة الاعلام المختلفة لنشر أنشطة الجمعيات ودورها في التنمية فما زالت الاجهزة الاعلامية تتجاهل دور الجمعيات الاهلية في التنمية •

٣- الجمعيات الاهلية والقانون

كان انشاء الجمعيات الاهلية في مصر قبل تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية يتم بناء على نصوص الدستور الذى ساد قبل ١٩٣٩ . ومنذ تأسيس وزارة الشؤون الاجتماعية بدأت في وضع قانون لتنظيم العمل الاهلى بصفتها الهيئة المسئولة عن الجمعيات الاهلية من حيث التسجيل والاشراف المالى والادارى عليها . وفي عام ١٩٦٤ صدر قانون ٣٢ لتنظيم العمل الاهلى في مصر . وقد صدر هذا القانون في ظل أوضاع سياسية واجتماعية واقتصادية معينة مرت بها البلاد في ذلك الوقت . وتغيرت هذه الأوضاع ودخلت مصر مرحلة الانفتاح الاقتصادى وطبقت برامج لاعادة هيكلة الاقتصاد وخصخصة القطاع العام .

وتحولت الجمعيات الاهلية من جمعيات خيرية إلى جمعيات تنمية تلعب دور الشريك للدولة في التنمية والوصول إلى المناطق والفئات الفقيرة والمهمشة والدخول في قضايا يصعب على الوزارات الدخول فيها . بالاضافة إلى التقدم الذى حدث على مستوى العالم والمتعلق بسرعة المواصلات والاتصالات وشبكات الانترنت ، إلى جانب المؤتمرات الدولية التى عقدت في مصر وفي العالم والتى تم فيها عقد منتديات للجمعيات الاهلية موازية للمؤتمرات الحكومية .

كل هذه العوامل جعلت الدولة تعترف بأهمية الدور الذى تلعبه الجمعيات الاهلية في مجال التنمية والرعاية وحقوق الانسان . ولذلك كان من الضرورى تعديل بعض بنود قانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ للجمعيات الاهلية ليتماشى مع البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة . فنادت الجمعيات الاهلية بضرورة تعديل بعض بنود القانون لاعطاء مساحة من الحرية تتحرك فيها الجمعيات الاهلية . وعقدت الجمعيات سلسلة من الاجتماعات ثم استجابت وزارة الشؤون الاجتماعية وعقدت عدة اجتماعات في كثير من المحافظات لمناقشة البنود المطلوب تعديلها . فجاءت هذه الاجتماعات تعبيراً صادقاً من العاملين بالجمعيات الاهلية نحو مسئولياتهم ودورهم وسعة صدر الحكومة وحرصها على الاستماع إلى الرأي والرأي الآخر .

ثم تشكلت لجنة من المتخصصين من وزارة العدل مثلت فيها الجمعيات الاهلية . وتم وضع القانون الجديد واتخاذ الاجراءات اللازمة لمناقشته في مجلس الشعب ، فوافقه عليه ، وتم اعتماده من السيد رئيس الجمهورية ونشره في الجريدة الرسمية . وبذلك خرج القانون رقم ١٥٣ لعام

١٩٩٩ وشكلت لجنة لوضع اللائحة التنفيذية للقانون • وجاء القانون متضمناً بعضاً من الجوانب السلبية والايجابية من وجهة نظر الجمعيات الاهلية • وسنقوم بأستعراض أهمها •

سمح القانون الجديد للجمعيات الاهلية بالدخول في كل مجالات التنمية خلافاً للقانون السابق الذى كان يقصر العمل الأهلى على مجالات محددة ، كما أن القانون الجديد حدد من اختصاصات السلطة الإدارية وجعل قراراتها خاضعة لحكم القضاء • ويعنى هذا أنه اذا اعترضت الحكومة على انشاء جمعية ما، أو على سلوك مجلس ادارة جمعية ما، فإنها لا تملك سلطة حل الجمعية بقرار منفرد، كما كان يجرى عليه العبل وفقاً للقانون السابق، وانما يكون على الحكومة ان تذهب إلى القضاء • إلا انه يؤخذ على القانون الجديد انه يسير على نفس نهج القانون القديم من حيث النص على الترخيص للجمعيات بممارسة النشاط وليس اشهار الجمعية ، كنوع من اظهار سيطرة الحكومة •

أدخل تعديل جديد على عضوية مجلس الادارة في القانون الجديد فلقد كان النص المتفق عليه ان ينتخب مجلس الادارة لدورة مدتها ٦ سنوات ثم لايسمح لمن تنتهى عضويته بالترشيح مرة اخرى قبل مضى عامين • وبعد التعديل تم حذف شرط العامين لعدم الدستورية فضلاً عن انه يؤدى إلى تعظيم الاستفادة من الخبرات التى يكتسبها اعضاء مجلس الادارة • كما اشار القانون إلى انه في حالة وصول اعضاء مجلس الادارة إلى حد عدم قانونيته في اتخاذ قرار، فللجهة الادارية أن تصدر قراراً بتعيين مفوض مدة عمله شهران واختصاصه الوحيد هو دعوة الجمعية العمومية لانتخاب مجلس ادارة جديد • أما من جهة الاستقلالية فقد اكدها القانون حيث منع تمثيل الجهة الادارية بها •

كما منح القانون بعض المزايا الخاصة بالاعفاءات الضريبية على التبرعات الواردة بنسبة ١٠% واعفاء الجمعيات من الرسوم الجمركية والرسوم الاضافية على المعدات والأجهزة ولوازم الانتاج والهبات وكل ما تتلقاه من منح ومعونات على ان يصدر بذلك قرار من السيد رئيس مجلس الوزراء ، وهو نوع من الدعم الذى تقدمه الحكومة للجمعيات الاهلية مقابل الدور الذى تقوم به في المساهمة في جهود التنمية والخدمات والرعاية الاجتماعية وغيرها • واعطى الحق للجمعيات في تنظيم حملات جمع المال وفي الاعفاءات من ٥٠% من استهلاك الكهرباء والماء والغاز •

واعطى القانون الجديد الحق للجمعيات في أن تقيم الاتحادات النوعية ولأى جمعية الحق في ان تنضم أو لاتنضم إلى هذه الاتحادات النوعية . وسمح القانون الجديد للجمعيات التي سجلت في الماضي على أنها شركات مدنية أن تقوم بتسجيل نفسها في وزارة الشؤون الاجتماعية واغلبها جمعيات للدفاع عن حقوق مختلفة . أما فيما يتعلق بالنصوص الواردة بشأن التمويل الأجنبي فلم يحدث فيها تعديل سوى في الصياغة فكان النص أن " يحظر الحصول على تمويل من الجهات الأجنبية " والتعديل الذى ادخل حظر الحصول على اموال من الخارج سواء كان من هيئة أو جهة أو من شخص أجنبي أو مصرى يعيش في الخارج إلا باذن من السلطة المختصة بالاضافة إلى انه من حق الجمعية عند رفض الجهة الادارية منح هذا الأذن ان تلجأ إلى لجنة التحكيم أو إلى المحكمة وان تستأنف الحكم فالأمر اصبح في يد القضاء .

وفي رأينا أن الطبيعي أن تعتمد الجمعية على مواردها الذاتية وعلى ما تستطيع أن تحصل عليه من تبرعات من المواطنين المؤيدين لأهدافها فضلاً عما يدفعه أو يتبرع به اعضاؤها ولكن ليس من الطبيعي ولا من المعقول أن تعتمد جمعيات مصرية على منح وعطايا تأتي من الخارج دون أن يعرف احد مصادر هذه العطايا أو المنح أو ماذا تستهدف ومن هنا كان لابد من اذن السلطة المختصة بقبولها بعد التدقيق في مصدرها وهدفها .

كما حدد القانون الجديد ١٥٣ لعام ١٩٩٩ دور وزارة الشؤون الاجتماعية في الاشراف المالى والادارى . وقد رفع القانون الجديد يد الحكومة في ٢٢ مادة حيث الغى سلطة الجهة الادارية في حل الجمعيات واعطى للجمعيات حق اللجوء للتحكيم والقضاء . وقد جعل القانون الجديد القضاء هو الحكم والفيصل في أى نزاع قد يحدث بين الجهة الادارية والجمعية . واعطى للجمعية العمومية غير العادية الحق في اتخاذ قرار بحل الجمعية وهذا أمر طبعى اذا كان المؤسسون للجمعية هم الذين قاموا بانشائها فإن من حقهم ان ينهوا وجودها عن طريق قرار يتخذ بحلها .

كما حظر القانون على الجمعيات الاهلية تكوين السرايا او التشكيلات العسكرية أو القيام بما يهدد الوحدة الوطنية أو النظام العام أو القيام بأى نشاط سياسى أو ممارسة أنشطة تؤدي إلى الربح . وفي الوقت نفسه سمح القانون للجمعيات الاهلية بممارسة أنشطة اقتصادية تؤدي إلى

الربح الذى يساعدها على ممارسة نشاطها ولكنها ممنوعة من أى نشاط يستهدف الربح في حد ذاته .

وبالنسبة لإشهار الجمعيات جاء القانون الجديد ليَجعله مرهوناً بإرادة الجهة الإدارية التى لها حق الموافقة أو الرفض خلال ٦٠ يوماً، كما أن نوع النشاط الذى تمارسه الجمعية أصبح مرهوناً بما تراه الجهة الادارية . وبالنسبة إلى مبدأ الاحتكام إلى القضاء فلقد تم الالتفاف حوله بما اسماه القانون لجنة فض المنازعات وهى لجنة شبه حكومية ، ورئيسها معين بقرار من وزير العدل وأحد اعضائها معين بقرار من وزيرة الشئون الاجتماعية والثالث معين بقرار من رئيس الاتحاد العام للجمعيات الذى هو معين بقرار من السلطة التنفيذية ، ثم يبقى عضو واحد فقط يمثل الجمعية الاهلية .

٤ - النشاط الاهلى ومجالاته

من خصائص النشاط غير الحكومى انه نشاط نابع من داخل الافراد والجماعات وقائم على الفكر التطوعى والمشاعر الانسانية الفياضة والبعد عن الانانية ، كما انه لا يعمل في فراغ ولا بشكل نظرى انما ينبع من الرغبة القوية في التعرف على احتياجات الناس وسد هذه الاحتياجات والتوصل إلى حلول عملية لما يواجهونه من صعوبات ومشكلات ، كما انه يشير في النفوس الرغبة في أن يتوصل الناس بأنفسهم إلى الطرق المثلى المؤدية لحل هذه المشاكل ، دون أية اتكالية على أحد ولا انتظار أن تتحرك الحكومة ومصالحها المختلفة لمزيد المعونة ، وانما يكون العمل التطوعى هو المكمل لجهود الحكومة وهو الذى يقدم الخدمات للجماهير من خلال الجمعيات الاهلية التى تعمل لخدمة مجتمعاتها المحلية بكامل إرادتها . ويتم تشكيل النشاط الاهلى حالياً طبقاً لقانون الجمعيات الاهلية رقم ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ .

ويضم النشاط الاهلى المنظمات التالية :

أولاً: منظمات غير حكومية (جمعيات أهلية) مسجلة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية . وتعرف بأنها كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة محددة أو غير محددة تتألف من أشخاص طبيعيين ، أو أشخاص اعتباريين أو منهما معا وذلك لغرض غير الحصول على ربح مادي اساساً لمؤسسيها على الرغم من أن هذه المنظمات تحقق ارباحاً تفوق انفاقها ولكن توجهه إلى الأنشطة غير المدرة للدخل .

ثانياً: منظمات المجتمع المدنى والمسجلة طبقاً لقانون الشركات المدنية ، كالمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الانسان ويقدر عددها بحوالى ٣٢ منظمة عام ١٩٩٩ .

ثالثاً : الاتحادات النوعية والاقليمية

رابعاً : الاتحاد العام للجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة .

ويضم المنظمات التالية :

١ - منظمات رعاية اجتماعية: وهى المنظمات غير الحكومية التى تقدم الرعاية الاجتماعية الضرورية التى تحتاجها البيئة وقد زاد عددها من ١٠٠٤٨ منظمة عام

٩٢/٩١ إلى ١٠٨٥٩ منظمة عام ١٩٩٧/٩٦ أى بنسبة زيادة تصل إلى ٨% تقريباً خلال هذه الفترة الزمنية.

٢- **منظمات تنمية اجتماعية:** وهى المنظمات غير الحكومية التى تقدم جميع الخدمات الاجتماعية التى تعود على الاسرة والمجتمع الحلى الذى تعمل فيه بالخير والرفاهية بهدف تنمية المجتمع اقتصادياً وثقافياً واجتماعياً . وقد زاد عددها من ٣٤٧٣ عام ٩٢/٩١ إلى ٣٨٨٩ عام ٩٧/٩٦ أى أن نسبة الزيادة تقدر بحوالى ١٢% تقريباً خلال الفترة من ٩٢/٩١ إلى ٩٧/٩٦. ويوضح الجدول (١) التطور في اعداد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية.

جدول (١) تطور اعداد جمعيات الرعاية وجمعيات التنمية خلال الفترة من ٩٢/٩١ إلى ٩٧/٩٦

السنة	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
جمعيات الرعاية	١٠٠٤٨	١٠٠٢٦٢	١٠٥٠٦	١٠٦٨٠	١٠٧٨٩	١٠٨٥٩
الرقم القياسى	١٠٠	١٠٢	١٠٥	١٠٦	١٠٧	١٠٨
جمعيات تنمية	٣٤٧٣	٣٥٥٧	٣٦٥٦	٣٦٤٤	٣٨٣٠	٣٨٨٩
الرقم القياسى	١٠٠	١٠٢	١٠٥	١٠٥	١١٠	١١٢

المصدر : المؤشرات الاحصائية ، الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار ، وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، ١٩٩٧.

ويتضح من البيانات السابقة ان جمعيات الرعاية ثلاثة اضعاف جمعيات التنمية الاجتماعية، وقد يرجع ذلك إلى بداية نشأة الجمعيات الاهلية وأن العمل التطوعى ينصب في مجال الدعوة الدينية والرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية فقد كان الوزن الدينى في أنشطة الجمعيات كبيراً نسبياً ويختلف من محافظة إلى أخرى.

الاتحادات النوعية الاتحادات الاقليمية :

نصت المادة ٦٤ للقانون رقم ١٥٣ لعام ١٩٩٩ أن تنشئ الجمعيات والمؤسسات الاهلية فيما بينها اتحادات نوعية واقليمية تكون لها شخصية اعتبارية . وتبلغ عدد الاتحادات النوعية في مصر ١٠ اتحادات : للمساعدات الاجتماعية ، لهيئات رعاية الفئات الخاصة ، للخدمات الثقافية والعلمية والدينية لرعاية المسجونين لهيئات الأسرة والطفولة لهيئات تنمية

المجتمعات المحلية لجمعية التنمية الادارية لجمعية صداقة الشعوب لحماية البيئة • وتتكون الاتحادات النوعية من الجمعيات والمؤسسات الاهلية التي تباشر أو تقوم نشاطاً مشتركاً في مجال معين ، سواء على مستوى الجمهورية أو احدى محافظاتا •

أما الاتحادات الاقليمية فينشأ اتحاد اقليمي واحد في كل محافظة ، وتضم مصر ٢٧ اتحاداً اقليمياً وذلك استكمالاً للهيكل التنظيمي للنشاط الاهلي • ويضم الجمعيات الاهلية والاتحادات النوعية • ولكل من الاتحاد الاقليمي والنوعي اختصاصه كما جاء في القانون ١٥٣ لعام ١٩٩٩ .

الاتحاد العام للجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة:

نصت المادة ٦٨ من قانون الجمعيات الاهلية ١٥٣ لعام ١٩٩٩ انشاء اتحاد عام للجمعيات الاهلية والمؤسسات الخاصة تكون له شخصية اعتبارية ويضم الاتحادات النوعية والاقليمية ويكون مقره القاهرة • ويدير الاتحاد مجلس إدارة يتكون من ٣٠ عضوا يعين رئيس الجمهورية رئيس الاتحاد من بينهم ١٠ اعضاء من المهتمين بالمسائل الاجتماعية وينتخب البلقون وعددهم ١٩ من بين أعضاء الجمعيات والمؤسسات الخاصة الخاضعة لأحكام القانون ، ومدة المجلس ٣ سنوات •

٥- التوزيع الإقليمي والجمعيات الأهلية

ينقسم هذا الجزء من الدراسة إلى الأجزاء التالية:

١-٥ الجمعيات الأهلية دورها وعلاقتها بالأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية والاقليمية والمحلية :

بدأت المؤسسات تلعب دوراً مؤثراً وملموساً في السنوات الأخيرة كما بدأت تتحمل بعض المسؤوليات التي لم تعد الدولة قادرة على القيام بها في ظل سياسات الخصخصة واعادة الهيكلة الاقتصادية وتحويل المجتمعات الانسانية إلى ما يشبه القرية الواحدة . وقد ظهر أخيراً جيل من الجمعيات الاهلية تعنى بالدفاع عن الحقوق اكثر من عنايتها بتقديم المساعدات أو الاحسان، ولعل من ابرز هذه الجمعيات تلك المنشغلة بالدفاع عن حقوق الانسان والبيئة وعن حق النساء في أن ينلن حقوقاً وفرصاً متساوية مع الرجل . بالاضافة إلى تلك التي تدافع عن حقوق الفقراء والضعفاء في الحصول على نصيب عادل من عوائد التنمية . ولذلك ادرك المجتمع الدولي كما ادركت الأمم المتحدة أهمية القطاع الأهلي، لذا بدأت اللجنة الاجتماعية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة تمنح بعض الجمعيات الاهلية عضوية استشارية تعطى للجمعية الحق في حضور جلسات واجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها الدولية والاقليمية .

ولأهمية الأدوار التي تقوم بها المنظمات الاهلية التطوعية ولشدة حرص طائفة كبيرة من المفكرين في اماكن مختلفة من العالم على نجاح هذا القطاع، فلقد سعت مؤتمرات ومنتديات عدة (منتدى الشبكة العربية عام ١٩٩٩، والمؤتمر الدولي للجمعيات الاهلية، ومونتريال عام ١٩٩٩) لصياغة ميثاق اخلاقي للعمل الاهلي التطوعي، جاء فيه أن الهيئات التطوعية غير الهادفة للربح تشغل مجاًلاً من مجالات المشاركة الفعالة للمواطنين في الحياة المدنية والاجتماعية ومن ثم فهي تدعم الديمقراطية .

فالمنظمات الاهلية تستهدف القيام بعدة أدوار لعل ابرزها التكافل الاجتماعي والعدل الاجتماعي، وخدمة المجتمع، وتحسين احوال الفئات الضعيفة والمهمشة، كما تستهدف بعض هذه المنظمات القيام بمشروعات انمائية لتحسين نوعية حياة الفئات المستهدفة أو لتحسين نوعية البيئة أو الاغاثة أو اعادة التأهيل أو الدفاع عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين .

وبالتالى يمكن القول أن دور الجمعيات الأهلية في التنمية الإقليمية يرجع لأهمية المؤسسات الأهلية منذ نشأتها في بدايات القرن التاسع عشر بمصر إلى قدرتها العالية على التجاوب والتفاعل مع المتغيرات التى تلحق بالمجتمع وهذا يعكس إدراكا من جانب المؤسسات الأهلية للإطار المجتمعى الذى تعيش فيه وتتفاعل معه، ويتسم تجاوبها مع المجتمع بالمرونة والفاعلية في الوصول للفئات المستهدفة وللجمعيات الأهلية في مصر السبق في العمل في مجال الأنشطة السكانية وقد كان ذلك منذ الثلاثينات عندما عقدت الجمعية الطبية المصرية اجتماع لمناقشة المشكلة السكانية في مصر وحذرت من خطر التزايد السكانى المطرد على إمكانيات وآفاق التنمية وواصلت الجمعيات جهودها إلى أن أصبح لها دور في صياغة أولويات اجندة القضايا في المؤتمرات الدولية وخاصة التى عقدت في التسعينيات والتى وضعت الصحة الإنجابية أحد محاور وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية المقدمة في المؤتمر الدولى للسكان والتنمية القاهرة ١٩٩٤ .

وبالإضافة إلى هذا فإن المؤسسات الأهلية تبنت على مدى سنوات طويلة ومازالت تتبنى قضايا هامة في المجالات المختلفة وفي مجموعها تؤثر في تنمية المجتمعات المحلية بصفه خاصه وكذلك فهى قادره على التكيف والتغير السريع مع ما يستجد من قضايا تخص الجمهور المستهدف .

٢-٥ توزيع جمعيات الرعاية والتنمية على المحافظات في الريف والحضر:
يوضح الجدول (رقم ٢) اعداد جمعيات الرعاية والتنمية في كل محافظة موزعة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدث . وتشير بيانات الجدول إلى أن جمعيات الرعاية تمثل ٧٣,٦% بينما تمثل جمعيات التنمية ٢٦,٤% من اجمالى عدد المنظمات غير الحكومية عام ١٩٩٧/٩٦ . ويظهر الجدول أن الحضر يستحوذ على حوالى ٧٩%، والريف على ١٧,٦%، بينما تستحوذ المناطق الصحراوية والمستحدثة على ٣,٤% من اجمالى جمعيات الرعاية، أما بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية فنجد ان الريف يستحوذ على ٦١,٢% بينما يستحوذ الحضر على ٣٣,١% والمناطق الصحراوية والمستحدثة على ٥,٧% في نفس السنة .

ويصور الجدول (٢) ايضا اعداد المنظمات غير الحكومية على مستوى المحافظة موزعة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدثة . فيشير إلى أن محافظة القاهرة تستحوذ على ٢٥% من اجمالى المنظمات غير الحكومية، يليها الجيزة ٧,٦%، فالاسكندرية ٦,٤%، فالشرقية ٦%،

فالنميا ٥,٣% ، فالمنوفية ٤,٩% واقل المحافظات الريفية من حيث اعداد الجمعيات محافظة دمياط ٥,٩% وتقع باقى المحافظات الريفية بينهما . بينما نجد أن اقل المحافظات من حيث العدد ايضا محافظات الحدود ويرجع ذلك إلى ظروف هذه المحافظات من حيث انخفاض اعداد السكان وارتفاع مستوى المعيشة فعادة ما تتواجد الجمعيات في المناطق الفقيرة التى تحتاج إلى خدمات ومشروعات تنمية لرفع مستوى معيشة السكان بها .

وبالتالى توجد بالقاهرة أعلى نسبة من اجمالى المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالى الرعاية الاجتماعية والتنمية الإجتماعية وتقدر بحوالى (٣١% ، ٩%) على التوالى، تليها محافظة الاسكندرية (٧% ، ٢٤%)، تليهما الجيزة (٤% ، ٥,٣%) على التوالى . وقد يرجع ذلك إلى أن محافظتى القاهرة والاسكندرية تعتبران من المحافظات الحضرية بينما الجيزة تعتبر جزءاً من القاهرة الكبرى .

والمحافظات الثلاث مكدسة بالسكان ومستقبله للهجرة من الريف، وترتفع فيها أعداد المناطق العشوائية غير المخططة التى تنتشر فيها الأمية والفقر والبطالة والتلوث البيئى لانعدام خدمات البنية الأساسية من مياه صالحة للشرب وصرف صحى وكهرباء . ولهذا تزداد فيها اعداد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجالى الرعاية والتنمية الاجتماعية لارتفاع نسبة البطالة والفقر فيها أيضا . فسكان هذه المحافظات الثلاث محتاج إلى الخدمات التى تقدمها الجمعيات الأهلية . سواء خدمات صحية، وبيئية وأجتماعية وإلى توعية شاملة بأهمية التعليم واستخدام الخدمات الصحية المختلفة خاصة خدمات الأمومة والطفولة ، إلى جانب المشروعات التدريبية للشباب والمرأة والمشروعات الصغيرة المولدة للدخل لهم حتى يخرجوا من دائرة الفقر والبطالة .

كما ترتفع اعداد الجمعيات العاملة في الرعاية الاجتماعية ايضا في محافظة المنيا حيث تبلغ نسبتهم ٥,٩% ، تليها الشرقية ، ٤,٨% فالمنوفية ٤,٥% وهكذا . بينما تنخفض اعداد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الرعاية الاجتماعية إلى أدنى نسبة لها (١%) في محافظتى السويس ودمياط . بينما في محافظات الحدود تنخفض النسبة إلى أقل من ذلك وقد يرجع ذلك إلى انخفاض اعداد السكان بهذه المحافظات بالإضافة إلى أنها محافظات سياحية تنخفض فيها معدلات الفقر والبطالة والأمية بالإضافة إلى اهتمام الدولة نفسها بتنمية هذه المحافظات .

جدول رقم (۲)

اعداد جمعيات الرعاية والتسمية في كل محافظة موزعة إلى ريف وحضر وصحراوى ومستحدث عام ١٩٩٧/٩٦

م	المحافظة	جمعيات الرعاية					جمعيات التنمية				
		ريفي	حضرى	صحراوى	مستحدث	الاجموع	ريفي	حضرى	صحراوى	مستحدث	الاجموع
١	القاهرة	٠	٣٣٨٨	٠	٠	٣٣٨٨	٠	٣٥٣	٠	٣٥٣	٣٧٤١
٢	المركية	٠	٢٨٩	٠	٠	٢٨٩	٠	٣٢	٠	٣٢	٣٢١
٣	الاسكندرية	٠	٧٤٤	٤	٥	٧٥٣	١١	١٦١	١٣	٢	١٨٧
٤	بورسعيد	٠	١٧٩	٠	٠	١٧٩	٠	٣٥	٠	٠	٢١٤
٥	الاسماعيلية	١٤	١٠٩	٠	٠	١٢٣	٣٣	١٩	٤	٠	٥٦
٦	السويس	١	١٠٨	٠	٠	١٠٩	١٠	٧٤	٠	٠	٨٤
٧	دمياط	٢١	٨٥	٣	٠	١٠٩	٦٢	١٠	١	٠	٧٣
٨	الدقهلية	٠	٣٢٩	٠	٠	٣٢٩	٢٢٨	٠	٠	٠	٢٢٨
٩	الشرقية	٢٨٣	٢١٥	٠	٢٨	٥٢٦	٣٠٢	٤٧	٠	٥	٣٥٤
١٠	القليوبية	٩١	١٨٦	٠	٠	٢٧٧	٩٧	٨٠	٠	٠	١٧٧
١١	كفر الشيخ	٤٢	١٤٧	٠	٠	١٨٩	١٣١	١٢	٤	٢	١٤٩
١٢	الغربية	٧١	٢٥١	٠	٠	٣٢٢	١٢٣	٢١	٠	٠	١٤٤
١٣	المنوفية	٢٨٩	١٩٥	٠	٧	٤٩١	٢١٢	١٤	٠	١	٢٢٧
١٤	البحيرة	١٢٢	٢١٣	٤٢	١	٣٧٨	٩٥	٢٧	٣٠	٧	١٥٩
١٥	الجزيرة	٢١٠	٦٨٥	٤	١٤	٩١٣	١٣٥	٥٨	٧	٦	٢٠٦
١٦	الفيوم	٣٦	١٥٣	٠	٠	١٨٩	١٠٣	٢٨	٠	٠	١٣١
١٧	بنى سويف	٤٩	١٤٠	٠	٠	١٨٩	١٥٢	٣٥	٠	٠	١٨٧
١٨	النيا	٢٨٥	٣٥٢	٠	١	٦٣٨	١١٨	٢٧	٠	٣	١٤٨
١٩	أسيوط	١١٢	١٨٧	٠	٠	٢٩٩	٩٧	٣٩	٠	٠	١٣٦
٢٠	سوهاج	٧٠	١٦٨	٠	٠	٢٣٨	١١٠	٤٠	٠	٠	١٥٠
٢١	قنا	١٣٧	١٤٥	٠	٦	٢٨٨	١٢٥	٤٨	٠	٥	١٧٨
٢٢	الأقصر	١٢	٥٠	٠	٠	٦٢	٢٨	١١	٠	٠	٣٩
٢٣	أسوان	٦٩	٢١٨	٠	٠	٢٨٧	١٣٩	٨٥	١	٠	٢٢٥
٢٤	البحر الأحمر	٠	٠	٨٠	٠	٨٠	٠	٠	٢٢	٠	٢٢
٢٥	الوادى الجديد	٠	٠	٨٢	٠	٨٢	٠	٠	٥٧	٠	٥٧
٢٦	مطروح	٠	٠	٤٧	٠	٤٧	٦٩	٠	٠	٠	٦٩
٢٧	شمال سيناء	٠	٣٣	٢٩	٠	٦٢	٠	٣٢	٤٠	٠	٧٢
٢٨	جنوب سيناء	٠	٢٣	٠	٠	٢٣	٠	٠	١١	٠	١١
	الاجموع	١٩١٤	٨٥٩٢	٢٩١	٦٢	١٠٨٥٩	٢٣٨٠	١٢٨٨	١٩٠	٣١	٣٨٨٩

وترتفع نسبة المنظمات العاملة في مجال التنمية في محافظة الشرقية وتبلغ ٩% وفي المنوفية وأسوان تصل إلى ٥,٨% ٠ بينما تنخفض اعداد المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية الاجتماعية إلى أقل ما يمكن في محافظة بورسعيد (١,٠%) وتقع باقي المحافظات بينهما فيما عدا محافظات الحدود فلها طابع خاص كما سبق الإشارة إلى ذلك ٠

يتضح من البيانات السابقة أن المحافظات الحضرية تستحوذ على أعلى نسبة من جمعيات الرعاية والتنمية فتبلغ نسبتها ٤٠,٧% بينما جمعيات التنمية الاجتماعية تبلغ نسبتها ١٦,٩%. وقد يرجع ذلك إلى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها المحافظات الحضرية نتيجة إلى هجرة العمالة من الريف إلى الحضر فتظهر العشوائيات ، ويزداد معدل البطالة والفقر في المحافظات الحضرية ، وتسوء فيها الخدمات الصحية والتعليمية نتيجة للتكدس السكاني وزيادة اعداد المساكن العشوائية للهجرات المتتالية من الريف بحثاً عن العمل وعن حياة أفضل ٠

ومن هنا ترتفع نسبة الأمية بين الكبار ومعدل وفيات الأمهات في المحافظات الحضرية خاصة في المناطق العشوائية مقارنة بالمحافظات الأخرى ، بينما ينخفض توقع العمر عند الميلاد، وذلك بناء على ما جاء في تقرير التنمية البشرية عن مصر ٠ كل هذا يدفع السكان إلى الاهتمام بتقديم الخدمات والرعاية الاجتماعية خاصة في المناطق العشوائية شاربة الفقر والأمية والبطالة والأمراض الاجتماعية المنتشرة في هذه المناطق كادمان المخدرات ٠

وتقدم الجمعيات الأهلية في الريف والحضر العديد من الخدمات كالخدمات الصحية وعادة ما تتبعها مستشفيات ومستوصفات يتم فيها تقديم الخدمة الصحية مجاناً أو بأسعار زهيدة للطبقة غير القادرة على تكاليف العلاج الخاص ، وهناك العديد من الجمعيات التي تقدم خدمات لتنمية المرأة كفصول محو الأمية وبرامج تدريبية لاكساب المرأة العديد من المهارات اليدوية والانتاجية والتسويقية من أجل منحها قروضاً لأقامة مشروعات متناهية الصغر تدر دخلاً للمرأة وأسرتها ٠

ومن خلال برامج تنمية المرأة تقدم الجمعيات العديد من برامج التوعية في المجالات المختلفة كتنظيم الاسرة وصحة الأم والطفل والرضاعة الطبيعية وتغذية الطفل والاسرة والمساواة بين الطفل والطفلة والحفاظة على البيئة ونظافتها .

كما تقوم الجمعيات بتنظيم حملات لتوعية المرأة بحقوقها السياسية والمدنية وبالقوانين المختلفة كقانون العمل وقانون الأحوال الشخصية . وتضم العديد من الجمعيات خدمات تنظيم الاسرة إلى جانب قيامها بعمل برامج لتوعية المرأة بأهمية تنظيم الاسرة لصحتها وصحة أطفالها . وهناك العديد من الجمعيات التي تقدم برامج لمحاربة العادات السيئة بين الشباب من الجنسين كالختان ، وادمان المخدرات والتدخين والزواج المبكر والانجاب المبكر .

أما في مجال الرعاية الاجتماعية فتقوم الجمعيات الاهلية بانشاء دور لرعاية الأيتام من البنات والصبية ، وكبار السن من الجنسين ، وذوى الحاجات الخاصة المختلفة من الذكور والاناث وتعليمهم ، وتدريبهم واكسابهم المهارات المختلفة ليصبحوا قادرين على العمل وكسب رزقهم ، كما تقدم لهم الرعاية الصحية بأنواعها والتي يحتاجها أصحاب الحاجات الخاصة .

٦- التفاوتات الإقليمية في مجالات أنشطة الجمعيات الأهلية

ينقسم هذا الجزء من الدراسة إلى الآتي :

٦-١ مجالات أنشطة المنظمات غير الحكومية :

تعمل الجمعيات الاهلية في ١٧ مجالاً كالاتى:

- ١- رعاية الطفولة والأمومة
- ٢- رعاية الاسرة
- ٣- المساعدات الاجتماعية
- ٤- رعاية الشيخوخة
- ٥- الخدمات الثقافية والعلمية والدينية
- ٦- رعاية الفئات الخاصة والمعوقين
- ٧- تنمية المجتمعات المحلية
- ٨- التنظيم والادارة
- ٩- رعاية المسجونين
- ١٠- تنظيم الاسرة
- ١١- الصداقة بين شعب مصر والشعوب الاخرى
- ١٢- النشاط الادبي
- ١٣- الدفاع الاجتماعى
- ١٤- ارباب المعاشات
- ١٥- حماية البيئة والحفاظ عليها .
- ١٦- التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية المجتمع
- ١٧- حماية المستهلك

قبل عام ١٩٩٤ كانت ميادين عمل الجمعيات ١٣ ميدانا فقط ثم أضيفت ميادين أخرى منذ عقد المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ، مؤتمر القمة الاجتماعية ، ومؤتمر المرأة العالمى في

بيكين • مثل حماية المستهلك وحماية البيئة والحفاظ عليها، والنشاط الأدبي والتنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية المجتمع •

٢-٦ الجمعيات الاهلية موزعة حسب مجال عملها في محافظات مصر

يشير (جدول ٣) إلى توزيع المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال الرعاية والتنمية الاجتماعية بالمحافظات والنشطة في مجال واحد وفي أكثر من مجال •

ويتضح من (جدول ٣) ان عدد الجمعيات التي في مجال واحد هو ضعف عدد الجمعيات التي تعمل في أكثر من مجال تقريبا في المحافظات الحضرية، أما في محافظات الدلتا فتصل هذه النسبة أحيانا إلى أكثر من ثلاثة اضعاف • بينما في محافظات الصعيد نجد ان هناك بعض المحافظات مثل الجيزة والمنيا والأقصر ونسبة الجمعيات التي تعمل في أكثر من مجال ضعف الجمعيات التي تعمل في مجال واحد • وقد يرجع ذلك إلى أن محافظات الصعيد طبقا لتقارير التنمية البشرية المصرية السقى صدرت عام ١٩٩٦، ١٩٩٨/٩٧ تشير إلى حاجة هذه المحافظات إلى تنمية شاملة في جميع مجالات التنمية •

وبالنظر إلى الجدول (رقم ٤) الذى يوضح توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التي تعمل في مجال واحد حسب مجالات العمل المختلفة موزعة على المحافظات ، يتضح ان هناك ثلاثة مجالات اساسية تعمل فيها اغلب الجمعيات بالمحافظات • وهى مجال المساعدات الاجتماعية، ومجال تنمية المجتمع • والمجال الثقافى والعلمى وفي بعض المحافظات ظهر مجال رعاية الطفل ومجال رعاية الأسرة •

فيشير الجدول (رقم ٤) إلى أن ٤٦% من الجمعيات في القاهرة تعمل في مجال المساعدات الاجتماعية ، تليها الجمعيات التي تعمل في المجال الثقافى والعلمى ٢٩,٦% ، ثم الجمعيات التي تعمل في مجال تنمية المجتمع وتصل نسبتها إلى ١٢,٩% • أما في الاسكندرية نجد أغلب الجمعيات ونسبتها ٣١,٨% تعمل في مجال تنمية المجتمعات، يليها الجمعيات التي تعمل في مجال المساعدات الاجتماعية ٢٩,٩% ثم الجمعيات التي تعمل في المجال الثقافى والعلمى ٢٠,٢% .

جدول رقم (٣)

عدد جمعيات الرعاية والتنمية التي تعمل في مجال واحد

والتي تعمل في أكثر من مجال ، موزعة حسب المحافظة عام ١٩٩٧/٩٦

المحافظات	عدد الجمعيات التي تعمل في مجال واحد	النسبة	عدد الجمعيات التي تعمل في أكثر من مجال	النسبة	اجمال عدد الجمعيات
القاهرة	٢٧٤٤	٧٣,٣	٩٩٧	٢٦,٧	٣٧٤١
المركزية	٢٢٦	٧٠,٤	٩٥	٢٩,٦	٣٢١
الاسكندرية	٥٨٨	٦٢,٦	٣٥٢	٣٧,٤	٩٤٠
بورسعيد	١٤٦	٦٨,٢	٦٨	٣١,٨	٢١٤
الاسماعيلية	١٣٣	٧٤,٣	٤٦	٢٥,٧	١٧٩
السويس	١٧٣	٨٩,٦	٢٠	١٠,٤	١٩٣
دمياط	١٧٤	٩٦	٨	٤	١٨٢
الدقهلية	٣٥٢	٦٣,٢	٢٠٥	٣٦,٨	٥٥٧
الشرقية	٥٣٢	٦٠,٥	٣٤٨	٣٩,٥	٨٨٠
القليوبية	٣١٠	٦٨,٣	١٤٤	٣١,٧	٤٥٤
كفر الشيخ	٢٥٢	٧٤,٦	٨٦	٢٥,٤	٣٣٨
الغربية	٣٢٢	٦٩,١	١٤٤	٣٠,٩	٤٦٦
المنوفية	٢٤١	٣٣,٦	٤٧٧	٦٦,٤	٧١٨
البحيرة	٢٨٢	٥٢,٥	٢٥٥	٤٧,٥	٥٣٧
الجيزة	٤٤٦	٣٩,٩	٦٧٣	٦٠,١	١١١٩
الفيوم	٢٤٨	٧٧,٥	٧٢	٢٢,٥	٣٢٠
بنى سويف	٢٧٧	٧٣,٧	٩٩	٢٦,٣	٣٧٦
المنيا	٣٠٤	٣٨,٧	٤٨٢	٦١,٣	٧٨٦
اسيوط	٢٧٠	٦٢,١	١٦٥	٣٧,٩	٤٣٥
سوهاج	٢١٥	٥٥,٤	١٧٣	٤٤,٦	٣٨٨
قنا	٢٧٠	٥٧,٩	١٩٦	٤٢,١	٤٦٦
الأقصر	٣٩	٣٨,٦	٦٢	٦١,٤	١٠١
أسوان	٤٦٠	٨٩,٨	٥٢	١٠,٢	٥١٢
البحر الاحمر	٧٠	٦٨,٦	٣٢	٣١,٤	١٠٢
الوادى الجديد	٧٦	٥٤,٧	٦٣	٤٥,٣	١٣٩
مطروح	٩٩	٨٥,٣	١٧	١٤,٧	١١٦
شمال سيناء	٩١	٦٧,٩	٤٣	٣٢,١	١٣٤
جنوب سيناء	٣٠	٨٨,٢	٤	١١,٨	٣٤
المجموع	٩٣٧٠	٦٣,٥	٥٣٧٨	٣٦,٥	١٤٧٤٨

المصدر: وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، المؤشرات الإحصائية ، القاهرة ، عام ١٩٩٧.

جدول رقم (٤)

توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التي تعمل في (مجال واحد) حسب مجالات العمل موزعة حسب محافظات عام ١٩٩٧/٩٦

م	المحافظات	المبادين التي تعمل فيها الجمعيات																		
		عند	رعاية طفولة	رعاية أسرة	مساعدة	رعاية شيخوخة	فئات خاصة	ثقافية وعلمية	نشاط ادبي	ادارة وتنظيم	رعاية مسجون	تنظيم أسرة	الشعوب	تنمية مجتمعات	دفاع اجتماعي	ارباب معاشات	حماية بيئة	تنمية اقتصادية	حماية مستهلك	المجموع
١	القاهرة	٢٧٤٤	٧١	٥٢	١٢٧٢	٢٣	٩٤	٨١٣	٢٣	٧	٢	٢٢	١	٣٥٢	٣	٢	٣	١	١	٢٧٤٤
٢	المرزبة	٢٢٦	١٩	٢٦	١٨	٥	١٨	٧٩	١	١	٥	٣	٢٤	٣٢	٥	٥	٥	٥	٥	٢٢٦
٣	الاسكندرية	٥٨٨	١٢	٣	١٧٦	٢	١٥	١١٩	٢٨	٢٠	١	٢١	٣	١٨٧	١	١	٥	٥	٥	٥٨٨
٤	بورسعيد	١٤٦	٢	٢	٧٠	١	٤	٣١	٥	٥	١	٥	٥	٣٥	٥	٥	٥	٥	٥	١٤٦
٥	الاسماعيلية	١٣٣	١٠	١٢	٢٩	١	٢	٢٠	٥	٥	١	١	٥	٥٦	١	٥	٥	٥	٥	١٣٣
٦	السويس	١٧٣	٢	٣	٤٢	٥	٣	٣٧	٥	٥	٥	٥	٥	٨٤	٢	٥	٥	٥	٥	١٧٣
٧	دمياط	١٧٤	٣	٥	٤٥	١	٦	٣٣	٤	١	١	١	٥	٧٣	١	٥	٥	٥	٥	١٧٤
٨	الدقهلية	٣٥٢	٢٢	٢٧	١٧	٣	١٨	٣٤	٥	٥	١	١	٥	٢٢٨	١	٥	٥	٥	٥	٣٥٢
٩	الشرقية	٥٣٢	٥	٩	٥٨	١	٧	٩١	٥	٥	١	١	٥	٣٥٤	١	٥	٣	٥	٥	٥٣٢
١٠	القليوبية	٣١٠	٣	٣	٦٢	٥	٣	٦١	٥	٥	٥	٥	٥	١٧٧	٥	٥	٥	٥	٥	٣١٠
١١	كفر الشيخ	٢٥٢	٣	٣	٥٧	٥	٤	٢٦	٩	١	٥	٥	٥	١٤٩	٥	٥	٥	٥	٥	٢٥٢
١٢	الغربية	٣٢٢	٨	٦٩	٣	٥	٦٤	٥	٥	٥	٥	٥	٥	١٤٤	٢٩	٥	٥	٥	٥	٣٢٢
١٣	المنوفية	٢٤١	٥	٥	٢	٢	٢	٤	١	٥	١	٥	٥	٢٢٧	١	٥	١	٥	٥	٢٤١
١٤	البحيرة	٢٨٢	٢	١	٣٨	٥	١	٧٧	١	٥	٥	٥	٥	١٥٩	١	٥	٥	٥	١	٢٨٢
١٥	الجيزة	٤٤٦	٥	٥	١٢٠	٤	١٧	٩٥	٥	٥	٥	١	٥	٢٠٦	٢	٥	٥	٥	٥	٤٤٦
١٦	الاقصر	٢٤٨	٥	٥	٢٨	٥	٣	٦٥	١	٥	٥	٥	٥	١٣١	٤	٥	٥	٥	٥	٢٤٨
١٧	بنى سويف	٢٧٧	١	٥	٤٢	٥	٣	٣٣	٥	٥	١	٥	٥	١٨٧	٥	٥	٥	٥	٥	٢٧٧
١٨	المنيا	٣٠٤	٨	٦	٥٠	٢	٨	٧٩	١	٥	٥	٥	٥	١٤٨	١	٥	٥	٥	٥	٣٠٤
١٩	أسيوط	٢٧٠	٤	٥	٣٤	١	٧	٧٥	٥	٥	٥	٥	٥	١٣٦	٥	٥	١	٥	١	٢٧٠
٢٠	سوهاج	٢١٥	١	٥	١٦	٥	٥	٤١	١	٥	١	٥	٥	١٥٠	٢	٥	١	٥	١	٢١٥
٢١	قنا	٢٧٠	٢	١	١١	٥	٥	٧٧	٥	٥	٥	٥	٥	١٧٨	٥	٥	٥	٥	٥	٢٧٠
٢٢	الأقصر	٣٩	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٣٩	٥	٥	٥	٥	٥	٣٩
٢٣	أسوان	٤٦٠	٥	٥	١٠٥	١	٦	١٠٧	٥	٥	١	٥	٥	٢٢٥	١	٥	٥	٥	٥	٤٦٠
٢٤	البحر الأحمر	٧٠	١	٣	٣١	٢	٥	٤	١	٥	٥	٥	٥	٢٢	١	٥	٤	٥	٥	٧٠
٢٥	الوادى الجديد	٧٦	٥	١	١٠	٥	٥	٨	٥	٥	٥	٥	٥	٥٧	٥	٥	٥	٥	٥	٧٦
٢٦	مرسى مطروح	٩٩	٢	٣	٢١	٥	١	١	٥	٥	٥	٥	٥	٦٩	١	٥	٥	٥	٥	٩٩
٢٧	شمال سيناء	٩١	١	٢	١	١	١	١٠	١	٥	٥	٥	٥	٧٢	١	٥	٥	٥	٥	٩١
٢٨	جنوب سيناء	٣٠	١	٥	١٤	٥	١	٢	٥	٥	٥	٥	٥	١١	١	٥	٥	٥	٥	٣٠
	المجموع	٩٣٧٠	١٨٨	٢٤٦	٢٣٨٣	٥٥	٢٨٨	٢٠٢٢	٧٢	٣٠	١٤	٦١	٥٨	٢٨٨٩	٣٦	٢	١٣	١	٤	٩٣٧٠

وفي بورسعيد نجد أن اغلب الجمعيات ٢٧,٤% تعمل في مجال المساعدات الاجتماعية، يليها جمعيات تنمية المجتمع ونسبتها ٢٣,٩% ، ثم الجمعيات التي تعمل في المجال الثقافي والعلمي ونسبتها ٢١,٢% . أما في الاسماعيلية والسويس فتسود الجمعيات التي تعمل في مجال تنمية المجتمع حيث تبلغ نسبتها (٤٢% ، ٤٨,٦%) على التوالي ، تليها الجمعيات التي تعمل في مجمل المساعدات الاجتماعية (٢١,٨% ، ٢٤,٣%) على التوالي ، ثم الجمعيات التي تعمل في المجال الثقافي والعلمي (١٥% ، ٢١,٤%) على التوالي .

وفي محافظات الدلتا (دمياط ، الدقهلية ، الشرقية ، القليوبية ، كفر الشيخ ، الغربية ، المنوفية ، البحيرة) تأخذ الجمعيات نفس الاتجاه الذى ساد في محافظات القناة حيث ترتفع نسبة الجمعيات التي تعمل في مجال تنمية المجتمع يليها في بعض المحافظات مجال المساعدات الاجتماعية ، وفي بعض المحافظات الاخرى المجال الثقافي والعلمي .

ظهر نفس الاتجاه ايضا في محافظات الصعيد حيث ترتفع نسبة الجمعيات التي تعمل في مجال تنمية المجتمع مقارنة بالجمعيات التي تعمل في المجالات الاخرى . كذلك الحال في محافظات الحدود . وفي بعض المحافظات ظهرت مجالات اخرى بالاضافة إلى المجالات الثلاثة السائدة ، ففى محافظة الدقهلية ارتفع عدد الجمعيات التي تعمل في مجال رعاية الأسرة ومجال الفئات ذات الحاجة الخاصة ، وفاق عدد الجمعيات في هذه المجالات اعداد الجمعيات التي تعمل في مجال المساعدات الاجتماعية . كما ظهر في محافظة الغربية اهتمام الجمعيات بمجال رعاية الأسرة .

ويشير جدول (رقم ٥) إلى توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التي تعمل في أكثر من مجال حسب مجالات العمل الموزعة على المحافظات عام ١٩٩٧/٩٦ ، وتوضح البيانات أن أغلب الجمعيات التي تعمل في أكثر من مجال يتركز عملها في مجالات المساعدات الاجتماعية ، والثقافية والعلمية، ورعاية الطفولة ورعاية الأسرة وتنمية المجتمع وهى نفس المجالات التى سادت وكنات موضع اهتمام الجمعيات التي تعمل في مجال واحد .

فالاهتمام بمجال المساعدات الاجتماعية يرجع إلى بداية نشأة الجمعيات الاهلية . فهى قامت في البداية على اساس تقديم المساعدات للفقراء واليتامى ورعاية المسنين والأرامل واصحاب

جدول رقم (۵)

توزيع جمعيات الرعاية والتنمية التي تعمل في (أكثر من مجال) حسب مجالات العمل موزعة حسب الملاحظات عام ١٩٩٧/٩٦

م	المحافظات	الجمعيات	رعاية طفولة	رعاية أسرة	مساعدة اجتماعية	رعاية شيخوخة	فئات خاصة	ثقافية وعلمية	نشاط ادبي	ادارة وتنظيم	رعاية مسجون	تنظيم أسرة	صدالة بين	تمية مجتمعات	دفاع اجتماعي	ارباب معاشات	حماية بيئة	تمية اقتصادية	حماية مسهك	المجموع
													الشعوب							
١	القاهرة	٩٩٧	٣٢٠	١٨١	٧٣٧	٥٦	٥٦	٧٢٩	٤	٠	٠	٦٣	٠	١١٤	١٩	٠	٠	٠	٠	٢٢٧٩
٢	المركية	٩٥	٣٩	٣٢	١٢٠	١٠	٢٦	١١٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٤٦
٣	الاسكندرية	٣٥٢	١١٥	١٠٦	٣٤٩	٨	٩	٢٧٠	٠	٠	٠	١١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٦٨
٤	بورسعيد	٦٨	٢٥	٢٩	٤٩	٣	٤	٣٨	٠	٠	٠	١	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	١٥١
٥	الاسماعيلية	٤٦	٨	٤	٣٦	٠	٠	٤٩	٠	٠	٠	٢	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٩٤
٦	السويس	٢٠	٤	٤	٧٨	٠	٠	١٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥١
٧	دمياط	٨	٣	٣	٤	٠	٠	٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٦
٨	الدقهلية	٢٠٥	٤٧	٩٣	١٨٠	٢	٠	١٨٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠٤
٩	الشرقية	٣٤٨	٧٨	٧٨	٣١١	١	٥	٣٣٩	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨١٤
١٠	القليوبية	١٤٤	٦٨	١٩	٨٩	٠	١	١٢٥	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٠٤
١١	كفر الشيخ	٨٦	٢٥	٨	٧٨	٢	٣	٧٠	١	٠	١	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٨٩
١٢	الغربية	١٤٤	١٢٢	١٧١	٣	٦	٦٦	٠	٠	١	٢	٠	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣٧٩
١٣	المنوفية	٤٧٧	٨٦	١٨٣	٣٣٥	٣	٣	٢٣٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	١٣	٠	٠	٩٥٤
١٤	البحيرة	٢٥٥	١١٢	١١١	٧٨	٤	٧	٣٢٦	٠	١	١	٦	٠	٠	٢	٠	٥	١	٥	٦٨٢
١٥	الجيزة	٦٧٣	٢٥	٦٥	٦٨٤	٢٦	٧٢	٦٣٥	٠	٠	٢	٦	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١٥١٦
١٦	الفيوم	٧٢	٧	٣٠	٣٨	١	١	٦٦	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	١٤٥
١٧	بنى سويف	٩٩	٣٥	٣٦	٥٤	٣	١	٦٥	٢	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٩٨
١٨	المنيا	٤٨٢	١٣٤	١٣٥	٣٢٠	٠	١٠	٣٣٨	١٢	٠	٧	٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٩٦٤
١٩	أسيوط	١٦٥	٤٤	٣٤	١٥٧	٠	٢	١٧٣	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٤١٧
٢٠	سوهاج	١٧٣	٩٧	٩٣	١٥٥	٨	١٢	١١٨	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٤٨٣
٢١	قنا	١٩٦	١٣٨	١١٢	١٣٣	٩	٦	١١١	٩	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥٠٨
٢٢	الأقصر	٦٢	٢٨	٢٦	١٩	٣	٥	٤٥	٠	٠	٠	٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣١
٢٣	أسوان	٥٢	٠	٠	٤٤	١٣	٣	٤٥	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٥
٢٤	البحر الأحمر	٢٢	٨	١٢	٢٥	٠	١	٢٥	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٧٢
٢٥	الوادى الجديد	٦٣	٢٠	١٢	٤٧	١	٢	٥٧	٤	٠	٠	١	٠	٥	١	٠	١٢	٠	٠	١٦٢
٢٦	مرسى مطروح	١٧	٨	٦	٢٥	٠	١	٢١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٦٢
٢٧	شمال سيناء	٤٣	١٣	١٠	١٩	٠	٠	٤٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٦
٢٨	جنوب سيناء	٤	٢	١	٣	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	٢	٠	٠	٠	٠	٠	١٠
المجموع		٥٣٧٨	١٦١١	١٥٩٤	٤٢١٣	١٥٩	٢٩٦	٤٢٥٢	٣٣	٤	١٤	١١١	٨	١٢٦	٣٣	٠	٣٠	١	٥	١٢٤٩٠

الحاجات الخاصة • واعتمدت على مبدأ الاحسان وحب الخير واستخدام أموال الزكاة • وأغلب هذه الجمعيات انشأها اشخاص يميلون إلى الأعمال الخيرية ويوفرون الأموال اللازمة لرعاية هذه الفئات • وعندما دخلت الجمعيات الاهلية مجال التنمية وجدت العديد من الصعوبات لتمويل انشطتها الخاصة بتنمية المرأة وتعليمها وبرامج التوعية التي تقدمها من اجل توعية المرأة والشباب والمجتمع ككل •

ويتضح ذلك ايضا من الجمعيات الدينية (والتي يبلغ عددها ما لا يقل عن ٤٠٠٠ جمعية) التي تقدم خدمات صحية أو توعى الايتام والأرامل وتعتمد في ذلك كل الاعتماد على أموال الزكاة ولكن يقتصر عملها على هذه المجالات دون الاهتمام بتنمية المجتمع الذي يحيط بها أو توعية الشباب ومحاربة العادات السيئة بالمجتمع، وهناك العديد من المنظمات التي تحاول دفع هذه الجمعيات إلى الدخول في مجال التنمية ككل •

ويتضح ايضا من جدول (رقم ٤ ، ورقم ٥) أن عدد الجمعيات التي تعمل في مجال البيئة مازال محدوداً للغاية رغم أهمية هذا المجال لعلاقة البيئة بالتنمية والصحة بوجه خاص • فعدد الجمعيات التي تهتم بالبيئة كمجالها الوحيد لا تزيد على ١٣ جمعية ، ويبلغ عدد الجمعيات التي تعمل في مجال البيئة إلى جانب مجالات أخرى ٣٠ جمعية، أى أن محافظات مصر تضم ٤٣ جمعية تعمل في مجال البيئة على الرغم من أهمية العمل التطوعى في هذا المجال •

٦-٣ المستفيدين والمستفيدات من أنشطة الجمعيات الاهلية :

بلغت اعداد المستفيدين والمستفيدات من حوالى ٤٠ نشاط من أنشطة الجمعيات الاهلية حوالى ٣,٢ مليون نسمة (جدول رقم ٦) من السكان في أنحاء الجمهورية • ويعتبر هذا العدد ضئيلاً بالنسبة لاعداد السكان • وقد يرجع ذلك إما إلى أن المجتمعات المحلية التي تخدمها الجمعيات ليست على دراية بأنشطة الجمعية أو الخدمات التي تقدمها ، أو قد يكون المجتمع المحلى في غير حاجة إليها • فأغلب الأنشطة التي تقدمها الجمعيات مسندة إليها من وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ولا تقوم على دراسة احتياجات المجتمع المحلى المفروض ان تخدمه الجمعية فيحدث نتيجة لذلك انفصام ما بين الجمعيات والمجتمعات التي تخدمها • بالإضافة إلى تكرار

جدول رقم (٦)

توزيع أنشطة جمعيات التنمية وعدد المستفيدين والمستفيدات على مستوى الجمهورية عام ١٩٩٧/٩٦

م	النشاط	العدد	المستفيدين	م	النشاط	العدد	المستفيدين
١	دار حضانة	٢٨٢٦	٢٠٧٠٢٥	٢٢	استشارات أسرية	١٨	١٩٠٣
٢	حضانة رضع	١١٦	٨٦٩١	٢٣	كفالة يتيم	١٧	٨٣١٨
٣	مراكز تدريب ومشاكل فتيات	١٣٤٠	٧٩٤٢٧	٢٤	مساعدات	٧٣٢	٩٠٧٩٠
٤	مراكز تدريب نجارة	١٢٢	١٥٩٤٩	٢٥	كليم وسجاد	١٦٨	١٥٦٦٦
٥	فصول تقوية	٣٤١	١٥٢٧٠	٢٦	دفن موتى	٦١	٣٨٥٢
٦	حج وعمرة	١٣٣	١٣٥٢	٢٧	معارض	١٤	٥٨٥٣
٧	نادى طفل	٢٥٠	٢٨٢١٦	٢٨	مكتب تأهيل	٨	١٠٧٥
٨	مكتبة طفل	٣٣٢	٤٥٣٩٥	٢٩	مراكز تدريب مهني	١٥٤	٤٢١١٨
٩	مكتبة عامة	٤٣	٥٦٠٨٧٤	٣٠	مركز تعليم لغة	١١	١٠٣٠
١٠	نادى مسنين	١٣	٩٩٤	٣١	رعاية صحية*	٥٢٨	١٢٤٦٠٤٣
١١	دار مسنين	١٦	٥١٧٣	٣٢	نادى اجتماعى ثقافى	٣٧٤	١١٩٦٩٨
١٢	دار مناسبات	٣٩٧	٨٩٦١٩	٣٣	مناحل	٣٦٨	٣٨٩٦٢
١٣	دار ايسواء	١١	١٥٠٢	٣٤	مزرعة ومشتل	٧	٢١٨٥
١٤	دار مقترحات	٢٨	٤٥٠٩	٣٥	مشروعات أمن غذائى	٧٢	١٠٣٧٤٦
١٥	نادى نسائى	٣٦٣	٢٧١٦٦	٣٦	مشروعات خدمة بيئة	٣٧٣	١٩٣٣٢٧
١٦	مركز صيانة آلات	٦	٥٠	٣٧	محو أمية	٦٩٨	٣٧٣٣٤
١٧	تدريب كمبيوتر	٣٥	٨٥٢	٣٨	تحفيظ قرآن	٩٩	٦٣٤٠٨
١٨	تدريب آلة كتابة	٤٠	١٥٥٢١	٣٩	مشروع قروض لواره	٤٤	٤٤٢٨
١٩	تنظيم أسرة	٤١٨	٤٨٩٧١	٤٠	اخرى**	١٦١	٣٢٣٦٦
٢٠	أسر منتجة	٩٤	٩٦٦٢	الاجمالى			
٢١	مركز خدمة مرأة	٩٢	١٧٢٠٢				
				٣١٩٥٥٠.٤ ١٠٨٢٣			

الأنشطة نفسها في أكثر من جمعية تعمل في نفس القرية أو الحى أو المجتمع مما يؤدي إلى عدم قدرة الجمعية على تحقيق اهداف النشاط كما هو الحال في ورش الخياطة واشغال الأبرة ، واندية المرأة وحاضنات الأطفال والخدمات التي تقدم للمرأة العاملة من انتاج غذائى وغيره ، حيث يزداد انتاج هذه الأنشطة ويتراكم وتصبح الجمعية غير قادرة على تصريف منتجاتها وبالتالي الحصول على تمويل بشكل مستمر .

أما بالنسبة لعدد المستفيدين والمستفيدات من نشاط محو الأمية وقد بلغ ٣٩٦٠٦ من السكان الأميين (١١١٦٧ ذكر و٢٨٤٣٩ أنثى) وعدد جمعيات التنمية والرعاية السقى تقدم نشاط محو الأمية فقد بلغ ٦٩٨ جمعية، كما بلغ عدد الفصول ١٨٧٠ عام ١٩٩٧/٩٦ (جدول رقم ٧) . ويعتبر هذا النشاط قاصراً وضعيفاً حيث تبلغ نسبة المتعلمين بين السكان البالغين ٥٥,٥% وتصل بين النساء ٤٣,٥% بينما تبلغ الفجوة النوعية ٦٥% (أى كل ١٠٠ ذكر يقابله ٦٥ أنثى) عام ١٩٩٦ (تقرير التنمية البشرية المصرى ، ١٩٩٧/١٩٩٨) ولذلك فهناك حاجة شديدة إلى تشجيع وتحفيز الجمعيات الاهلية إلى الاهتمام بهذا النشاط . فالتعليم احد العناصر الرئيسية في التنمية بوجه عام والتنمية البشرية بوجه خاص .

جدول رقم (٧)
بيان بنشاط محو الأمية بالمحافظات عن عام ١٩٩٧/٩٦

م	المحافظات	نوع الجمعية			عدد			عدد الدارسين	
		تنمية	رعاية	مجموع	الفصول	ذكور	إناث	مجموع	
١	القاهرة	١٣١	١٠٤	٢٣٥	٦٣٩	٤١٧٦	٩٤٩٦	١٣٦٧٢	
٢	الاسكندرية	٤٢	٣٠	٧٢	٢٦٧	١٠٧٠	٤٥٢٣	٥٥٩٣	
٣	بورسعيد	١٢	٥	١٧	٣١	٥٣	٥٠٨	٥٦١	
٤	الاسماعيلية	٢٢	٣	٢٥	٥٤	٣٧٤	٨٧٤	١٢٤٨	
٥	السويس								لا يوجد
٦	دمياط	٣	١	٤	٦	١٧٠	١٠	١٨٠	
٧	الدقهلية	٣٣	٣	٣٦	٣٦	٦٦٩	١٧٩	٨٤٨	
٨	الشرقية	٢٠	٠	٢٠	٤١	٤٩٤	٨٦٣	١٣٥٧	
٩	القليوبية	٩	٠	٩	١١	٢٦٣	٧٠	٣٣٣	
١٠	كفر الشيخ	٨	٢	١٠	١١	١٠٤	٦٥	١٦٩	
١١	الغربية	١٣	٠	١٣	٦٠	٦٣٠	٥٣٠	١١٦٠	
١٢	المنوفية	١	٤	٥	٢١	٣١٥	١٨٧	٥٠٢	
١٣	البحيرة	٢٢	١٣	٣٥	٤٣	٤٦١	٢٠٠	٦٦١	
١٤	الجيزة	٤٦	٥٤	١٠٠	٣٠٥	١١٣١	٥٢٣٤	٦٣٦٥	
١٥	الفيوم	٦	٠	٦	٣٨	٥٨٥	٢٨٥	٨٧٠	
١٦	بنى سويف	١٨	٢	٢٠	٣٠	٣٥٤	٤٨٣	٨٣٧	
١٧	المنيا	١٧	٠	١٧	٤٢	١٠٢	٧١٠	٨١٢	
١٨	أسيوط	١٢	٢	١٤	٢٧	٧٤	٥٤٨	٦٢٢	
١٩	سوهاج	١٠	٠	١٠	١٢٦	٣٨	٢٠٦٤	٢١٠٢	
٢٠	قنا	٧	٣	١٠	٢٦	٠	٦٧٦	٦٧٦	
٢١	الأقصر	٥	٥	١٠	١٢	٤٢	٢٩٩	٣٤١	
٢٢	أسوان	٦	٠	٦	٦	٠	١٠٩	١٠٩	
٢٣	البحر الأحمر	٦	٦	١٢	٢٣	٠	٤٤٩	٤٤٩	
٢٤	الوادى الجديد	٢	٠	٢	٢	٠	٢٧	٢٧	
٢٥	مرسى مطروح	٥	٢	٧	٨	٠	٠	٠	
٢٦	شمال سيناء	١	٠	١	٢	٧	١٥	٢٢	
٢٧	جنوب سيناء	٢	٠	٢	٣	٥٥	٣٥	٩٠	
	المجموع	٤٥٩	٢٣٩	٦٩٨	١٨٧٠	١١١٦٧	٢٨٤٣٩	٣٩٦٠٦	

٧- توصيات لتفعيل دور الجمعيات الأهلية في تحقيق التنمية المتوازنة

- ١- يقتضى الصالح العام تجنب تأثير الجهات المانحة على عمل وسياسات الهيئات الأهلية التطوعية لأغراض لا تتمشى مع سياسة الدولة او الحاجة إلى خدمات معينة في مناطق معينة ولفئات معينة .
- ٢- يجب ان يقوم القطاع الحكومى والقطاع الخاص بتيسير عمل القطاع الاهلى التطوعى وتجنب وضع العراقيل والعقبات في طريقه كما لا يجب النظر إليه على انه قطاع منافس لهما .
- ٣- ادارة العمل في الهيئات التطوعية ينبغي ان يتم بحكمة وفاعلية وبأسلوب علمى وديموقراطى .
- ٤- على الحكومة أن تشجع اسهام المواطنين والهيئات في أنشطة الخدمة العامة التى تقوم بها الهيئات الاهلية التطوعية سواء نقدياً أو عينياً .
- ٥- على الجمعيات أن تغير اتجاهاتها بالنسبة لدورها وأن تسعى إلى تحويل هذا الدور من العمل الخيرى إلى العمل التنموى . والاتجاه إلى الاعتماد على الذات في تمويل الأنشطة التنموية غير المدرة للدخل .
- ٦- على الجمعيات العمل على اعادة النظر في بنائها الادارى والمالى لزيادة قدرتها على تنفيذ المشروعات التنموية لتنمية مجتمعاتها المحلية بكفاءة اعلى .
- ٧- على الجمعيات السعى للتعرف على احتياجات مجتمعاتها المحلية وتقديم المشروعات اللازمة لسد هذه الاحتياجات والبعد عن المشروعات المكررة التى لا يقبل عليها الاهالى .

٨- الجمعيات الأهلية والتخطيط للتنمية الإقليمية : رؤية مستقبلية

أثبتت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت على مستوى العالم في السنوات الأخيرة وتعثّر خطط التنمية التي قامت بها الحكومات إلى البحث عن منهج يكون أكثر التزاماً وأكثر مرونة وكفاءة في العمل التنموي ولا تحركه في نفس الوقت بواعث الربح الخاص. هذا يعني أن دور التخطيط الإقليمي (لامركزية التخطيط) سيزيد في المرحلة القادمة مع الخصخصة ونظم السوق، وإن تتم التنمية من القاعده إلى أعلى، بحيث يجب أن تحدد المشاكل ويتم حصر الموارد ثم توضع الأولويات في إطار سياسات الدولة الاسترشادية.

ويتطلب هذا رجوع منهجية التخطيط إلى المستوى الأدنى Planning From Below أي أن التخطيط يبدأ من المستوى المحلي ← المصغر ← القرية ← المدينة المركز ← المحافظة ← الاقليم ← الدولة. وهذا المنهج يعتمد أساساً على تقدير الاحتياجات المحلية (Local Needs) وتقدير احتياجات النوع الاجتماعي (العملية والأستراتيجية) أولاً: (Gender Needs) (Practical & Strategic) ثم وضع مجموعة من السياسات والاجراءات - القرارات - القوانين - أي اجراءات المنح والمنع ، (التصريح والتحریم) في شكل مجموعة من الخوافز الايجابية والسلبية لتشجيع وحفز الهيئات الخاصة من مستثمرين ومواطنين عاديين. وهذا يتطلب:

١. إعادة تفعيل دور التخطيط الإقليمي كما جاء في قانون الادارة المحلية (القرار الجمهوري ٤٩٥ لسنة ٧٧).

٢. إعادة تنظيم ادارات وهيئات التخطيط الإقليمي على المستويات الأدنى.

٣. أحياء دور هيئة التخطيط الإقليمي واعطائها مزيد من السلطات.

٤. تدريب كوادر التخطيط المحلية على التخطيط التأشيري والتخطيط النوعي

Gender Planning - منهجيته - أدواته - تعظيمه

٥. خلق قاعدة معلومات تخطيطية جديده تأخذ البعد الإقليمي ومنظور النوع

الاجتماعي في الاعتبار Gendering Statistics.

إن الهدف النهائي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية هو تحسين وتطوير نوعية حياة جميع البشر، (ذكور وإناث) ومن أجل تحقيق هذا الهدف فلا بد من خلال التخطيط الإقليمي والنوعى Gender تحقيق الآتى:-

- ١- تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص على مختلف المستويات (قومى، اقليمى) .
- ٢- التوزيع الاقليمى المتوازن والعادل للاستثمارات والخدمات .
- ٣- مشاركة السكان المحليين في عملية التنمية (اناث وذكور) .
- ٤- الاستغلال الكامل لكافة موارد المجتمع (التعرف على الميزه النسبيه والتوطينه لكل اقليم/محافظة) من خلال اعداد الدراسات والبحوث الواقعية .
- ٥- عدالة توزيع الاستثمارات مكانيا (محافظات) ونوعيا (ذكور واناث) والمشاركة والمساهمة العادلة بين النوع الاجتماعى في عملية التنمية والمساواه في الاستفادة منه .
- ٦ - تفويض السلطات للمحافظين أو نقل سلطات مرحلياً - (مزيد من الأستقلال الادارى والمالى للمحليات) .
- ٧- اعادة تنظيم القطاع العام واعادة بناء مؤسساته الاشرافية .
- ٨- تدريب الكوادر في مختلف المستويات التخطيطية بالإضافة إلى جامعى ومحلى البيانات مع الأخذ في الاعتبار البعد المكانى ومنظور النوع الاجتماعى Gender Perspective .
- ٩- اللامركزية في تقديم الخدمات (الصحة ، التعليم ، . . .) حتى يمكن تحقيق العدالة والكفاءه في اتاحة الخدمه .
- ١٠- اعادة تقسيم الجمهوريه إلى اقاليم متجانسه بحيث تخدم عملية التنمية في المرحلة المقبله .

٨-١ المنهج الجديد للتخطيط (المشاركه أو الشراكه الفعاله)

Effective Partnership

- يتطلب تضافر جهود الحكومة مع القطاع الخاص والأهلى على المستوى القومى أو الإقليمى (محافظات) تطبيق الأسس أو المراحل التالية:
- ١- الاتصال Communication للوصول إلى اتفاق
 - ٢- التعاون Cooperation للوصول إلى صياغه مقبوله للتعاون
 - أ- (رسمى " مشاركه " ملزمه بعقد) .
 - ب- (غير رسمى " شراكه " ملزمه بقيم) .

٣- التنسيق **Coordination** المشاركة في الموارد وتقوية أدوار جميع الأطراف المشاركة •

٤- المشاركة الفعالة **Effective Participation** التنفيذ الفعلى في اعداد وتنفيذ ومتابعة الخطه والسياسات والأهداف والبرامج والمشروعات والأنشطة •

٨-٢ متطلبات تطبيق المنهج الجديد للتخطيط

• مساهمة الوزارة في مواجهة التخطيط للمشاكل التي يواجهها القطاع الخاص والجمعيات الأهلية •

• فتح قنوات الحوار الدائم بين السلطة والجمعيات الأهلية ، والحد من حالة انعدام الثقة بين الدولة والجمعيات الأهلية، ووضع مجالات تدخل كل من الوزارة والجمعيات والسعى إلى تحديد أولويات التدخل المشترك بينهما •

• إنشاء قاعدة بيانات عن القطاع الخاص والجمعيات غير الحكومية في مصر ومواقعها الجغرافية (محافظات) وأنشطتها وما تقدمه من مجهودات ومشروعاتها الإنتاجية ومنافذ البيع وغيرها من البيانات •

• إنشاء قاعدة بيانات عن الجهات المانحة وإمكاناتها وما يمكن أن تقدمه من منح عينية أو مادية أو قروض ميسرة •

• الأهتمام بتدريب أعضاء الجمعيات على القيام بالأدوار المختلفة الإدارية وغير الإدارية •
• التوعية بقيمة العمل التطوعى، وتكريم المتطوعين معنويا وأديبا، ومنح حوافز مالية رمزية لتغضى على الأقل النفقات الأساسية، وتخفيف القيود على العمل التطوعى وغرس قيم التطوع في عملية التنشئة الاجتماعية وتحسن الظروف الاقتصادية بشكل عام •

• فتح قنوات التعارف والحوار بين القطاع الخاص والجمعيات الأهلية واعتبار أن جهد القطاع الخاص مع الجمعيات جهد استثمارى خاص للمساهمة غير المباشرة في جهد وتعاون التخلص والفقر وانجاز التنمية • ومحاولة اقناع القطاع الخاص بأهمية العمل الاجتماعى وضرورة الاستثمار فيه والنهوض به وبإبعائه مع التزامه بالمشاركة في مجال التنمية الاجتماعية •

• تغيير في القانون لصياغة حوافز ضريبية لقطاع الخاص والتوصل إلى صياغة قانونية تسمح بتأسيس منظمات تمويل كأحياء ممارسة " الوقف " وهى ممارسة قائمة في الدين الإسلامى والمسيحى •

- أنشاء نقاط ارتكاز في الوزارات المختلفة والجهات المعنية بشئون التخطيط الإقليمي والمـرأه
(قطاع عام وخاص وجمعيات أهليه) Focal Points.

دراسة حالية

التعاونيات الزراعية كأحد صور الجمعيات الأهلية
ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية
بالريف المصرى

٩-١ تمهيد:

المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية هي عبارة عن مجموعة أو مجموعات من الأفراد بينهم علاقات اجتماعية منظمة وفق قواعد ومعايير يحددها أفراد المجتمع وذلك للقيام بعملية أو مجموعة عمليات اجتماعية كانت أو اقتصادية بغرض تحقيق هدف أو مجموعة أهداف من شأنها تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع جميعاً .

وتعرف المنظمة الاجتماعية بأنها جهاز اجتماعي يتكون من مجموعة من الأفراد يتفاعلون مع بعض أكثر من تفاعلهم مع غير الأعضاء في أثناء عمل الجهاز .

ويعرف بارسونز Talcott Parsons المنظمة الاجتماعية بأنها تتكون من مجموعة من الأفراد المتعاملين يتفاعلون مع بعضهم في موقف معين له على الأقل نواحي طبيعية وبيئية ويكون هؤلاء مدفوعين بالرغبة في اشباع حاجاتهم إلى الحد الأمثل وأن صلتهم بهذه المواقف بما فيها علاقاتهم تنتقل في اطار من مفاهيم مشتركة ذات كيان ثقافي وعرفها هاملين Robert Hamblin بأنها مجموعة من الأفراد لهم وظائف وخصائص متباينة ومشاركة في حل مشكلة اجتماعية .

كما يعرفها البعض على أنها وحدة اجتماعية أو تكوين اجتماعي منظم له هدف محدد ضمن أهداف المجتمع بوجه عام وكما يعرفها J. Litterer . تعريفاً محدداً يتفق وتنوع المؤسسات والمنظمات الاجتماعية في الوقت المعاصر على أنها أى تنظيم اجتماعي يجمع مجموعة من الأفراد يقومون بأنماط سلوكية محددة وكل حسب دوره في هذا التنظيم أو موقعه في هذا التنظيم بصورة منسقة ومتكاملة ينتج عنها تحقيق هدف أو غايه محدده .

ومن هذا نرى أن الملاحظين والدارسين للمنظمات الاجتماعية وضعوا تعريفاتهم على اساس ثلاثة عناصر رئيسية هي :

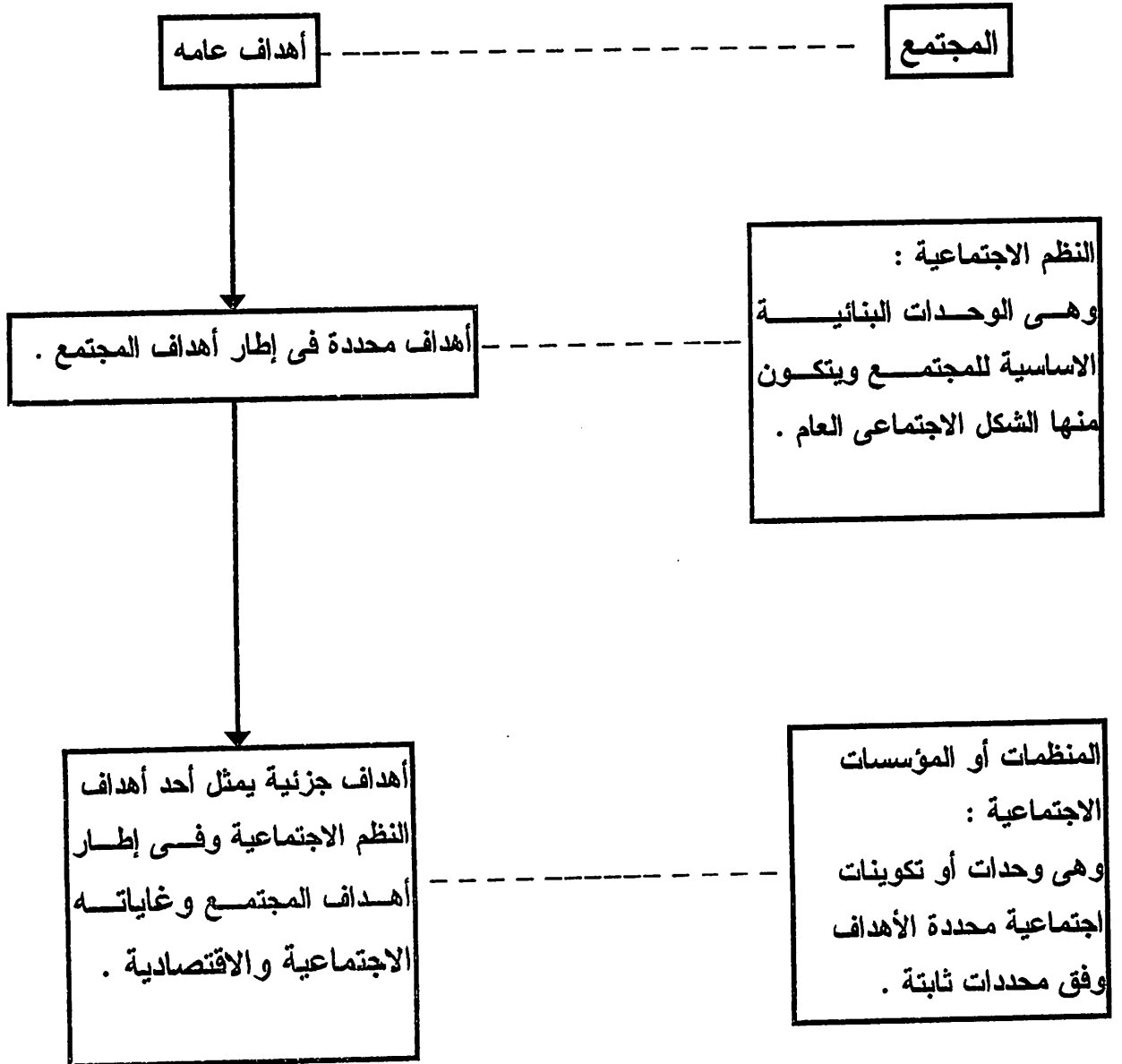
- (١) ان كل منظمة لابد وأن يكون لها هدف محدد وضمن أهداف المجتمع .
- (٢) ان كل منظمة اجتماعية تقوم على أفراد محددين يعملون بها ولتحقيق غاياتها .
- (٣) ان كل منظمة اجتماعية لابد ان يكون لها نظام للعلاقات بين الأفراد يحدد دور كل فرد وينسق بين ادوار الأفراد جميعاً .

وقد يتم تشكيل المنظمات الاجتماعية بصورة رسمية أى وفق معايير وميثاق ثابت وبنمط محدد لعضوية الأفراد ونشاطهم ونظام محدد للعقوبات والمكافآت وبصورة معلنة ورسمية وشبه ثابتة وفي هذه الحالة تكون منظمات رسمية Informal Organizations ومثال المنظمات الرسمية التعاونية الزراعية بأنواعها (خدمات ، انتاج ، تسويق ، استهلاك) والمراكز الاجتماعية والوحدات المجمعة أما مثال المنظمات الغير رسمية مثل جماعات العمال الزراعيين الذين يقومون بتدريه القمح والشعير والأرز والجماعات التعاونية الغير رسمية الخاصة والتي تنتشر بالريف المصرى .

ولما كان من المعلوم أن المجتمع الانسانى يتكون عند اجتماع الأفراد، وتعاملهم وتشليبكهم من اجل تحقيق أهدافهم وحماية أنفسهم ومن أجل ذلك يكون الأفراد الكثير من التنظيمات التى تنبثق من حاجاتهم ومن عاداتهم وتقاليدهم التى تنتج من مشاركتهم الاجتماعية واندماجهم الاجتماعى وبذا يكونون النظم الاجتماعية والتى تمثل قواعد محدودة للسلوك الاجتماعى للأفراد في كل مجال من مجالات الحياة أى انها تحدد سلوك الأفراد لتحقيق غايات محدوده بالمجتمع فمثلا النظام الاقتصادى المجتمعى يعمل على وضع قواعد وأسس لاستخدام الموارد المجتمعية الطبيعية المحدودة لاعطاء اكبر قدر من الاشباع لأفراد هذا المجتمع أى أنه (النظام الاقتصادى) يضع الأسس العامة لاستعمال واستنفاد الموارد الطبيعية في العمليات الانتاجية والاستهلاكية اللازمة لاشباع حاجات افراد المجتمع . وحيث ان هذه القواعد لا تكفى للوصول إلى الدرجات المختلفة من الاشباع فإن هناك العديد من التكوينات الاجتماعية المحددة التى تتكون في اطار هذه النظم لتحقيق اهداف محددة (أو جزئية) من أهداف هذه النظم، وهذه التجمعات أو التكوينات الاجتماعية المحددة هى ما يطلق عليها المؤسسات أو المنظمات الاجتماعية . والشكل التالى يوضح العلاقة بين المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية والنظم الاجتماعية ثم المجتمع .

ومن هنا نرى ان المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية هى قاعدة البناء الاجتماعى للمجتمع وهى التى تقوم بتحديد نشاط الأفراد وأدوارهم الاجتماعية كى تستخدم موارد المجتمع وطاقاته الطبيعية والبشرية لتحقيق مستويات عالية من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية كما وأن هذه المنظمات تعتبر الأداه الرئيسية في تطوير المجتمع وتنميته حيث يتم من خلالها تنفيذ البرامج الاجتماعية والاقتصادية التى تؤدى إلى زيادة قدرات الطاقات الانسانية أو البشرية وزيادة معدل الاستفادة منها كما تؤدى إلى زيادة الكفاءة في استخدام الموارد الطبيعية وتقليل الفاقد منها^(١) .

(١) محمد مهدي عصر (دكتور) - محاضرات في المنظمات الاجتماعية الريفية - المعهد العالى للتعاون الزراعى - شبرا الخيمة - القاهرة - ص ص ٣١-٣٩ .



٩-٢ مشكلة الدراسة

استندت التعاونيات الزراعية خلال فتره التخطيط المركزى إلى دعم الدولة لها بأعبارها مسئولة عن تنفيذ جانب كبير من سياسة الدولة وخطة التنمية الإقتصادية والإجتماعية في القطاع الزراعى . ومع بدء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى تقلص الدور الذى كانت تقوم به الكثير من التعاونيات الزراعية، وأصبح لزاما عليها أن تنافس القطاع الخاص في مجالات توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى لأعضائها وتسويق انتجتهم وأن تقوم بالمشروعات الإنتاجية والخدمية التى تعود بالنفع على هؤلاء الأعضاء حتى تجد المبرر الكافى لإستمرارها في النشاط .

ومن ثم أصبحت عملية تقييم أداء هذه التعاونيات - وبصفه منتظمه - في ضوء تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى تكتسب أهمية بالغة خاصة أن التعاونيات الزراعية كانت قد أكتفتها خلال فترة التخطيط المركزى البعض من المشاكل المتعلقة بأداء تلك التعاونيات من أهمها:- (١) العجز الواضح عن تحقيق ما يصبوا إليها اعضاؤها من النواحي الإقتصادية والإجتماعية، ويبدو ذلك واضحاً من الشعور العام لدى الغالبية العظمى من الأعضاء ومن العامه والخاصة على حد سواء تجاه هذه التعاونيات لأن دورها غير فعال بالنسبة لهم . (٢) ضعف الإمكانيات المالية للتعاونيات على مختلف المستويات وبالتالى عدم إمكانيتها الإحتفاظ بمركز مالى وتمويلى قوى ومتين يمكنها من أداء وظائفها . (٣) ضعف كفاءة الإدارة الإقتصادية في التعاونيات وعدم قدرتها على الإحتفاظ بتركيب تنظيمى وإدارى يميز طبيعتها التخصصية من ناحية تنظيمها وإدارتها والعلاقات القائمة بينها وبين اعضائها من ناحية، وبين غيرها من المؤسسات والمنظمات الأخرى من ناحية أخرى .

٩-٣ أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة بصفة عامة الوقوف على بعض أهم المشكلات التى تتعرض لها التعاونيات الزراعية في مصر خلال تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى في قطاع الزراعة بهدف الوصول إلى بعض النتائج والخروج ببعض التوصيات التى قد تساعد مخططى ومنفذى السياسة التعاونية الزراعية في مصر على تطوير هذه التعاونيات ودعم دورها في التنمية الزراعية خاصة، والتنمية الريفية المتكاملة العامه .

٩-٤ مفهوم التعاون :

منذ أن خلق الله الإنسان وأرسى له قواعد التعامل . وهو يحث الناس على التعاون ومشاركة الآخرين فيما يصيبهم من خير أو شر . فقد أورد الانجيل اشارات وتوجيهات تدعوا إلى التعاون مثل (ان تقولوا جميعاً قولاً واحداً ولا يكون بينكم انشقاقات بل كونوا كاملين في فكر واحد ورأى واحد) رسالة بولس الرسول الأولى إلى أهل كورنثوس آية رقم ١١ ، (ولكن الكل أيها الأحياء لاجل بنيانكم) رسالة بولس الرسول إلى أهل كورنثوس - الاصحاح الثانى عشر الآية رقم ١٩ ، (بهذا اوصيكم حتى تحبوا بعضكم بعضاً) انجيل يوحنا - الاصحاح الخامس عشر اية ١٦ ، ١٧ وجاء في القرآن الكريم قوله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) سورة المائدة الآية رقم ٢ ، وقوله تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) سورة آل عمران - الآية رقم ١٠٣ ، وجاء في الحديث الشريف : (الله في

عون العبد ما كان العبد في عون اخيه) رواه مسلم ، (المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً) رواه البخارى ومسلم ، (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد اذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى) رواه البخارى ومسلم .

فالأديان وهى أعلى مراتب المثل الاخلاقية والاجتماعية دعت إلى التعاون والعمل المشترك من اجل مصلحة الجماعة .

كذلك يذخر التراث العربى في حكمه وامثاله ما يعزز روح التعاون بين الأفراد من اجل المصلحة العامة مثل " المرء قليل بنفسه كثير بأخوانه " وقد بدأ التعاون في الظهور بتعدد ملامح الحياتين الاجتماعية والاقتصادية ، بزيادة اعداد الانسان وتعدد علاقاته، وتغير شكل مجتمعاته من البسيط إلى المركب . أى من التواجد في العائلة إلى القبيلة إلى البدنه إلى المجتمع القروى فالمدينة فالدولة، وخلال مراحل التطور هذه حاول الانسان جاهداً أن يؤمن حياته الاجتماعية والاقتصادية بالتعاون الفطرى مع الآخرين والذي مازالت آثاره تمارس حتى اليوم في الريف كتقديم الفلاحين لما يسمى بالنقطة في مناسبات الأفراح والمسررات . وهى عبارة عن معونة نقدية أو عينية لصاحب الفرح الذى يقوم بردها لصاحبها في مناسبات مماثلة ، والمعاونة في حالات الوفاة بتقديم " الصواني " التى تحوى اصنافاً من الطعام لصاحب المآتم ، ولمن يحضرون لمواسماته في مكان يتعاون الجميع في انشاؤه واعداده لهذه المناسبات . وتعاون المزارعين في اعمال الحرث والبذر والرى والحصاد هى مثال جيد لما كان يحدث منذ عقود من الزمان والأمثلة كثيرة تدل على تأصل روح التعاون في نفوس الفلاحين في مختلف اوجه النشاط باعتباره نابعاً بطريقة فطرية من احتياجهم وثقة به واعترافاً منهم بفائدته وهو ما يعرف " بالتعاون غير المقصود " .

أما التعاون المنظم في العهود الحديثة، فهو ما يعنى التعاون المقصود والذي ظهر على يد رواد التعاون والمفكرين الاجتماعيين أمثال روبرت اوين ، وفورييه رايفايزن . . . الخ . حيث أقام الانسان تعاونيات للإنتاج، وأخرى للأستهلاك وثالثة للتسويق، ورابعة للأقراض . وقد خاضت المجتمعات البشرية تجارب عديدة في هذا الشأن فشل البعض منها ونجح البعض ورسخت قدماء كركيزة أساسية في الحياتين الاقتصادية والاجتماعية " ، ويشير مفهوم التعاون إلى اتحاد قدرات فردين أو أكثر وتناسقها معا بحيث تكون مجهوداً مشتركاً للوصول إلى نتائج مرجوة . ويشير اليه البعض على انه اتحاد جهود مجموعة من الأفراد أو الهيئات لهم غاية واحدة أو هدف

يعملون على تحقيقه بكل السبل والوسائل المشروعة التي في امكانهم، وبحيث يستفيدون جميعاً من تحقيق هذا الهدف ، وهذه الصورة من التعاون هي ما تشكل الاطار العام لعلم التعاون^(١) . ويرى المنيزع ان التعاون نظام اقتصادى اجتماعى يستهدف تنظيم موارد الأفراد لاستخدامها في شتى صور النشاط الاقتصادى سواء كان صناعياً أو زراعياً أو خدمياً للوصول بالاعضاء إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية والنعيم^(٢) .

في حين يرى شبانه التعاون بأنه ترابط مجموعة من الأفراد على اساس من الحقوق والالتزامات المتساوية للمواجهة والتغلب على ما قد يعترضهم من المشاكل الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو القانونية ذات الارتباط الوثيق والمباشر بمستوى معيشتهم الاقتصادية سواء كانوا منتجين أو مستهلكين^(٣) .

ويشير الامام إلى التعاون بأنه نظام اقتصادى اجتماعى يعتمد في جوهره على فكر نظرى وواقع تنفيذى . ووحدة العمل فيه الجمعية التعاونية التي تتكون من أفراد بوصفهم منتجين أو بوصفهم مستهلكين يسهمون في رأس مالها وينفذون عن طريقها مشروعاً عملياً اقتصادياً واجتماعياً في حدود القوانين العامة ويتعاملون مع هذا المشروع ويديرونه ، ويراقبونه . ويحولون عن طريقة اسلوبهم الفردى في الانتاج والتوزيع والخدمات إلى اسلوب جديد يتم في اطار العمل المشترك للتحرر من الاستغلال وذلك بالسير على مبادئ التعاون، وتقاليده ، ونظمه الثابتة^(٤) . ويؤكد أبو الخير ذلك بقوله ان التعاون نظام اقتصادى اجتماعى ينبثق من صميم احتياجات الأفراد الذين يتضامنون في تنظيم قائم على اساس مسئولية المالك صاحب الشئ والادارة المشتركة في اطار من الايمان بخدمة المجتمع ويستهدف ليس فقط انتفاع الاعضاء بالخدمات واقتسام الفائض بالنسبة للمعاملات لتحسين شئوهم الاقتصادية والاجتماعية، بل ايضا النهوض بهم إلى مستوى اخلاقى رفيع يجعلهم مواطنين صالحين قادرين على خلق المجتمع

(١) حسين عبد الوهاب ابراهيم (دكتور) - محاضرات في التعاون الزراعى لطلبة الدراسات العليا - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس -

ص ٦.

(٢) عبد الحميد مطر المنيزع (دكتور) - محاضرات في الزراعة التعاونية - استئسل قسم الاقتصاد الزراعى - زراعة أسكندرية ١٩٨٤ - ص ٢٣.

(٣) زكى عمود شبانه (دكتور) - الاقتصاد والتعاون الزراعى - المعالم الرئيسية في البيان التعاون الزراعى - المكتبة الاقتصادية - دار المعارف ١٩٦٦، ص ١٥.

(٤) أحمد زكى الامام (دكتور) - التعاون بين الفكر والتطبيق - مكتبة عين شمس - ١٩٥٩ - ص ٢٣.

الديمقراطي السليم الذى يضع مصلحة الجماعة فوق مصلحة الفرد ويؤمن بالفرد ويحفزه إلى إطلاق أقصى طاقاته وامكانياته للإسهام في إعادة تشكيل الحياة نحو خلق المجتمع الأفضل^(١).

ويعرف خليل التعاون بأنه عبارة عن ترابط أو تضامن بين مجموعة من الأفراد على أسس مغايرة لتلك التى يعترف بها المجتمع وذلك بغرض أو بهدف التغلب على ما قد يتعرضون له من أوجه استغلال متعددة دون أى سعى لعمل أو تكوين الأرباح النقدية^(٢).

من العرض السابق يتضح أن التعاون نظام اجتماعى واقتصادى يجمع بين الأفراد الذين تربطهم غاية واحدة على أساس الحقوق والواجبات، ويدار بطريقة ديمقراطية لاشباع هذه الغايات.

٥-٩ مفهوم التعاونية:

يتحقق التعاون عملاً على يد منظمات خاصة تسمى بالجمعيات التعاونية. حيث تضم كل منها عدداً معيناً من الأشخاص اجتمعوا في صعيد واحد للتعاون في سبيل تحقيق غرض معين^(٣).

ويعرف فكرى التعاونية بأنها مجتمع قانونى مشترك لتبادل النفع يضم قوى افراد يتفقون في روح المشاركة والمصالح، حيث تتجمع هذه القوى في مجهود موحد، تحت اشرافهم بطريقة ديمقراطية، لكي يحصلوا منها مباشرة لأنفسهم على مغايم اقتصادية اجتماعية مشتركة، على ان يتقاسموا هذه المغايم بطريقة عادلة وفقاً لاسهام كل منهم في انتاجها بعد خصم نصيب المجتمع منها^(٤).

٦-٩ لمحة تاريخية عن التعاون في مصر :

لم تعرف مصر التعاون بشكله المنظم قبل عام ١٩٠٨ حيث حلت بالبلاد أزمة اقتصادية بسبب الاعتماد الكامل على رؤوس الأموال الأجنبية التى تم سحبها. حيث ترتب على ذلك

(١) كمال حمدى أبو الحمر (دكتور) - التطبيق التعاونى المصرى - مكتبة عين شمس - ١٩٧٩ - ص ١٨.

(٢) حسين عبد الوهاب ابراهيم (دكتور) - محاضرات في التعاون الزراعى لطلبة الدراسات - مرجع سبق ذكره.

(٣) جابر جاد عبد الرحمن (دكتور) - اقتصاديات التعاون الزراعى - دار النهضة العربية - ١٩٧١.

(٤) مصطفى فكرى (دكتور) دور التعاون في البنيان الاقتصادى الزراعى المصرى - رسالة دكتوراة - زراعة اسكندرية - ١٩٦٢ - ص ٦.

ظهور الأزمة المالية • ووقوع الفلاحين بصفة خاصة تحت وطأة الحاجة • ولقد عملت هذه الظروف كعامل دفع لأحد أبناء مصر ومفكرها • وهو عمر لطفى الذى فكر في دراسة نظام التعاون في ايطاليا على يد لويجي لوتزاتى • في محاولة لتطبيقه في مصر ودفع الخطر من على كاهل المزارعين وعند ما عاد أنشأ نقابة تعاونية بأسم (شركة التعاون المالى) في ديسمبر ١٩٠٩ ، ثم أنشأ أول نقابة تعاونية زراعية في قرية شبرا النملة بمركز طلخا عام ١٩١٠ - والى تحولت بعد ذلك إلى جمعية تعاونية عام ١٩٢٩ ، وبعد وفاة عمر لطفى تعهد اخوه احمد لطفى الحركة التعاونية، وانشأ النقابة المركزية العامة لتكون بمثابة اتحاد عام للجمعيات التعاونية وتؤدي في نفس الوقت مهمة الجمعيات التعاونية للأتجار بالجملة، وقد اتسمت الجمعيات التى أنشأت في تلك الفترة بالضعف لأسباب عديدة منها عدم وجود هيئة للأشراف والرقابة على الحركة التعاونية وتدعيمها، وعدم رعاية الدولة ومساندتها، وعدم اصدار قانون ينظم عملها، وخوف الاقطاعين من تجمع الفلاحين، اضافه إلى عدم وجود هيئات أو بنوك تقوم بتمويل الحركة التعاونية^(١) • وعندما رأت الدولة ضرورة حماية هذه التعاونيات وتدعيمها لما يمكن أن تقوم به من دور عظيم في خدمة القطاع الزراعى • أصدرت أول قانون للتعاون برقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ والخاص بشركات التعاون الزراعى، كما أنشأت في وزارة الزراعة قسم التعاون لتسجيل الشركات التعاونية الزراعية والتفتيش عليها، ولقد اعترف القانون بشخصيتها المعنوية • ويسر لها سبل الاقراض، وفي ظل هذا القانون تكونت شركات تعاونية كثيرة، لكنه لم يعترف بأنواع الجمعيات التعاونية الأخرى •

ولقد تبع القانون الأول سلسلة متعاقبة من القوانين الخاصة بالتعاون مثل قانون التعاون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ والقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ ، وقانون الاصلاح الزراعى ٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، ثم مشروع الائتمان التعاونى الزراعى في عام ١٩٥٥ ، فقانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، ثم انشئت المؤسسة التعاونية المصرية الزراعية بموجب القرار الجمهورى رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ ، والقانون ٥١ لسنة ١٩٦٩ الخاص بالتعاون الزراعى^(٢) • والذى ألقى على التعاونيات عبء المساهمة في تنمية الاقتصاد القومى، وتنفيذ خطط الدولة في المجالات الزراعية، ويلزمها بتخطيط برامجها ونشاطها وفقا لتلك الخطط^(٣) وأخيرا القانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ وهو المعمول به حاليا في هذا المجال •

(١) محمود فوزى ابراهيم - الإدارة في التعاونيات - الاتحاد التعاون المصرى - بدون تاريخ - ص ص ٥٧-٦٤ .

(٢) على عبد الرحمن - التعاون الزراعى في مصر - سلسلة كتب الثقافة الريفية - مجلس الاعلام الريفى - العدد ١٠٤ - ١٩٧٩ - ص ص ١٤-٣٢ .

(٣) رفعت عبد الباقي النحار (دكتور) - التعاون الزراعى في ج.م.ع ، دراسة تحليلية لآثار بعض الخدمات الاقتصادية للتعاون الزراعى على الانتاجية الزراعية المصرية - رسالة دكتوراة - قسم الاقتصاد الزراعى - زراعة القاهرة - ١٩٧٢ - ص ٥٧ .

ولعل تعدد صدور هذه القوانين كان مرجعه ضرورة مناسبة هذه القوانين للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، السائدة في كل فترة ، وبما يخدم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية بخطط التنمية بها .

٧-٩ مفهوم التعاونية الزراعية :

تعتبر التعاونيات الزراعية الوحدات أو المنظمات الأساسية في البنيان التعاوني الزراعي بشكل عام . حيث يرى كثير أنها منظمات اقتصادية اختيارية مملوكة لعضائها المتعاملين معها والذين يديرونها لمصلحتهم . أما يولدنج فيعرفها بأنها شركات مساهمة يجرى تمويلها كلية عن طريق سندات تحصل على فائدة ثابتة ويمتلكها الأعضاء الذين يبيعون عن طريقها أو يشترون منها كما تؤول ارباحها بالتبعية إلى هؤلاء الأفراد الذين يتعاملون معها بائعون كانوا أو مشترون وفقد نسب تعاملهم معها أى بنسبه شرائهم منها أو بيعهم لها . بينما يشير بلا تركزز إليها بأنها منشأة اقتصادية اختيارية يسيطر عليها اعضاؤها بطريقة ديمقراطية ويديرونها لا للحصول على ارباح بل للحصول على مغام معينه هؤلاء الأعضاء في مقدمتها الحصول على سعر أحسن للسلع التي يبيعونها أو يشترونها .

وتركز المفاهيم السابقة فيما يبدو على الطبيعة الاقتصادية للتعاونية دون ما تنويه اطلاقاً للهدف الاجتماعي الذي أنشأت من اجله وفي هذا المجال يقول شارزوباكن ان الهدف للتعاونيات التسويقية الزراعية هو حصول اعضائها على السعر الأحسن لمشترواتهم ومبيعاتهم أما الهدف النهائي من انشاء هذه التعاونيات فهو رفع مستوى المعيشة . ثم يضيف فكرى^(١) أنه للتعميم يمكن القول بأن المتعاونين وهم يعملون على رفع مستوى معيشتهم أى وهم يسعون لتحقيق هدف اجتماعي معين ، نجدهم يستعينون بادارة اقتصادية معينة . ولذا فإنه عرف التعاونية بأنها مجتمع قانوني مشترك لتبادل النفع يضم قوى افراد يتفقون في روح المشاركة والمصالح حيث تتجمع هذه القوى في مجهود موحد موجه تحت اشرافهم بطريقة ديمقراطية لكى يحصلوا منه مباشرة ولأنفسهم على مغام اقتصادية واجتماعية مشتركة على أن يتقاسموا هذه المغام بطريقة عادلة وفقاً لأسهام كل منهم في انتاجها بعد خصم نصيب المجتمع منه .

(١) مصطفى فكرى (دكتور) - المعارف الرئيسية في اقتصاديات التعاونية وأصولها الاشتراكية - قسم الاقتصاد الزراعي - زراعة الاسكندرية - ١٩٦٨ - ص ٢٢-٢٦ .

ويذكر هنجج^(١) الجمعية التعاونية الزراعية بأنها تنظيم اختياري لمجموعة اشخاص لغرض القيام بنشاط مشترك في انتاج أو تسويق أو تصنيع المنتجات الزراعية أو تصنيع أو تقديم مستلزمات الانتاج أو الخدمات الانتاجية ، على أن تؤدي ذلك طبقاً لمبادئ العدل وليس المساواة حيث أن العائد من ذلك النشاط تقسم بواسطة العملاء على حساب استفادتهم من التنظيم " في حين يعرفها كمال وآخرون^(٢) على أنها " وحدة اقتصادية تدار على أسس ديمقراطية يتناول نشاطها أى فرع من فروع النشاط البشرى زراعى أو صناعى أو اجتماعى أو تجارى أو خدمات في سبيل خدمة مصالح اعضائها المادية والاجتماعية أو خدمة المجتمع بصفة عامة " .

وفي نظر قانون التعاون الزراعى رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ تعتبر الجمعية التعاونية الزراعية وحدات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تطوير الزراعة في مجالاتها المختلفة كما تسهم في التنمية الريفية في مناطق عملها . وتتولى التعاونيات تقديم الخدمات المختلفة لأعضائها . وتسهم في التنمية الاجتماعية في منطقة عملها . وذلك بهدف رفع مستوى اعضاء التعاونيات وغيرهم اقتصادياً واجتماعياً في اطار الخطه العامة للدولة^(٣) .

٨-٩ الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتعاونيات الزراعية :

يكاد ألا يكون هناك اختلاف واضح بين أداء كافة المشتغلين والمهتمين بشئون الحركات التعاونية الزراعية المتخصصين منهم والعامة - على حد سواء - في مختلف دول العالم ، في مدى مايمكن أن يحققه التعاونيات الزراعية من تغيرات اقتصادية واجتماعية ملموسة وذات تأثير فعال في تنمية البنىات الاقتصادية الزراعية في تلك الدول ، والتي يكون من شأنها العمل على رفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للإعضاء المتعاونين وتطويرهم اجتماعياً كهدف هائى للتعاونيات الزراعية .

وفي سبيل تحقيق ذلك يلقي على كاهل التعاونيات الزراعية مهمة القيام بالعديد من المهام أو الوظائف الاقتصادية والاجتماعية اللازمة أو الضرورية للأعضاء المتعاونين الزراعيين والتي من أهمها :-

(١) جامع مصطفى جامع (دكتور) - مبادئ علم التعاون - المعهد العالم للتعاون الزراعى - محاضرات للعام الدراسة ١٩٨٣/٨٢ ، ص ٢٣ .

(٢) حسن محمد كمال (دكتور) - محاسبة الجمعيات التعاونية الزراعية - مكتبة عين شمس - ١٩٦٨ ص ١٠ .

(٣) على عبد الرحمن - الجمعيات التعاونية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى - العدد السادس - الأسبوعية - ص ٩ .

١. المهام التي قد يعجز الزارع الفردي الضعيف إقتصادياً عن القيام بها بمفرده مثل (أ) إستخدام الميكنة العصرية وتوسيع نطاق عملها • (ب) نشر وتعميم المستحدث من الوسائل والأساليب التكنولوجية وتطبيق نتائج التجارب المتقدمة في الزراعة: (ج) الأعمال المتعلقة بإستصلاح الاراضى وتسويتها وردم المستنقعات وحفر الآبار والترع • وشق القنوات والمصارف وإنشاء السدود: (د) التأمين التعاونى على المحاصيل النباتية والحيوانية ضد مخاطر الزراعة. (هـ) تحويل المنتجات الزراعية الى سلع مصنعة والعمل على نشر الصناعات الصغيرة البيئية والحرفية •

٢. مباشرة إجراءات ومهام التسويق الزراعى التعاونى لمحاصيل الأعضاء •

٣. تقديم الخدمات التوريدية أو التجهيزية المتعلقة بمختلف مستلزمات وأدوات الانتاج الزراعى كالأسمدة والتقاوى والبذور ومواد العلف والأدوات الزراعية المختلفة وكذلك المهام التسليفية والإقراضية الخاصة بتقديم السلف أو القروض الزراعية النقدية اللازمة للقيام بكافة انواع النشاط الإقتصادى الزراعى •

٤. المساهمة فى إتباع الفن أو التكنيك الانتاجى الزراعى المتطور •

٥. تقديم كافة الخدمات الاجتماعية الصحية والثقافية والعمرانية والترفيهية والقضاء على العادات الاجتماعية المتخلفة فى الريف وأهمها كثرة الإنجاب وما يترتب عليها من زيادة سكانية تلتهم عوائد موارد عمليات التنمية •

٦. تأكيد أسس ومبادئ الديمقراطية التعاونية السليمة لدى افراد التعاونية •

وبصفة عامة القضاء على مختلف العلل والمساوىء والأمراض الاقتصادية والاجتماعية التى تكمن فى البنىانات الاقتصادية الزراعية وفى حياة الأفراد عامة • ولا جدال فى أن قيام التعاونيات الزراعية بالمهام أو الوظائف سالفة الذكر يترتب عليه تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية لها •

الهدف الإقتصادى الرئيسى للتعاونيات الزراعية :

أن الهدف الإقتصادى الأساسى للتعاونيات الزراعية هو العمل على زيادة صافى دخول الأعضاء التعاونيين الزراعيين بصفقتهم منتجين ومسوقين لمنتجاتهم الزراعية والذي ينعكس أثرة بالتالى على رفع المستوى الإقتصادى والاجتماعى للأعضاء •

أن زيادة صافي دخول الأعضاء يتحقق لو أن التعاونية الزراعية عملت على تحقيق أى زيادة فى جملة دخولهم أو لو أنها استطاعت تخفيض جملة تكاليفهم الانتاجية وفقاً لما هو مبين فى المعادلات الآتية :

$$(١) \quad \text{صافي الدخل} = \text{إجمالي الدخل} - \text{إجمالي التكاليف}$$

حيث أن :

$$(٢) \quad \text{إجمالي الدخل} = \text{عدد الوحدات المنتجة} \times \text{سعر الوحدة من الناتج}$$

$$(٣) \quad \text{إجمالي التكاليف} = \text{عدد وحدات عناصر الانتاج المستخدمة} \times \text{سعر كل وحدة منها}$$

ومن ثم يمكن القول أن تحقيق التعاونيات الزراعية لهدفها الاقتصادى الأساسى عن طريق زيادة إجمالي دخول الأعضاء يتم اذا ما هي ساهمت فى العمل على زيادة كمية ما ينتجه اعضاؤها من سلع وخدمات زراعية من ناحية وإذا ما هي ساهمت أيضاً أو بالمثل على رفع السعر الذى تباع به الوحدة من هذه السلع أو الخدمات . كما أن سعى التعاونيات الزراعية نحو تحقيق هدفها الاقتصادى المذكور عن طريق تخفيض إجمالي التكاليف الانتاجية لأعضائها يكون مرهوناً بنجاحها فى العمل على تقليل كمية ما يستخدمه الأعضاء من عناصر إنتاجية مع العمل فى نفس الوقت على الحصول على هذه العناصر الإنتاجية بأسعار منخفضة^(١) .

٩-٩ أنماط التعاونيات :

يتكون البنيان التعاونى من أنماط مختلفة يمكن التمييز بينها طبقاً لعدة أسس وضوحها المنيزع فيما يلى^(٢) :-

- ١- بالنسبة للأختيار والاجبار: وتقسم التعاونيات وفقاً لذلك الى :
تعاونيات العضوية الاختيارية، وتعاونيات العضوية الاغرائيه، وتعاونيات العضوية الارغامية أو الاجبارية .
- ٢- بالنسبة لمنطقة العمل : يمكن تقسيم التعاونيات بالنسبة للمنطقة التى تباشر فيها التعاونية نشاطها الى : تعاونيات محلية، وتعاونيات اقليمية، وتعاونيات وطنية، وتعاونيات قومية، وتعاونيات دولية أو عالمية .

(١) حسين عبد الوهاب (دكتور) ، ابراهيم محرم (دكتور) - الاقتصاد الزراعى والمجتمع الريفى - محاضرات استنسل - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - شبرا الخيمة - ١٩٨٥/١٩٨٦ - ص ص ١٦١ - ١٦٤ .

(٢) مصطفى فكرى (دكتور) - المعارف الرئيسية فى اقتصاديات التعاونية وأصولها الاشتراكية - مرجع سبق ذكره - ص ص ٢٩-٣٠ .

٣- بالنسبة لشخصية الأعضاء: وتقسم التعاونيات تبعاً لذلك الى : تعاونيات محلية، وتعاونيات مشتركة، وتعاونيات مركزية أو اتحادية ، وتعاونيات مركزية ، وتعاونيات مختلطة .

٤- بالنسبة لصفه الأعضاء: ينضم العضو للتعاونية أما بصفته مستهلكاً أو بصفته منتجاً، ومستهلكاً . وعلى ذلك تقسم التعاونيات الى : تعاونيات استهلاكية، وتعاونيات انتاجية، وتعاونيات متعددة الأغراض . في حين يرى جامع ان الجمعيات التعاونية تختلف كوسيلة لإدارة الأعمال الاقتصادية في اغراضها واشكالها وطرق تمويلها والوظائف التي تقوم بها . ولذلك فإنها تقسم الى عدة أنواع طبقاً للأساس الذي يستخدم للتقسيم كما يلي:

أولاً: طبقاً للنشاط الاقتصادي: أى طبقاً للوظيفة الاقتصادية التي تؤديها وتقسم الى جمعية متعددة الأغراض، وجمعية متخصصة .

ثانياً: الجمعيات التعاونية طبقاً لمجال نشاطها وتقسم الى جمعية زراعية، وجمعية صناعية، وجمعية تجارية، وجمعية تعدينية، وجمعية سمكية، وجمعية منزلية أو خدمات .

ثالثاً: الجمعيات التعاونية طبقاً لمستوى نشاطها أى لمنطقة عملها في البنيان الاقتصادي وتقسم الى جمعية محلية، وجمعية اقليمية، وجمعية قومية (وتشمل نوعان - جمعية عامة وجمعية مركزية) .

رابعاً: الجمعيات التعاونية من الناحية القانونية وتقسم الى : جمعية عرفية، وجمعية مشهورة، وجمعية حرة، وجمعية موجهة .

خامساً: الجمعيات التعاونية من الناحية المالية وتقسم الى : جمعيات ذات عضوية يشترط لها شراء اسهم، وجمعيات لا يشترط لعضويتها دفع قيمة أسهم ، وجمعيات ذات مسئولية محدودة وجمعيات ذات مسئولية غير محدودة .

سادساً: الجمعيات التعاونية من الناحية التنظيمية وتقسم الى : جمعيات اختيارية وأخرى اجبارية . وعادة لا يستخدم تقسيم واحد في تعريف أى جمعية تعاونية، ولكن توصف الجمعية التعاونية طبقاً لعدة تقسيمات .

٩-١٠ البنیان التعاونی الزراعی المصری ودورة في عملية التنمية:
يتكون البنیان التعاونی الزراعی المصری من الاتحاد التعاونی الزراعی في القمة ثم من
التعاونيات الزراعية في مستوياتها المختلفة^(١).

- ونظراً للتقسيم الحالى للجمهورية فإن البنیان التعاونی يتم تقسيم مستوياته تبعاً لذلك الى^(٢):
- أ- مستوى القرية أو البندر : تتواجد الجمعيات التعاونية المحلية المتعددة الأغراض ،
والأخرى النوعية .
 - ب- على مستوى المركز الإداري: تتواجد الجمعيات التعاونية المشتركة (متعددة
الأغراض) .
 - ج- على مستوى المحافظة: جمعيات متعددة الأغراض (الجمعيات المركزية والجمعيات
الفرعية) .
 - د- على مستوى الجمهورية : تتكون الجمعيات العامة مثل الجمعية العامة للإصلاح
الزراعی، والجمعية العامة لاستصلاح الاراضی، والجمعية التعاونية الزراعية العامة
متعددة الأغراض . والجمعية العامة لمنتجى البطاطس، والجمعية العامة لمنتجى القطن،
والجمعية العامة لمنتجى الأرز ١٠٠ الخ .

و جمعيات نوعية على مستوى أكثر من محافظة أو على مستوى الجمهورية ، ومن هذه
الجمعيات العامة يتكون الاتحاد التعاونی الزراعی المركزى .

- أ) التعاونيات المحلية متعددة الأغراض: وهى تكون على مستوى القرية أو البندر
ويكون أعضاؤها من الأفراد وهى تتكون من عشرين (٢٠) عضواً على الأقل من
الأفراد المشتغلين بالزراعة أو الذين لهم مصالح متصلة بها في المنطقة، ويشمل نشاطها
مجالات الخدمات والانتاج والتسويق والتنمية الريفية التى تتطلبها حاجة أعضائها في
منطقة عملها وبصفه خاصة ما يلى: بحث التركيبات اخصوليلة للسدورات الزراعية،
ومتابعة تنفيذ الخطة التى يتفق عليها في اطار الخطه العامة للدولة في منطقة عمل الجمعية،
وتخطيط وتنفيذ المشروعات المحلية الانتاجية طبقاً لامكانياتها الاقتصادية بما في ذلك
مشروعات التصنيع الزراعی، والانتاج الحيوانی، وتربية الدواجن وتربية النحل أو

(١) على عبد الرحمن - الجمعيات التعاونية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية الاجتماعية - مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥ .

(٢) على عبد الرحمن - التعاون الزراعی في مصر - سلسلة كتب الثقافة الريفية - مجلس الأعلام الريفی - العدد ١٠٤ ، ١٩٧٩ -

الصناعات الريفية البيئية أو استصلاح الاراضى، والمساهمة في تنظيم زراعة الأرض، وتجميع الاستغلال الزراعى للنهوض بالزراعة وفقا للأسس العلمية وذلك بالتعاون مع اجهزة الدولة ووحدات الحكم المحلى، والقيام بعمليات تسويق المحاصيل تعاونيا للأعضاء، والحصول على القروض من مختلف المصادر لتمويل المشروعات الانتاجية والخدمية اللازمة لها بصفقتها الاعتبارية ولاعضائها الراغبين في التعامل معها طبقا للقواعد الموضحة باللائحة التنفيذية، والتوسع في الميكنة الزراعية بتوفير الآلات الحديثة لمختلف العمليات، وتدريب العاملين عليها وتنظيم ادارتها وتشغيلها وصيانتها بأسلوب اقتصادى سليم وإدارة واستغلال مشروعاتها وارضياتها وكذا الاراضى التى يعهد اليها بها من قبل الشخصيات الاعتبارية والافراد، والمساهمة في آداء الخدمات العامة لعضائها بالتعاون مع الاجهزة المختلفة وخلق الوعى الادخارى بين الاعضاء وتنظيم استثماره.

(ب) جمعيات المراكز والأقسام متعددة الأغراض وتسمى بالجمعيات التعاونية المشتركة: ويكون اعضاؤها من التعاونيات المنشأة على مستوى القرية أو البندر، وتقوم الجمعيات المشتركة بمعاونة الجمعيات المكونة لها في جميع مجالات آداء وظائفها، والقيام بأنشاء مشروعات لخدمة اعضائها من الجمعيات المحلية مثل انشاء الورش الثابتة أو المتنقلة للقيام بعمليات اصلاح وصيانه وعمره جميع أنواع الآلات والمعدات التى تمتلكها الجمعيات واعضاؤها بما يحقق التشغيل الأمثل للآلات ، والاشراف على ادارة وتشغيل هذه الآلات والتفتيش عليها، وانشاء مشروعات التصنيع الزراعى والصناعات الريفية وادارتها وتشغيلها لصالح الجمعيات الاعضاء، وانشاء المخازن أو الثلاجات لتخزين مستلزمات الإنتاج وحفظ المحاصيل، وتملك وتشغيل وسائل النقل لخدمة اعضائها والمساهمة في عمليات تسويق محاصيل الاعضاء تعاونيا^(١)

(ج) جمعيات المحافظة متعددة الأغراض : وتسمى بالجمعية المركزية ويتكون اعضاؤها من التعاونيات المنشأة على مستوى القرية أو البندر، وتتولى دعم الجمعيات المكونة لها ومعاونتها في آداء وظائفها وعلى الأخص ما يلى : انشاء وحدة فنية تتولى عملية الرقابة والأشرف والتفتيش على الأعمال الادارية والمالية والحسابية المخزنية والدفترية بالنسبة

(١) حسن أبو السعود - قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨١ - سلسلة أختارنا للفلاح -

الى جمعيات المحافظة، وترشيد العمل الادارى والمالى واقتراح النظم المثلى للعمليات الحسائية والمالية والإدارية، وإنشاء مركز تدريب على مستوى مركزى يتولى عمليات التدريب التعاونية والفنية والإدارية لأعضاء التعاونيات والجهاز الوظيفى بها، وإنشاء مشروعات للتصنيع الزراعى والصناعات الريفية وادارتها وتشغيلها لصالح الجمعيات الأعضاء، ونشر الوعى التعاونى على مستوى المحافظة وبمختلف الأساليب ، وتوفير قطع الغيار اللازمة للآلات المملوكة للجمعيات واعضاؤها وإنشاء ورش مركزية للقيام بعمليات الاصلاح التى لا تستطيع ورش الجمعيات المشتركة القيام بها .

د- الجمعيات العامة: تتكون على مستوى الجمهورية واعضاؤها الجمعيات المركزية وتتولى معاونة الجمعيات المنتمية لها في آداء وظائفها وعلى الأخص توفير احتياجات الأعضاء من الآلات وقطع الغيار ومستلزمات الانتاج المختلفة والاسمدة والبذور والمبيدات سواء من الانتاج المحلى أو عن طريق الاستيراد ، القيام بعمليات التسويق التعاونى للأننتاج على مستوى الجمهورية ، تصدير المنتجات لحساب اعضائها وفقا للقواعد المقرره قانونا، تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادى بين الجمعيات على مستوى الجمهورية - إنشاء الصناديق اللازمة لدعم النشاط الاقتصادى في كل مجال من مجالات الانتاج النباتى والانتاج الحيوانى واستصلاح الاراضى ، إنشاء مشروعات كبرى على أسس تعاونية وعلى الأخص إنشاء مصانع للأعلاف والاسمدة والمبيدات أو قطع غيار الآلات وإنشاء صناعات زراعية على مستوى الجمهورية للتعبئة ولتصنيع بعض الحاصلات الزراعية بما في ذلك مشروعات تصنيع الألبان واللحوم والاسماك وتجفيف وعصير وتعبئة الخضر والفاكهة، خدمة وحدات البنيان التعاونى الذى تشرف عليه عن طريق اجراء البحوث المتخصصة واللازمة وتقديم العمل بها وتنظيم برامج التدريب للأجهزة الفنية والإدارية ولأعضاء التعاونيات ، ومباشرة اعمال الارشاد والتوجيه، وتوصيل الخبرات والمعلومات المستحدثة وذلك عن طريق وحدات البنيان التعاونى التالية لها ومتابعة النشاط التعاونى في مختلف مستويات البنيان وإمساك السجلات المتخصصة التى تساعد على رسم السياسة واعداد البرامج المناسبة^(١) .

(١) فارس عياد شاكى جاد الله - دراسة تحليلية في الكفاءة الادارية للتعاونية الزراعية بجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه - زراعة

هـ- الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى : ومنطقة عمله تشمل مستوى الجمهورية ويعتبر قمة البنيان التعاونى المصرى ويتكون من الجمعية التعاونية الزراعية العامة ومن الجمعية العامة للإصلاح الزراعى ومن الجمعية العامة لاستصلاح الاراضى ومن جميع تعاونيات المحافظات ومن التعاونيات النوعية التى يشمل منطقة عملها أكثر من محافظة أو تعمل على مستوى الجمهورية - ويكون للاتحاد جمعية عمومية تتكون من اعضاء مجالس ادارة التعاونيات المشار اليها ويتولى الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى بصفه خاصة التنسيق بين الجمعيات التعاونية الزراعية العامة فى الحدود التى تقرها هذه الجمعيات فيما يتعلق بتحقيق اغراضها والدعوة للحركة التعاونية للتنمية الزراعية والاعلام بها ورعايتها وتنميتها . بما فى ذلك إصدار الصحف والمجلات والدوريات التعاونية - عقد المؤتمر التعاونى الزراعى العام كل اربعة سنوات ومتابعة تنفيذ قوارات وتوصيات المؤتمر . وتنظيم عقد المؤتمرات التعاونية المتخصصة وذلك عن طريق الجمعيات التعاونية العامة المعنية، المشاركة فى التنسيق بين القطاع التعاونى الزراعى وسائر القطاعات التعاونية الأخرى والربط بينها^(١) - تمثيل الحركة التعاونية الزراعية فى الخارج وذلك بالاشتراك فى عضوية المنظمات التعاونية الدولية والاقليمية والعربية والاشتراك فى المؤتمرات الخارجية وتبادل الخبرات التعاونية مع مختلف المنظمات الدولية وقبول العون الفنى والمادى من المنظمات التعاونية الخارجية وانشاء مشروعات مشتركة معها لخدمة أغراضه وذلك كل بموافقة وزير الزراعة - تقديم الاقتراحات الخاصة بالتشريعات التعاونية الزراعية^(٢) .

٩-١١ مجتمع الدراسة :

وفى ضوء ما تقدم فإنه سوف يتم تركيز الدراسة على الجمعيات العامة وذلك لأنها تعكس أداء الجمعيات المحلية والمركزية ويبلغ عدد الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ١٢ جمعية تعاونية عامه وهى:-

- ١- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية .
- ٢- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الأرز ومحاصيل الحبوب .
- ٣- الجمعية التعاونية العامة لتسويق الخضر والفاكهة .
- ٤- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى البصل والثوم .

(١) كمال حمدى أبو الخير (دكتور) - التطبيق التعاونى المصرى - مكتبة عين شمس ١٩٧٩ - ص ص ٢١٢-٢٢٣ .

(٢) المصلحى محمد فرج - التعاونيات الزراعية والتنمية المتكاملة للبيئة الريفية - رسالة ماجستير - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - القاهرة - ١٩٩٣ - ص ص ٨-٢٠ .

- ٥- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى القصب .
- ٦- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى القطن .
- ٧- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى البطاطس .
- ٨- الجمعية التعاونية العامة متعددة الأغراض .
- ٩- الجمعية التعاونية العامة لتنمية الثروة الحيوانية .
- ١٠- الجمعية التعاونية العامة المتحدة لمنتجى الخضر والفاكهة بالاسكندرية .
- ١١- الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الكتان .
- ١٢- الجمعية التعاونية العامة للميكنة الزراعية .

وفي ضوء الإمكانيات المحدودة للدراسة في القدرة على تغطية كافة التعاونيات العامة من الناحية المادية والزمنية، فكان لابد وأن تعتمد هذه الدراسة على عينة ممثلة لهذه الجمعيات متضمنة كافة البيانات والمعلومات والميزانيات لها، وفي ضوء ذلك فقد أختيرت ثلاثة جمعيات زراعية عامة على مستوى الجمهورية لكى يشملها الجزء التحليلي، ألا وهى الجمعية التعاونية العامة لمنتجى البطاطس والقطن والأرز .

ويوضح الجدول رقم (٨) ترتيب ج ٥٠م ع بين دول العالم الرئيسية المنتجة للقطن الشعير والأرز (الصفى ، النيلى)، والبطاطس والفول السوداني والمحاصيل السكرية والسهم والبصل وفقا للجدارة الإنتاجية لمتوسط الفتره (١٩٩١-١٩٩٣) ويتبين منه أن ترتيب ج ٥٠م ع بين الدول المنتجة للأرز رقم (١) حيث بلغ متوسط مساحة المحصول نحو ١٢٠٠ ألف فدان ومتوسط محصول الفدان بالطن نحو ٣,٢٠٠ طن، بينما يقع ترتيب ج ٥٠م ع رقم ٣ بين الدول المنتجة للقطن حيث بلغ متوسط المساحة نحو ٨٥٩ ألف فدان، متوسط محصول الفدان نحو ٨,٣ قنطار مترى، وكذلك وقع ترتيب ج ٥٠م ع رقم ١٦ بين الدول المنتجة للبطاطس حيث بلغ متوسط مساحة المحصول بالفدان ١٥٥ ألف فدان ومتوسط محصول الفدان حوالى ٨,٣ طن وقد تم اختيار تلك الجمعيات نظرا لما تتسم به المحاصيل التى تعمل بها هذه الجمعيات من أهمية إستراتيجية في الوقت الراهن علاوة على تميز تلك التعاونيات عن غيرها من حيث نشاطها ومدى تكييفها مع الظروف الراهنة التى تمر بها التعاونيات . هذه بالإضافة إلى اكتمال الهيكل التنظيمى لتلك التعاونيات بالمقارنة بغيرها ، كما يتضح من الجدولين رقمى (١، ٢) بالمحق وأية ذلك ما يلى:-

- ١- أن تعاونيتين فقط (الأرز ، البطاطس) من الثلاث تعاونيات محل الدراسة تستحوذان على (٥٥%) نصف درجة كل من نائب المدير والمستشار المتاحة للتعاونيات العامة على مستوى الجمهورية .

جدول (٨)

جدول يوضح ترتيب جمهورية مصر العربية بين دول العالم الرئيسية المنتجة للقطن والأرز والبطاطس والبقول السوداني والمحاصيل السكرية والبصل والسمسم وفقا للجدارة الإنتاجية لمتوسط الفتره من ١٩٩١ - ١٩٩٣

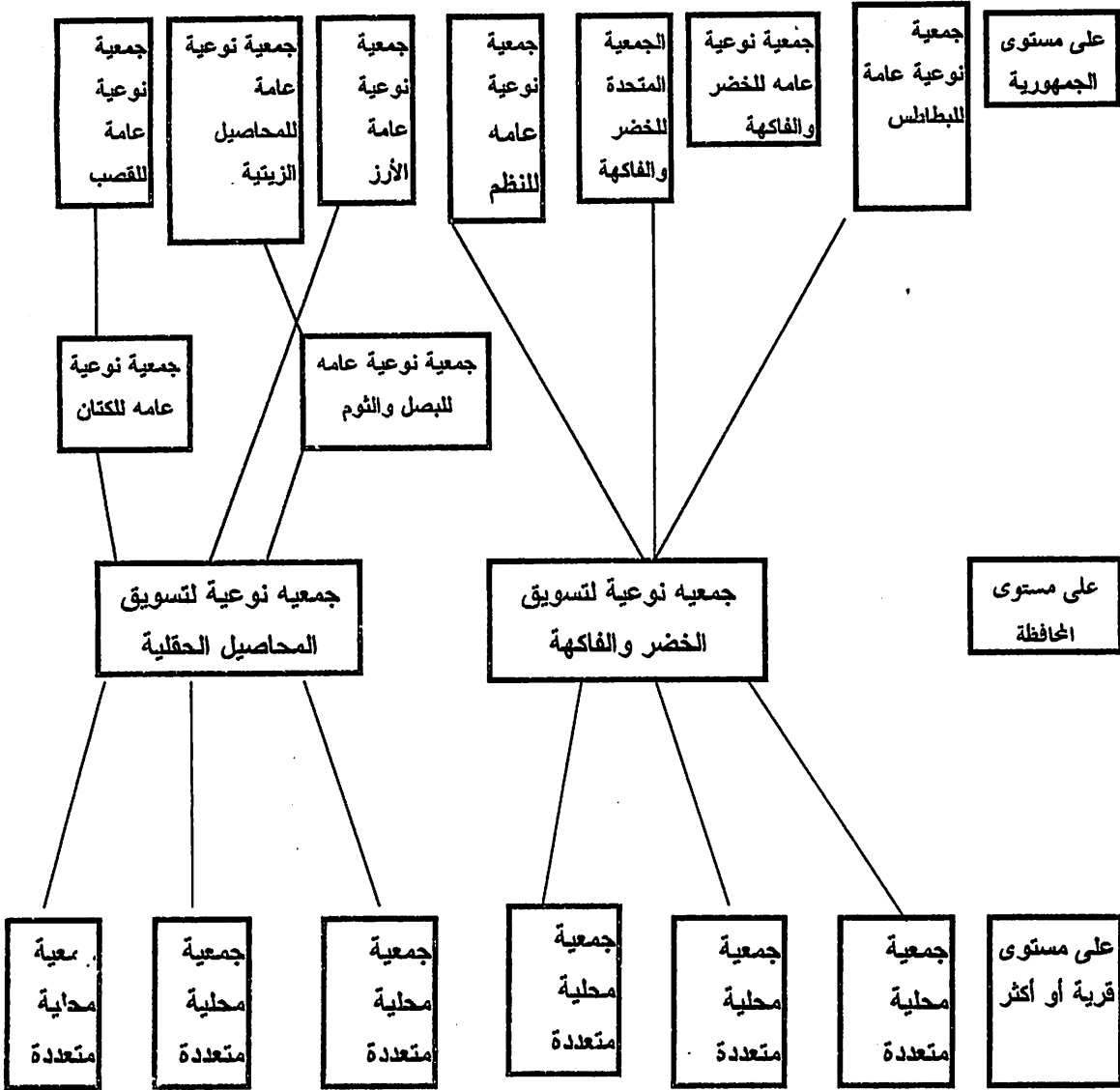
ملاحظات	متوسط إنتاجية الفدان بالطن	متوسط مساحة الحصول بالألف فدان	الرتب الإنتاجية	الحصول
القطن	٨,٢٦٤	٨٥٩	٣	
الأرز	٣,٢٠٠	١٢٠٠	١	
البطاطس	٨,٣٢٢	١٥٥	١٦	
البقول السوداني	١٢,٧٧٣	٥٦	٤	
السمسم	٤,٢٥٩	٥٩	٢	
المحاصيل السكرية	٤٣,٤٤٥	٢٧٢	٣	
البصل	٩,٨٠١	٦٠	٥	

* الإنتاجية: قطار مترى

المصدر : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - قطاع الشؤون الاقتصادية ، الإدارة المركزية للإقتصاد الزراعى - الإدارة العامة للإحصاء ، النشرة الإقتصادية لعام ١٩٩٦ .

- ٢- أن تعاونيتين فقط (القطن ، البطاطس) من الثلاث تعاونيات محل الدراسة تسيطران على نحو ٦٥,٥% من درجة مدير الإدارة المتاحة للتعاونيات العامة على مستوى الجمهورية .
- ٣- يوجد بالجمعية العامة لمنتجى البطاطس بمفردهما ٦٥,٢% ، ٦٦,٧% ، ٦٨% ، ٧٠% ، ٧٧,٨% ، ٨٣,٣% من درجة مساعد مدير ، ميكانيكى ، خفير ، رئيس فرع ، رئيس قسم ، عامل فنى على الترتيب من الموجودين بالتعاونيات العامة على مستوى الجمهورية ، وهو ما يؤكد نقل تلك التعاونية المختارة من ضمن عينة الدراسة سواء على مستوى الكوادر الوظيفية العليا أو المتوسطة أو الدنيا .
- ٤- أن حوالى ٧٠% من المهندسين والفنيين الموجودين بالتعاونيات العامة على مستوى الجمهورية موجودين بالتعاونيات الثلاث محل الدراسة (١١,١% الأرز، ٢,٨% القطن، ٥٥,٥% البطاطس) وغير ذلك من الأهمية النسبية التى يمكن أستقراءها من الجدولين المشار إليهما أعلا.

شكل يوضح بنى التعاونيات النوعية التسويقية.



المصدر :-

ثناء النوبى احمد سليم - تقييم أداء بعض التعاونيات الزراعية في مصر - رسالة دكتوراة - زراعة عين شمس - قسم الاقتصاد الزراعى - شبرا الخيمة - ١٩٩٩ .

٩-١٢ تحليل الهياكل المالية والتمويلية للتعاونيات محل الدراسة :

اتسمت السياسة التعاونية الزراعية في مصر خلال الفترة ١٩٦١/٦٠ - ١٩٩١/٩٠ بأنها كانت سياسة تمييزية لصالح تحقيق سياسة الدولة في القطاع الزراعي وبقية قطاعات الاقتصاد القومي على حساب الحركة التعاونية والقطاع التعاوني الزراعي نفسه، حيث اتسمت هذه المرحلة بتدخل الدولة في تسويق وتسعير الحاصلات الزراعية فقامت بتطبيق نظام التوريد الإجباري أو الحكومي على عدد كبير من الحاصلات الزراعية والذي أطلق عليه تجاوزاً بالتسويق التعاوني، وإعتبرت التعاونيات الزراعية ولفترة طويلة من المنافذ الرئيسية لتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعي والخامات المدعمة المنتجة محلياً والمستوردة على المنتجين الزراعيين ولم يكن لهذه التعاونيات أى دور في مكونات الائتمان والتمويل الزراعي بالإضافة إلى إنعدام دور التعاونيات الزراعية في تحديد التركيب المحصولي للدورات الزراعية التي تتناسب مع ما يلائم ظروف وأحوال أعضاء التعاونيات وإهتماماتهم وطبيعة أراضيهم، بل وعلى الرغم من النظر إلى التعاونيات الزراعية باعتبارها أداة من أدوات الدولة في تنفيذ خططها القومية للتنمية وباعتبار إنها تمثل جزءاً من كيان ومؤسسات وأجهزة القطاع الحكومي، فإن هذه التعاونيات وجهت لعدم تحديد وإدراج دور محدد لها في خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية سواء الخمسية أو السنوية من ناحية الإستثمارات وبرامج التنفيذ وغيرها مما أفقد التعاونيات الزراعية عنصراً رئيسياً من عناصر نجاحها.

وبإتداء من عام ١٩٨٧/٨٦ بدأت وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضي في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى الزراعى الذى تضمن العديد من مقاييس إصلاح السياسة السعرية والتسويقية الزراعية وتلك المتعلقة بالإصلاح المؤسسى في القطاع الزراعى ، بالإضافة إلى مقاييس الإصلاح الإقتصادى لقطاع الزراعة في مصر ذات العلاقة بإمكانية تطوير دور التعاونيات الزراعية والتغلب على المعوقات التي واجهتها خلال فتره ما قبل البدء في تطبيق مكونات هذا البرنامج وقد تضمنت هذه المرحلة العديد من الملامح التي من أهمها ما يأتي^(١)

- (أ) إلغاء نظام التوريد الإجبارى والتسعير الحكومي وتحديد المساحات المزروعة .
- (ب) زيادة أسعار المحاصيل الخاضعة للتوريد الإجبارى والتسعير الحكومي لتقترب من السعر العالمى .

- (ج) إلغاء الدعم عن مستلزمات الإنتاج .

^(١) سعد زكى نصار (دكتور) ، الآثار الإقتصادية لسياسات وبرامج الإصلاح في قطاع الزراعة في مصر - ١٩٩٠ .

- (د) إلغاء القيود الحكومية على القطاع الخاص في مجال إستيراد وتوزيع مستلزمات الإنتاج .
- (و) التحول التدريجي لبنك التنمية والائتمان من مستورد وموزع لمستلزمات الإنتاج الزراعي إلى بنك لتمويل مشروعات التنمية الزراعية .
- (ز) تعديل سعر الفائدة على القروض الزراعية لتعكس سعر الفائدة التجاري .
- (ح) قصر دور وزارة الزراعة على البحث والإرشاد والمعونة الفنية والسياسات الإقتصادية الزراعية والإحصاء دون الدخول في مزاولة الإنتاج أو التوزيع .

ومن ثم يمكن القول أن مكونات برنامج الإصلاح الإقتصادى في قطاع الزراعة في مصر تمثل أحد الركائز الأساسية لإحداث التنمية الزراعية ومنطلقاً رئيسياً لإستراتيجية حديثة للتعاون الزراعي تستهدف تحديد دوره في تحقيق تلك التنمية، وتمكن التعاونيات الزراعية من التغلب على بعض معوقات تطورها التي واجهتها خلال العقود الثلاثة (الستينات ، السبعينيات ، الثمانينات) وعليه فإن الوقوف على بعض جوانب أداء التعاونيات الزراعية في ظل تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى في القطاع الزراعي وتقييم هذا الأداء قد يساعد في معالجة المشكلات التي قد تنجم عن التطبيق سواء من داخل التعاونيات أو من خارجها وبالتالي يمكن وضع الحلول المناسبة مع ربطها بالمتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المعاصرة هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الجوانب الإيجابية التي تنتج عن التقييم يمكن تدعيمها وتعميقها لتشمل كافة التعاونيات المكونه للبنية التعاونى الزراعي .

ويشهد المجتمع المصري حالياً الكثير من التحولات الإقتصادية والإجتماعية الجذرية والتي لا يجب على القطاع التعاونى أن يكون بعيداً عن الساحة وخاصة أن القطاع الخاص يقتحم حالياً شتى المجالات والقطاع العام ينسحب لذا فالقطاع التعاونى يجب أن يواجه التغيرات الحديثة خاصة وأن الحركة التعاونية الزراعية المصرية من أقدم الحركات التعاونية في العالم الثالث ولها تراث وتقاليد عريقة في مجال التطبيق التعاونى وأصبح القطاع التعاونى في الوقت الراهن مطالب بأن يمارس دور فعال في تجديد المجتمع وتوفير إحتياجات الإنسان المتجددة والمستمرة بالجودة العالية والأسعار الملائمة بحيث تحميه من كل صور الإستغلال وحتى يحقق النظام التعاونى الرفاهية الإجتماعية للملايين من الأفراد . ولقد كان لبرنامج الإصلاح الأقتصادى أثره على البنية التعاونى الزراعي وهو ما يمكن أستقرائه من التحليل الأقتصادى المتضمن بمجداول الملحق من رقم (٣) حتى رقم (١٤) (أنظر الملحق الإحصائى الخاص بدراسة الحالة آخر البحث) . أن حساب الأرباح والخسائر للتعاونيات العامة على مستوى الجمهورية قد خلص إلى ما يلى :

- ١- أن جميع التعاونيات العامة قد حققت أرباحاً عدا جمعية واحدة كانت متعادلة وهى الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية وواحدة أخرى خاسرة وهى الجمعية العامة لمنتجى البطاطس تقدر خسارتها بنحو ٣,١ مليون جنيه.
- ٢- أن أجمالى صافى ربح التعاونيات العامة والبالغ نحو ٢,٤ مليون جنيه لم يرقى بحال من الأحوال إلى خسارة تعاونية عامة واحدة وهى العامة لمنتجى البطاطس. والى بلغت خسارتها في ١٩٩٩/٦/٣٠ نحو ٣,١ مليون كما سبق الإشارة وقد جاء تسدنى صافى الربح مقارنة بصافى الخسارة انعكاساً طبعياً لانخفاض الكفاءة الاقتصادية للتشغيل السقي تجلت في تعاظم بند المصروفات (١٠٥٣٢٥٢٧ جنيهها) مقارنة ببند الإيرادات (٩٨٩١٢٣٣ جنيهها)، حيث شكل بند المصروفات نحو ١٠٦,٥% من بند الإيرادات، وهو الأمر الذى يختلف ومنطق النظرية الاقتصادية.
- ٣- أن الاستقراء الدقيق للأهمية النسبية لبند صافى الربح المتضمن بالجدول رقم (٤) بالملحق يشير إلى أن الجمعية العامة للميكنة الزراعية (٣٣,٩%) قد جاءت في مركز الصدارة تليها الجمعية العامة متعددة الأغراض (٢٦,٣%) وهو ما يعنى صراحة أفتقار التعاونيات الزراعية البحثية إلى التشغيل الاقتصادي وأنحساره في التعاونيات التاجيرية والتجارية، ولا أدل على ذلك من أن التعاونيتين محل الدراسة - بعد أستبعاد الجمعية العامة لمنتجى البطاطس الخاسرة - الأرز والقطن كان صافى الربح الخاص بما ١٠,٥%، ٢,٩% على الترتيب من أجمالى صافى ربح التعاونيات العامة على مستوى الجمهورية.
- ٤- قد يرى المهتمين بالدراسات الاقتصادية التاريخية للتعاونيات الزراعية المصرية أن التحليل أعلاه جائراً في تقييم اداء التعاونيات الزراعية وهم يستندون في ذلك إلى ما تضمنه الجدولين رقمى ٦,٥ بالملحق من تطور زمنى موجب في صافى الربح والعائد على المعاملات والفائض بالإضافة إلى أنه بالأمس القريب وقبل تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادى- كان البنيان التعاونى الزراعى بكامله يعتمد على أعانات سد عجز من الخزانه العامة للدولة تحت أذعاء أن التعاون لا يهدف إلى الربح، ومن ثم - فإنه من وجهة نظرهم - يعتبرون أن ما تم انجازه هو حراك موجب لا يمكن انكاره. ويعتبر بمثابة نقطة انطلاق Take Off للبنيان التعاونى الزراعى المصرى أو على أقل التقديرات اقامة له من عثرته التى أستمرت زهاء نصف قرن من الزمان وعلى الجملة أى كان منحى التحليل الإقتصادى والمحاسبى فإن ما يمكن الاتفاق عليه هو هشاشة المركز المالى للبنيان التعاونى

الزراعى بصفه عامه والتعاونيات محل الدراسة بصفه خاصه وهو ما سوف ينعكس في ضآلة دور التعاونيات في مجال التنمية الأجماعية كما ستوضحه الدراسة فيما بعد .

٥- انعكس الأداء الاقتصادى المتردى المشار إليه اعلاه في :-

أ- انخفاض النقدية السائلة بالبنوك حيث تدهورت من ٥٢٢ ألف جنيها في ١٩٩١/٦/٣٠ لتصبح ١٨١ ألف جنيها في ١٩٩٦/٦/٣٠ ممثلة بذلك ٣٤,٧% مما كانت عليه في سنة الأساس وذلك في العامة لمنتجى البطاطس، وبدأت الأمور أكثر سوءاً في العامة لمنتجى الأرز التى تدهورت فيها النقدية السائلة من ١٨٦ ألف جنيها في ١٩٩٢/٦/٣٠ لتصبح فقط الفين جنيها في ١٩٩٦/٦/٣٠ ممثلة بذلك ١٠,١% مما كانت عليه في سنة الأساس .

ب- ارتفاع أرصدة المدينون حيث قفزت من ١٦٩٨ ألف جنيها في ١٩٩٢/٦/٣٠ لتصل إلى ٩١٥٤٦ ألف جنيها في ١٩٩٦/٦/٣٠ ممثلة ٥٣٩,٠% مما كانت عليه في سنة الأساس في الجمعية العامة لمنتجى البطاطس ، وتبدو سياسة التحصيل في أفضل صورها في الجمعية العامة لمنتجى القطن التى يقفز فيها رصيد المدينون من ٣٠٠٠ جنيها في ١٩٩٢ ليصل ٩١٤٠٠٠ جنيها في ١٩٩٥ ليشكل بذلك رصيد السنه الأخيره نحو ٣٠,٤٦٦% مما كان عليه في تلك التعاونية في سنة الأساس .

ج- على الرغم مما خلصت اليه المؤشرات السابقة جميعاً من تراجع إلا أن مؤشر الأصول الثابته قد سار في اتجاهها معاكساً تماماً حيث ارتفعت قيمة الأصول الثابته للتعاونيات الثلاث البطاطس ، والقطن ، الأرز من ٥٤٢٤ ، ٨ ، ٢ ألف جنيها في عام ١٩٩٢ إلى ٩١٠٤ ، ٢٧ ، ٩٥ ألف جنيها على الترتيب في عام ١٩٩٦ وهو ما يفهم على أنه تلاعب في إعادة تقييم الأصول الثابته حتى يمكن إبراز الميزانية العمومية في الشكل الخاسبى التى يراد لها أن تظهر به، ولعل ذلك يذكرنا بما يتردد دائما في مناقشات الجمعيات العمومية للحسابات الختامية في شركات قطاع الأعمال العام من أن المحاسبة علم أم فن فيكون الرد دائما أنها فن أكثر من كونها علم، ويؤكد صحة ما ذهب اليه التحليل أعلاه ما تضمنه الجدول رقم (٨) بالملحق من أنه منذ عام ١٩٨٢ الذى أنشأت فيه ثلاثة دمنهور بسعه تخزينية تقدر بنحو ٦٠٠٠ طن بطاطس لم يتم اضافة أية توسعات أخرى وتبدو مصداقية ذلك جليه من الثبات المطلق للرصد الأستثمارى بالجمعية العامة لمنتجى

البطاطس خلال السنوات ١٩٩٦/٩٣ عند أستثمارات قدرها ٢٠٦٣ ألف جنيها سنوياً في الوقت الذي أنتابت فيه أستثمارات الجمعية العامة لمنتجى القطن والأرز تراجعاً واضحاً فضلاً عن هشاشتها كما يتضح من الجدول رقم (٩) بالملحق .

٦- - أنعكست ظلال السياسة النقدية للإصلاح الاقتصادى على البنيان التعاونى من خلال ما حرصت عليه تلك السياسة المنتهجة من وضع سقفو ائتمانية لاينبغى تجاوزها أقراراً لسياسة ائتمانية مفادها ضرورة الزام المنشآت الاقتصادية بالاعتماد تمويلاً على الذات ، ويبدو ذلك واضحاً وجلياً من الجدول رقم (٩) حيث أنعدمت تماماً القروض الممنوحة للتعاونية العامة لمنتجى القطن والأرز خلال سنى فترة الدراسة بينما تناقصت القروض الممنوحة للجمعية العامة لمنتجى البطاطس من ٦ مليون جنية عام ١٩٩٣ إلى ٢ مليون عام ١٩٩٥ ثم إلى الانعدام التام في ١٩٩٦ .

ومما يزيد من إيجابية هذا التوجه هو الأضطراب في الاتجاه العام للودائع حيث تزايدت في الجمعية العامة للبطاطس من ٢٦,٧ مليون جنية عام ١٩٩٣ إلى ٤١,١ مليون جنية عام ١٩٩٥ ، بينما قفزت أرصدة الودائع الخاصة بالجمعية العامة لمنتجى القطن من ٢ مليون جنية عام ١٩٩٢ إلى نحو ٢,٥ مليون جنية عام ١٩٩٦ .

٧- - أنعكس انخفاض كفاءة التشغيل الاقتصادى للتعاونيات محل الدراسة في تدنى قيمة الفوائض المحققة، الأمر الذى لم يتسنى معه تلبية رأس المال فبات ثابتاً أو شبه ذلك حيث أستمر طول سنى فترة الدراسة بالجمعية العامة لمنتجى البطاطس عند ١١٣ ألف جنيها دون أدنى زيادة تذكر وبالجمعية العامة لمنتجى القطن والأرز بقى رأس المال أيضاً ثابتاً عند ٣١ ، ٢١ ألف جنيها تقريباً على الترتيب كما هو موضح بالجدول رقم (١٠) بالملحق، بينما كانت الوضعية مختلفة تماماً سواء فيما يتعلق بالأحتياطى العام أو القانونى الذى وصل رقمه القياسى في الجمعية العامة لمنتجى البطاطس إلى ٢٠٢% ، ١٦٠,٨% على الترتيب ، بينما كان ١١١% ، ١٧٠% للأحتياطى العام والقانونى على الترتيب في الجمعية العامة لمنتجى القطن، ووصل إلى ١٠٣% ، ١٢٢% لهما ايضا على الترتيب في الجمعية العامة لمنتجى الأرز وما كانت هذه الزيادات في الأحتياطى العام والقانونى إلا انعكاس صادق وأمين للصورة الضبابية للأحوال المالية المستقبلية لدى الإدارة المالية لتلك التعاونيات .

٨- أنعكست هشاشة المراكز المالية والتمويلية للتعاونيات محل الدراسة - كما سبق الإشارة - في عدم مقدرة تلك التعاونيات في القيام بما يناط بها من مهام اقتصادية واجتماعية كما هو موضح في الجدول رقم (١١) بالملحق وذلك على النحو التالي:-

أ- عدم المقدرة على تكوين احتياطات (الأحتياط القانوني ٢٠%) يعتد بها، حيث كان متوسط الخمس سنوات ١٩٩٦/٩٢ للجمعية العامة لمنتجى القطن، الأرز، البطاطس هو ٤٥,٦، ٦٣، ٢١٦,٨ ألف جنيهها على الترتيب وهو كما يتناقض مع مبدأ تدعيم مصادر التمويل الذاتى للحركة التعاونية.

ب- أن حوافز مجلس الإدارة (١٠%) كانت ضئيلة للجمعية العامة للأرز، القطن، البطاطس للحد الذى كان متوسط الخمس سنوات ١٢، ٨٣,٢، ٩٥ ألف جنيهها على الترتيب، وتلك الضالة تتناقض ومبدأ تحسين أوضاع العاملين بالتعاونيات.

ج- أن متوسط الخمس سنوات ١٩٩٦/٩٢ للخدمات العامة والاجتماعية والتدريب التعاونى ورعاية العمال الزراعيين للتعاونيات العامة للأرز، القطن، البطاطس محل الدراسة كانت ٦,٢، ١١,٤، ٥٢,٢ ألف جنيهها على الترتيب وهو ما لا يمكن معه الأهتمام ببرامج التنمية الحضارية للمجتمع الريفى مثل تدعيم خدمات المواصلات والاتصالات ومشروعات الطفولة والشباب التعاونية، والتخطيط العمرانى، والأقراض لأغراض اجتماعية وتدعيم الخدمات الثقافية والصحية والدينية والترويحية وتقديم الأعانات والمساعدات الخيرية كتقديم الاعانات الموسمية والعاجلة عند الضرورة للمحتاجين والأرامل والأيتام والعجزة من أهل القرية^(١)

٩- أفرز الضعف المالى للتعاونيات محل الدراسة أنخفاض شديد في مخصصات التعليم والتدريب التعاونى، حيث بلغ أجمالى ما خصصته الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية - كما هو موضح في الجدول رقم (١٢) بالملحق - لهذا البند نحو ٣٦٦ ألف جنيهها، وهو ما لا يتناسب مع ما يستهدفه التعاون من نشر للتعليم بصفه عامة والتعليم التعاونى بصفه خاصه^(٢)، وعلى ضالة مخصص التعليم والتدريب التعاونى بشكل عام والمشار إليه

^(١) ابراهيم محرم (دكتور) - استراتيجية مقترحه للتعاون الزراعى في مصر - نشرة بحثية ١٨٥٦ زراعة عين شمس - شبرا الخيمة - يونيو

١٩٨٢ - ص ٧٢.

^(٢) عز الدين همام أحمد (دكتور) - دراسات في الاقتصاد الزراعى - القاهرة - ١٩٦١ - ص ٧٢.

أعلاه، فقد تبدو الضالة أكثر وضوحاً إذا ما علمنا أن ما خصصته الجمعية العامة لمنتجى الأرز لم يزد عن ٢% من الرقم العام المشار إليه أعلاه.

١٠- وأخيراً يوضح الجدولين رقمي ١٣، ١٤ بالملحق ما خصص للخدمات الخيرية والعامّة، فقد كان للأولى ٢٠٣ ألف جنيهاً بينما للثانية ٣٤٢ ألف جنيهاً، فإذا ما علم أن الخدمات العامة يندرج تحتها - كما سبق الإشارة - خدمات المواصلات والاتصالات والتخطيط العمراني وغيرها، وأن الخدمات الخيرية تتضمن الإعانات والمساعدات للأرامل والأيتام والطلبة المحتاجين، فهل هذين الرصدين البالغى التواضع - والمشار إليهما أعلاه - من أمكانية لتحقيق الجزئى والبسيط من هذه المستهدفات؟

ولما كان التمويل هو عصب الحركة التعاونية كما أشرنا أعلاه، فثمة سياستين لابد من الأخذ بهما في نفس الوقت، الأولى تتعلق بضرورة وجود مصدر تمويل للحركة التعاونية يعمل على ذات الأسس الاقتصادية والاجتماعية للتعاون أى إنشاء بنك تعاونى، والثانية تتعلق بضرورة العمل على تشجيع مساهمة الأعضاء في توفير التمويل اللازم لأنشطة التعاونيات.

أ- إنشاء بنك تعاونى :

يلاحظ أن القطاعين العام والخاص موجودين في النشاط الزراعى جنباً إلى جنب مع القطاع التعاونى ونظراً لأن كل قطاع من هذه القطاعات الثلاث له طبيعته الخاصة وأسلوبه المعين في العمل فإنه من المنطقى أن يتواجد لديه في نفس الوقت مصادر التمويل التى تتوافق مع هذه الطبيعة وذلك الأسلوب . وطالما أن القطاع العام الزراعى يمتلك بالفعل مصدر التمويل الخالص به وهو بنك التنمية والإئتمان الزراعى المملوك بالكامل للدولة، علاوة على توافر فرص تمويل هذا القطاع من مجموعة من بنوك القطاع العام الأخرى، وطالما أيضاً أن القطاع الخاص الزراعى متاح له عديد من البنوك الخاصة الوطنية والمشاركة ليتعامل معها وفقاً لمعايير هذا القطاع الخاص - فإن القطاع التعاونى الزراعى من حقه أن يكون له مصدرة التمويل المتخصص الذى يتفهم ظروف العمل التعاونى وطبيعته وأسلوبه ومعايره في شكل بنك تعاونى . بل أن حرمان القطاع التعاونى من هذا الحق معناه إيقاف نموه ويجعله بصفة مستمرة تابعاً للقطاع الحكومى الذى يملك المصدر الوحيد متاح حالياً لتمويل التعاونيات . وفي هذا الصدد فإن راس مال هذا البنك التعاونى المقترح - يمكن تدبيرة بصورة فورية من قدرات التمويل الذاتى المتاحة حالياً في القطاع

التعاونى الزراعى ، وإنشاء هذا البنك هو أعمال لنص المادة رقم ١٧ من قانون التعاون الزراعى الحالى .

ولاشك أنه من واجب الحكومة مساعدة هذا البنك لعودة بعض حقوق التعاونيات الزراعية اليها ، إذ أن الحكومة حينما أمتت بنك التسليف الزراعى التعاونى وحولته الى مؤسسة حكومية كان للتعاونيات حينذاك ربع رأس مال هذا البنك وفقاً لأسعار عام ١٩٤٥ وهو العام الذى سددت فيه التعاونيات قيمة هذه المساهمة . والى إذا أرتأت الحكومة ردها الى التعاونيات الآن فقد تزيد قيمتها الحالية كثيراً عن قيمة رأس مال البنك اليوم . ومن جهة أخرى فإن العديد من بنوك القرى والمندوبيات التى أنشأها بنك التنمية والإئتمان الزراعى فى القرى قد أقامها على الأصول العينية المملوكة للتعاونيات الزراعية من مقرات ومخازن ، وبعد إستيلاء البنك عليها فإن التعاونيات الزراعية فى طريقها الى إستعادتها بحسب نص قانون التعاون الزراعى فى هذا الشأن خاصة بعد أن صدر فعلاً القرار الوزارى التنفيذى لذلك . ولاشك انها ستكون القاعدة الاساسية لمنشآت البنك ومرافقة . وسواء تم الأخذ بهذه السياسة أو غيرها فلن وجود بنك تعاونى تملكه التعاونيات . هو أمر لا مفر من قبوله اذا ما أريد حقاً وفعلاً قيام حركة تعاونية تستحق هذه الصفة والتى من أهم أبعادها الاعتماد على النفس .

(ب) تشجيع الأعضاء على المساهمة فى توفير التمويل اللازم لأنشطة التعاونيات : ويمكن أن تتضمن هذه السياسة إصدار أسهم ممتازة بأسعار فائدة مناسبة لزيادة مساهمة الأعضاء على المساهمة فى تمويل مشروعات وأنشطة معينة تقوم بها التعاونية وبالتالى يمكن أن يحصلوا على ٢٥% من الفائض المتحقق فى هذه المشروعات (وفقاً للقانون التعاونى الزراعى الحالى) بالإضافة الى فرصتهم فى زيادة عائد المعاملات الخاصة بهم يتعاملهم مع التعاونية فى هذه المشروعات وإن كان يقترح زيادة النسبة المخصصة للتوزيع من فائض المشروعات على المسلمين الى ٣٥% . وأيضاً يمكن الأخذ بأساليب مختلفة لتشجيع الأعضاء على الإدخار لأغراض تأمينية مختلفة ويتولى بنك التعاون إستثمارها فى المشروعات التعاونية ، وأساليب التمويل الدائرى المعروفة تعاونياً^(١) .

(١) ابراهيم محرم (دكتور) - استراتيجية مقترحة للتعاون الزراعى فى مصر - نشرة بحثية رقم ١٨٥٦ - ج ٢٠٠٦ - جامعة عين شمس -

كلية الزراعة - قسم الاقتصاد الزراعى - شبرا الخيمة - يونيو ١٩٨٦ . ص ٣٨ - ٤٢ .

٩-١٣ موجز وخاتمة

أستندت التعاونيات الزراعية خلال فترة التخطيط المركزى إلى دعم الدولة لها بأعبارها مسئولة عن تنفيذ جانب كبير من سياسة الدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطاع الزراعى . ومع بدء تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى الزراعى تقلص الدور الذى كانت تقوم به الكثير من التعاونيات الزراعية وأصبح لزاما عليها أن تنافس القطاع الخاص في مجالات توفير مستلزمات الإنتاج الزراعى لأعضائها وتسويق انتاجهم وان تقوم بالمشروعات الانتاجية والخدمية التى تعود بالنفع على هؤلاء الأعضاء حتى تجد المبرر الكافى لإستمرارها في النشاط ومن ثم أصبحت عملية تقييم اداء هذه التعاونيات - وبصفه منتظمة - في ضوء تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الزراعى تكتسب أهمية بالغة خاصة أن التعاونيات الزراعية كانت قد أكتفتها خلال فترة التخطيط المركزى البعض من المشاكل المتعلقة بأداء تلك التعاونيات من أهمها العجز الواضح عن تحقيق ما يصبوا إليها اعضاؤها من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ويبدو ذلك واضحا من الشعور العام لدى الغالبية العظمى من الاعضاء ومن العامة والخاصة على حد سواء تجاه هذه التعاونيات لأن دورها غير فعال بالنسبة لهم، ضعف الامكانيات المالية للتعاونيات على مختلف المستويات وبالتالى عدم إمكانياتها الإحتفاظ بمركز مالى وتمويلى قوى ومتين يمكنها من اداء وظائفها وما هذا إلا أنعكاس لضعف كفاءة الادارة الاقتصادية في تلك التعاونيات وتستهدف الدراسة بصفة عامة القيام بالفحص والبحث والدرس لأهم المشكلات التى تتعرض لها التعاونيات الزراعية في مصر خلال تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادى في قطاع الزراعة بهدف الوصول إلى بعض النتائج والخروج ببعض التوصيات التى قد تساعد مخططى ومنفذى السياسى التعاونية الزراعية في مصر على تطوير هذه التعاونيات ودعم دورها في التنمية الزراعية خاصة والتنمية الريفية المتكاملة عامة، وهو ما وصلت إليه الدراسة من خلال التحليل المالى والاقتصادى لثلاث تعاونيات عامة هى الجمعية العامة لمنتجى البطاطس والأرز والقطن خلال الفترة الزمنية ٩٢-١٩٩٦ بما خلص في التحليل الأخير إلى هشاشة المركز المالى والتمويلى الناشئ عن انخفاض كفاءة التشغيل الاقتصادى وهو الأمر الذى أدى إلى انعدام وتدنى فوائض تلك التعاونيات بما لا يمكنها من القيام بدورها الاقتصادى فحسب بل ودوريات الأجماعى أيضاً ، الأمر الذى يستوجب معه ضرورة المضى قدماً في برنامج الاصلاح الاقتصادى لاعادة هيكله البنيان التعاونى - وذلك من خلال الأسراع بإنشاء البنك التعاونى وكذا تشجيع التمويل التعاونى الزراعى الذاتى - ووضع في مساره الصحيح حتى يتسنى له القيام بالدور المنوط به اقتصادياً واجتماعياً بصفته في التحليل الأخير أحد صور الجمعيات الأهلية .

ملحق احصائي خاص
بدراسة الحالة

جدول رقم (١) أعضاء مجالس إدارة الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية

وأعضائها وجهازى الوظيفى في ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية العامة	مدير الجمعية	نائب المدير	مستشار	مدير إدارة	مساعد مدير	رئيس فرع	رئيس قسم	مهندسين وفنيين	محاسبين ومراجعين	مالية خزينة وكاتب وموظفين	سائق ميكانيكى عامل فنى	ساعى ومندوبين	خفير	عدد اعضاء مجلس الادارة	عدد الجمعيات الأعضاء
١	الجمعية العامة لمنجى المحاصيل الزيتية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	١	٠	١٣	١٤
٢	الجمعية العامة لمنجى الأرز	١	١	١	٠	٠	٠	٠	٤	١	٣	١	١	١	٢٢	١١
٣	الجمعية العامة لمنجى الخضر والفاكهة	١	٠	٢	٠	٠	٢	٠	١	٢	٠	٠	١	٣	١٨	١٧
٤	الجمعية العامة لمنجى البصل والزعتر	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١	٠	١	٠	١٥	١٢
٥	الجمعية العامة لمنجى القطن	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	١	١	٢	٠	١	٠	٢١	١٣
٦	الجمعية العامة لمنجى القصب	١	٠	١	٠	٠	١	٠	٠	٠	٣	٠	١	٠	٢٣	٤
٧	الجمعية العامة لمنجى البطاطس	١	٣	٩	١٦	١٥	٧	٢٨	٢٠	٢٨	١٥	٢	١٣	١٧	١٧	١٥
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	١	٠	٠	٤	٦	٠	٥	١	٠	٣	١	٢	٢	٢٢	٢٣
٩	الجمعية العامة لتنمية الفروة الحيوانية	١	٤	٣	١	١	٠	١	٦	٦	٩	٣	٠	٤	٢٢	٤٧٣
١٠	الجمعية المتحدة العامة للخضر والفاكهة بالاسكندرية	١	٠	٠	٤	١	٠	٠	٠	٢	٣	١	٠	١	١٨	٧
١١	الجمعية العامة لمنجى الكتان	١	٠	١	٠	٠	٠	٢	٠	٠	١	٠	١	٠	١١	٣
١٢	الجمعية العامة للميكنة الزراعية	١	٠	١	٠	٠	٠	٠	٢	٢	٢	٠	١	٠	١٢	٣٧
	الاجمالى	١٢	٨	٢٠	٢٦	٢٣	١٠	٣٦	٣٦	٤٢	٤٣	١٦	٣	٦	٢١٤	٦٢٩

جدول رقم (٢) نسبة أعضاء مجالس إدارة الجمعيات العامة على مستوى الجمهورية

ونسبة أعضائها وحجazy الوظيفة في ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية العامة	نائب المدير	مستشار	مدير إدارة	مساعد مدير	رئيس فرع	رئيس قسم	مهندسين وفنيين	محاسبين ومراجعين	مالية خزينة وكاتب وموظفين	سائق ميكانيكي	عامل فني	ساعي ومندوبين	خفير	عدد اعضاء مجلس الادارة	الجمعيات
١	الجمعيات العامة لمنتجي اغصان الزيتون	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٢,٨	٥	٢,٤	٥	٥	٣,٦	٥	٦,١	٢,٢
٢	الجمعية العامة لمنتجي الأرز	١٢,٥	٥	٥	٥	٥	٥	١١,١	٢,٤	٧	٦,٢	٣٣,٣	٥	٤	١٠,٣	١,٧
٣	الجمعية العامة لمنتجي الحضر والفاكهة	١٠	٥	٥	٥	٢٠	٥	٢,٨	٤,٨	٥	١٢,٥	٥	٥	١٢	٨,٤	٢,٧
٤	الجمعية العامة لمنتجي البصل والتمر	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٢,٤	٥	٥	٥	٥	٧	١,٩
٥	الجمعية العامة لمنتجي القطن	٥	٥	٣,٨	٥	٥	٥	٢,٨	٢,٤	٤,٦	٥	٥	٥	٥	٩,٨	٢,١
٦	الجمعية العامة لمنتجي القصب	٥	٥	٥	٥	١٠	٥	٥	٥	٧	٥	٥	٥	٥	١٠,٧	٥,٦
٧	الجمعية العامة لمنتجي البطاطس	٣٧,٥	٤٥	٦١,٦	٦٥,٢	٧٠	٧٧,٨	٥٥,٥	٦٦,٦	٣٥	٢٥	٦٦,٧	٨٣,٣	٤٦,٣	٦٨	٧,٩
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	٥	٥	١٥,٤	٢٦,١	٥	١٣,٩	٢,٨	٥	٦,٧	١٨,٨	١٦,٧	٥	٨	١٠,٣	٣,٧
٩	الجمعية العامة لصناعة الثروة الحيوانية	٥٠	١٥	٣,٨	٤,٣٥	٥	٢,٨	١٦,٦	١٤,٢	٢٠,٩	١٨,٨	٥	٥	٤	١٠,٣	٧٥,٢
١٠	الجمعية المتحدة العامة للخضر والفاكهة بالاسكندرية	٥	٥	١٥,٤	٤,٣٥	٥	٥	٥	٤,٨	٧	٦,٢	٥	٥	٤	٨,٤	١,١
١١	الجمعية العامة لمنتجي الكتان	٥	٥	٥	٥	٥	٥,٥	٥	٥	٢,٤	٥	٥	٥	٥	٥,٢	٥,٥
١٢	الجمعية العامة للميكنة الزراعية	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥,٦	٤,٨	٤,٦	١٢,٥	٥	٥	٥	٥,٦	٥,٩
	الإجمالي	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول السابق

جدول رقم (٣)

حساب الأرباح والخسائر للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية	الإيرادات	المصروفات	صافي الربح	صافي الخسائر	ملاحظات
١	الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية	٦٤٩٣٧	٦٤٩٣٧	٠	٠	
٢	الجمعية العامة لمنتجى الأرز	٥٣٦٢٢٩	٢٩٢٤١٦	٢٤٣٨١٣	٠	
٣	الجمعية العامة لمنتجى الخضر والفاكهة	١٩٢٠١٠	١٩١٠٧٥	٩٣٥	٠	
٤	الجمعية العامة لمنتجى البصل والثوم	١٣٩٦٠٣	٥٠١٠٧	٨٩٤٩٦	٠	
٥	الجمعية العامة لمنتجى القطن	٣٢١٧٥٢	٢٥١٥٧٨	٧٠١٧٤	٠	
٦	الجمعية العامة لمنتجى القصب	٤١٥٣٢٦	٣٧٢١٨	١٠٨١٠٨	٠	
٧	الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٤٢٣١٧٢٥	٧٣٢٢١٢٦	٠	٣٠٩٠٤٠١	
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	١٢٧٤٨٠٣	٦٣٠١٥٦	٦٤٤٦٤٧	٠	
٩	الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	١١١١٩٤٣	٧٢١٨٨٤	٣٩٠٠٥٩	٠	
١٠	الجمعية المتحدة العامة للخضر والفاكهة بالأسكندرية	٢٥٢٤٩٧	٢٠٢١٧٧	٥٠٣٢٠	٠	
١١	الجمعية العامة لمنتجى الكتان	٨٣٦٧٤	٦٣١٧٧	٢٠٤٩٧	٠	
١٢	الجمعية العامة للميكنة الزراعية	١٢٦٦٧٣٤	٤٣٥٦٧٦	٨٣١٠٥٨	٠	
١٣	الإجمالي	٩٨٩١٢٣٣	١٠٥٣٢٥٢٧	٢٤٤٩١٠٧	٣٠٩٠٤٠١	

المصدر : الادارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية ، إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة .

جدول رقم (٤)

الأهمية النسبية للأرباح والخسائر للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية	الإيرادات	المصروفات	صافي الربح	صافي الخسائر	ملاحظات
١	الجمعية العامة لمنتجى المحاصيل الزيتية	٠,٧	٠,٦	٠	٠	
٢	الجمعية العامة لمنتجى الأرز	٥,٤	٢,٨	١٠	٠	
٣	الجمعية العامة لمنتجى الخضر والفاكهة	١,٩	١,٨	٠,٠٤	٠	
٤	الجمعية العامة لمنتجى البصل والثوم	١,٤	٠,٥	٣,٧	٠	
٥	الجمعية العامة لمنتجى القطن	٣,٣	٢,٤	٢,٩	٠	
٦	الجمعية العامة لمنتجى القصب	٤,٢	٢,٩	٤,٤	٠	
٧	الجمعية العامة لمنتجى البطاطس	٤٢,٨	٦٩,٥	٠	١٠٠	
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	١٢,٩	٦	٢٦,٣	٠	
٩	الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	١١,٢	٦,٩	١٥,٩	٠	
١٠	الجمعية المتحدة العامة للخضر والفاكهة بالأسكندرية	٢,٦	١,٩	٢,٠٦	٠	
١١	الجمعية العامة لمنتجى الكتان	٠,٨	٠,٦	٠,٨	٠	
١٢	الجمعية العامة للميكنة الزراعية	١٢,٨	٤,١	٣٣,٩	٠	
١٣	الإجمالي	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%	

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول السابق

جدول رقم (٥)

حساب الأرباح والخسائر للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢

القيمة بالآلف جنيه

القيمة التقديرية					الأيرادات					المصروفات					صافي الربح أو الخسارة				
١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
٧٦٦٠	٥٧٤٩	٦٠٣٢	٧٤٠٦	٤٢٣٢	٦٣٩٣	٤٤٣١	٤٥٩٨	٥٦٠٧	٧٣٢٢	١٢٦٧	١٣١٨	١٤٣٥	١٧٩٩	٣٠٩٠	٧٦٦٠	٥٧٤٩	٦٠٣٢	٧٤٠٦	٤٢٣٢
١٠٠	٧٥	٧٨	٩٦	٥٥	١٠٠	٦٩	٧٢	٨٧	١١٤	١٠٠	١٠٤	١١٣	١٤١	٢٤٣	١٠٠	٧٥	٧٨	٩٦	٥٥
٦٥٦	٨٢٧	١١٢٩	١٠٧٩	٣٢٢	٤٩١	٦٥٢	٦٦٤	٧٣٧	٢٥٢	١٦٤	١٧٥	٤٦٥	٣٤٢	٧٠	٦٥٦	٨٢٧	١١٢٩	١٠٧٩	٣٢٢
١٠٠	١٢٦	١٧٢	١٦٤	٤٩	١٠٠	١٣٢	١٣٥	٥٠	٥١	١٠٠	١٠٦	٢٨٣	٢٠٨	٤٢	١٠٠	١٢٦	١٧٢	١٦٤	٤٩
٢٧	٤٤٥	٣١٢	٣٨٩	٥٣٦	١٤٤	٣٠١	٢٠٧	٢٤٤	٢٩٢	٧٣	١٤٤	١٠٥	١٥٥	٢٤٤	٢٧	٤٤٥	٣١٢	٣٨٩	٥٣٦
٠	١٠٠	٧٠	٨٧	١٢٠	٠	١٠٠	٦٨	٨١	٩٧	١٠٠	١٩٧	١٤٣	٢١٢	٢٣٤	٠	١٠٠	٧٠	٨٧	١٢٠

المصدر: الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية : إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة.

جدول رقم (٦) تطور المركز المالي للجمعية التعاونية العامة
لمنتجى البطاطس في خلال الفترة من ١٩٧٥ : ١٩٩٥
(القيمة بالآلف جنيه)

السنة					النشاط
١٩٩٥	١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥	
١١٣,٥	١١,٥	١٠٧,٤	١٣٢,٤	٥٧,٢	رأس المال
٨٨٦,٩	(٨٩,٣)	(١٨,٩)	١٣١,٥	—	معدل النمو %
٧٥٠,٣٩	٢٢,٣١	٨٥٣٧,٣	٤٠٨٣,٠	١١٥١	جملة الاحتياجات والمخصصات
٣٣٦٢٤٦,٩	(٩٩,٧)	١٠٩,١	٢٥٤,٧	—	معدل النمو %
١٦٨٩٧	١١٦١٩,٢	٩٤٣١,١	٣٥٤٤,٦	١٣٤٥	قيمة الأصول الثابتة
٤٥,٤	٢٣,٢	١٦٦,١	١٦٣,٥	—	معدل النمو %
٧٥٦	٣٨١,٨	١٩٧,٣	٥٥,٣	٤١,٧	قيمة العائد على المعاملات
٩٨,٠١	٩٣,٥	٢٥٦,٨	٣٢,٦	—	معدل النمو %
١٧٩٩,٣	٩١٢,٦	٤٧٦,٤	١٠٠,٥	١١٠,٢	قيمة الفائض
٩٧,٢	٩١,٦	٣٧٤,٠٣	(٨.٨)	—	معدل النمو %

المصدر: الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٧)
الأرقام القياسية والمتوسطات لرصيد الأصول الثابتة والنقدية بالبنوك والمدينون
للجمعيات التعاونية الزراعية العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢

مدينون					نقدية بالبنوك					الأصول الثابتة					القيمة النقدية
٩٦/٦/٣٠	٩٥/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٦/٦/٣٠	٩٥/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	٩٦/٦/٣٠	٩٥/٦/٣٠	٩٤/٦/٣٠	٩٣/٦/٣٠	٩٢/٦/٣٠	اسم الجمعية العامة
٩١٥٤٦	١٧٤٩	٢٠٢	٧٢٧	١٦٩٨	١٨١	٢٥٥	٦٩٧	٢٠٥	٥٢٢	٩١٠٤	٧٧٣٥	٧٦٩٦	٩٤٦	٥٤٢٤	الجمعية العامة لمتجى البطاطس
٥٣٩٠	١٠٣	١٢	٤٢,٨	١٠٠	٣٤,٧	٤٨,٩	١٣٣	٣٩	١٠٠	١٦٧,٨	١٤٢,٦	١٤١,٩	١٧,٤	١٠٠	الرقم القياسي (%)
		٣١٨٤,٤					٣٧٢					٦١٨١			المتوسط خلال الخمس سنوات
٨٠	٩١٤	٢٢٠	٤٩	٣	١٩٢	٤٨٩	١٥٧١	٢٨٠	١٦٧	٢٧	٤	٢٧	٣٠	٨	الجمعية التعاونية العامة لمتجى القطن
٢٦٦٦	٣٠٤٦٦	٧٣٣٠	١٦٣٠	١٠٠	١١٥	٢٩٢	٩٤٠	١٦٧,٧	١٠٠	٣٣٧	٥٠	٣٣٧	٣٧٥	١٠٠	الرقم القياسي (%)
		٢٥٣,٢					٥٣٩,٨					١٩,٢			المتوسط خلال الخمس سنوات
١٨٤	١٤٠٥	٧٦٧	١٢٠٥	١١٩١	٢	١٥	٨٦	١٤٨	١٨٦	٩٥	٩٠	٨٢	٢٦	٢	الجمعية التعاونية العامة لمتجى الأرز
١٥	١١٨	٦٤	١,١	١٠٠	١,١	٨	٤٦	٨٠	١٠٠	٤٥٥٠	٤٥٠٠	٤١٠٠	١٣٠٠	١٠٠	الرقم القياسي (%)
		١١١٠,٤					٨٧,٤					٥٩			المتوسط خلال الخمس سنوات

المصدر: الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية، إدارة الإحصاء، وزارة الزراعة.

جدول رقم (٨) أسماء الثلاجات التابعة للجمعية التعاونية الزراعية العامة
لمنتجى البطاطس وسنة إنشائها وسعة كل منها

السنة	م	اسم الثلاجة وموقعها	سعة الثلاجة بالطن
١٩٤٩	١	ثلاجة شبرا الخيمة	١٥٠٠
١٩٥٢	٢	ثلاجة بناحية زاوية البحر كفر بولين - مركز كوم حمادة	٣٠٠٠
١٩٦٤	٣	شطانوف مركز أشمون - المنوفية	٣٠٠٠
	٤	الطويلة - مركز طلخا - دقهلية	٣٠٠٠
	٥	الشوبك الغربى - مركز البدرشين - الجيزة	٣٠٠٠
١٩٧٣	٦	ثلاجة المنيا بمدينة المنيا	٣٠٠٠
١٩٧٦	٧	ثلاجة محافظة الغربية	٦٠٠٠
١٩٨١	٨	ثلاجة الصباحية بالاسكندرية	٦٠٠٠ منها ١٠٠٠ طن ثنائى الغرض (تجميد /تبريد)
١٩٨٢	٩	ثلاجة دمنهور بمحافظة البحيرة	٦٠٠٠

المصدر : الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجى البطاطس ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (۹)

رصيد الاستثمارات والمساهمات والودائع والقروض للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢

القيمة بالألف جنيه

[illegible]

المصدر: الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية ، إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة.

جدول رقم (١٠)

رصيد رأس المال والأحتياطيات للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢

القيمة بالآلف جنيه

القيمة النقدية					رأس المال					احتياطي قانوني					احتياطي عام				
١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١٢٢٦	١٥٣٥٣	١٩٧١٧	٣٧٧٥	٢٤٧٧	٩٤٥٩	١٢٠٩٨	١٣٦٦٧	١٩	١٩١٢٠	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣	١١٣
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٢٤٤	١٦٠٨	٣٠٧	٢٠٢	١٠٠	١٢٧	١٤٤	٠,٢	٢٠٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
		١١٣					١٥١٥٦,٤												
٣١	٣١	٣١	٣١	٣١	١٧٣٦	٢١١١	٢٤٣٣	٢٧٩٩	٢٩٦٥	١٣٣	١٣٣	١٣٣	١٣٤	١٤٨	٣١	٣١	٣١	٣١	٣١
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٣٢	١٤٠	١٦١	١٧٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠١	١١١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
		٣٣					٢٤٠٨,٨						١٣٦						
٠,٥	٢١	٢١	٢١	٢١	٦٤٦	٦٧٨	٧٤٢	٧٨٨	٥٣٨	٦٩٧	٦٩٨	٧١٥	٧١٨	١٨١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١
١٠٠	٤٢٠٠	٤٢٠٠	٤٢٠٠	٤٢٠٠	١٠٠	١٠٤	١١٤	١٢٢	٨٣	١٠٠	١٠٠	١٠٢	١٠٣	٢٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
		١٦,٩					٦٧٨,٤						٦٠١,٨						

المصدر: الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية ، إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة.

جدول رقم (١١) توزيعات صافي الفائض للجمعيات العامة الثلاث

محل الدراسة في الفترة من عام ١٩٩٢-١٩٩٦

(القيمة بالآلاف جنيه)

القيمة النقدية لتوزيع صافي الفائض	الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس	الجمعية التعاونية لمنتجى القطن	الجمعية التعاونية لمنتجى الأرز
إحتياطي قانونى ٢٠%			
٩٢/٦/٣٠	٢٧١	٣٢	٣٢
٩٣/٦/٣٠	٢٣٥	٣٥	٦٤
٩٤/٦/٣٠	٢٥٦	٩٣	٤٦
٩٥/٦/٣٠	٣٢٢	٦٨	٦٤
٩٦/٦/٣٠	لم تحقق فائض	حول إلى الاحتياطي القانونى لعدم خضوعه للتوزيع	١٠٩
متوسط الخمس سنوات	٢١٦,٨	٤٥,٦	٦٣
حوافز مجلس الادارة (١٠%)			
٩٢/٦/٣٠	٦٨	١٦	٦
٩٣/٦/٣٠	١١٨	١٧	١٢
٩٤/٦/٣٠	١٢٨	٤٦	٩
٩٥/٦/٣٠	١٦١	٣٣٧	١٢
٩٦/٦/٣٠	لم يحقق فائض	لم يخضع للتوزيع	٢١
متوسط الخمس سنوات	٩٥	٨٣,٢	١٢
خدمات عامة (٥%)			
٩٢/٦/٣٠	٥٧	٨	٣
٩٣/٦/٣٠	٥٩	٩	٦
٩٤/٦/٣٠	٦٤	٢٣	٥
٩٥/٦/٣٠	٨١	١٧	٦
٩٦/٦/٣٠	لم تحقق فائض	لم يخضع للتوزيع	١١
متوسط الخمس سنوات	٥٢,٢	١١,٤	٦,٢
خدمات اجتماعية وخيرية (٥%)			
٩٢/٦/٣٠	٥٧	٨	٣
٩٣/٦/٣٠	٥٩	٩	٦
٩٤/٦/٣٠	٦٤	٢٣	٥
٩٥/٦/٣٠	٨١	١٧	٦
٩٦/٦/٣٠	لم تحقق فائض	لم يخضع للتوزيع	١١
متوسط الخمس سنوات	٥٢,٢	١١,٤	٦,٢
تدريب تعاونى (٥%)			
٩٢/٦/٣٠	٥٧	٨	٣
٩٣/٦/٣٠	٥٩	٩	٦
٩٤/٦/٣٠	٦٤	٢٣	٥
٩٥/٦/٣٠	٨١	١٧	٦
٩٦/٦/٣٠	لم تحقق فائض	لم يتم توزيعه	١١
متوسط الخمس سنوات	٥٢,٢	١١,٤	٦,٢
صندوق رعاية العمال الزراعيين			
٩٢/٦/٣٠	٥٧	٨	٣
٩٣/٦/٣٠	٥٩	٩	٦
٩٤/٦/٣٠	٦٤	٢٣	٥
٩٥/٦/٣٠	٨١	١٧	٦

تابع جدول رقم (١١) توزيعات صافى الفائض للجمعيات العامة الثلاث
محل الدراسة في الفترة من عام ١٩٩٢-١٩٩٦
(القيمة بالآلاف جنيه)

القيمة النقدية لتوزيع صافى الفائض	الجمعية التعاونية لمنتجى البطاطس	الجمعية التعاونية لمنتجى القطن	الجمعية التعاونية لمنتجى الأرز
٩٦/٦/٣٠	لم يحقق فائض	لم يتم توزيعه	١١
متوسط الخمس سنوات	٥٢,٢	١١,٤	٦,٢
تدعيم الجمعيات الضعيفة			
٩٢/٦/٣٠	٣٤	٥	٢
٩٣/٦/٣٠	٣٥	٥	٤
٩٤/٦/٣٠	٤٨	١٤	٣
٩٥/٦/٣٠	٤٨	١٠	٤
٩٦/٦/٣٠	لم يحقق فائض	لم يتم توزيعه	٧
متوسط الخمس سنوات	٣٣	٦,٨	٤
عائد على المعاملات ٤٢%			
٩٢/٦/٣٠	٥٣٢	٢٦	١١
٩٣/٦/٣٠	٥٥٣	٨١	٢٢
٩٤/٦/٣٠	٦٠٣	٢١٧	١٦
٩٥/٦/٣٠	٧٥٧	١٦٠	٢٢
٩٦/٦/٣٠	لم تحقق فائض	لم يتم توزيعه	٣٧
متوسط الخمس سنوات	٤٨٩	٩٦,٨	٢١,٦

المصدر: جمعت وحسبت من جداول الادارة المركزية للتعاون الزراعى والتنمية الريفية، إدارة الإحصاء.

جدول رقم (١٢)

رصيد التدريب التعاوني للجمعيات العامة على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية العامة	رصيد التدريب التعاوني القيمة بالجنية	الأهمية النسبية للتدريب التعاوني %
١	الجمعية العامة لمنتجي المحاصيل الزيتية	٧٣٢	٠,٢
٢	الجمعية العامة لمنتجي الأرز	٨٧٤٦	٢
٣	الجمعية العامة لمنتجي الخضر والفاكهة	٣١٩٥	٠,٩
٤	الجمعية العامة لمنتجي البصل والثوم	١٨٩٥٠	٥
٥	الجمعية العامة لمنتجي القطن	١٣٩٧٢	٤
٦	الجمعية العامة لمنتجي القصب	١٧٥٠١	٥
٧	الجمعية العامة لمنتجي البطاطس	٦٢٣٦٣	١٧
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	١٢٩٤١٣	٣٥,٩
٩	الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	٥٥١٥٨	١٥
١٠	الجمعية المتحدة العامة للخضر والفاكهة بالأسكندرية	١٣٩٨٥	٤
١١	الجمعية العامة لمنتجي الكتان	٥٠٨٢	١
١٢	الجمعية العامة للميكنة الزراعية	٣٧٢٦٤	١٠
١٣	الإجمالي	٣٦٦٣٦١	%١٠٠

المصدر : الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية ، إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة .

جدول رقم (١٣)

رصيد الخدمات الخيرية والعامة للجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى الجمهورية في ١٩٩٦/٦/٣٠

م	اسم الجمعية العامة	الخدمات الخيرية (بالجنية)	الأهمية النسبية للخدمات الخيرية (%)	الخدمات العامة (بالجنية)	الأهمية النسبية للخدمات العامة (%)
١	الجمعية العامة لمنتجي المحاصيل الزيتية	٢٦٠٩	١	٠	٠
٢	الجمعية العامة لمنتجي الأرز	٣٥٠٠	٢	٢٠٤٧٠	٦
٣	الجمعية العامة لمنتجي الخضر والفاكهة	٤٨٢	٠,٢	١٢٣	٠,٠٤
٤	الجمعية العامة لمنتجي البصل والثوم	١٣٢٩٢	٦,٧١	٢٧٦٠٥	٨
٥	الجمعية العامة لمنتجي القطن	٩١	٠,٠٤	٦٥٤١	٢
٦	الجمعية العامة لمنتجي القصب	٠	٠	٣٤٩	٠,١
٧	الجمعية العامة لمنتجي البطاطس	٨٠٥٢١	٤٠	٨٠٥٢١	٢٣,٨٦
٨	الجمعية العامة متعددة الأغراض	٨٦٤٩	٤	٧٠١١٢	٢٠
٩	الجمعية العامة لتنمية الثروة الحيوانية	٢٢٥٦٩	١١	٦١٠٦٢	١٨
١٠	الجمعية المتحدة العامة للخضر والفاكهة بالأسكندرية	٢٥٠٥٠	١٢	٩٨٧٤	٣
١١	الجمعية العامة لمنتجي الكتان	١٠٠	٠,٠٥	٥٥٥٠	٢
١٢	الجمعية العامة للميكنة الزراعية	٤٦٢٩٨	٢٣	٦٠٠٠٧	١٧
١٣	الإجمالي	٢٠٣١٦١	%١٠٠	٣٤٢٢١٤	%١٠٠

المصدر : الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية ، إدارة الإحصاء ، وزارة الزراعة .

جدول رقم (١٤)

رصيد التدريب التعاوني والخدمات الخيرية والعامة للجمعيات العامة محل الدراسة خلال الفترة ١٩٩٦/٩٢

القيمة بالآلاف جنيه

الخدمات العامة					الخدمات الخيرية					رصيد التدريب التعاوني					القيمة النقدية
١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	اسم الجمعية العامة
٠	٨١	٩٤	٥٩	٠	٠	٨١	٦٤	٥٩	٠	٠	٦٣	٦٤	٥٩	٥	الجمعية العامة لمنتجى البطاطس
٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٣٤٠	١٣٨٠	١١٨٠	١٠٠	الرقم القياسى (%)
٠	٠	٤٠,٨	٠	٠	٠	٠	٤٠,٨	٠	٠	٠	٠	٣٨			المتوسط خلال الخمس سنوات
٥	٧	٠,٤	٩	٦	٠	٣	٠,٠٨	٣	٤	٣١	١٤	٣	١٣	٥	الجمعية التعاونية العامة لمنتجى القطن
٨٣	١١٧	٦٦	١٥٠	١٠٠	٠	٥٠	٣	٥٠	١٠٠	٤٣٠	٣٨٠	٦٠	٣٤٠	١٠٠	الرقم القياسى (%)
		٥,٤٨					١,٦١٦					١١			المتوسط خلال الخمس سنوات
١٩	٣٠	١٩	٢١	٢٣	٤	٤	١٤	١٨	٣٤	١٠	٩	٤	١	٣	الجمعية التعاونية العامة لمنتجى الأرز
٨٦	٩٠	٨٦	٩٥	١٠٠	١٧	١٧	٥٨	٧٥	١٠٠	٣٣٣	٣٠٠	١٣٣	٣٣	١٠٠	الرقم القياسى (%)
		٣٠,٦					١٣,٨					٥,٤			المتوسط خلال الخمس سنوات

المصدر: الإدارة المركزية للتعاون الزراعي والتنمية الريفية . إدارة الإحصاء . وزارة الزراعة.

١٠- المراجع

- ١-١٠ مراجع الجزء النظرى
- ١- وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية ، المؤشرات الاحصائية ، الادارة العامة لمركز المعلومات والتوثيق ودعم اتخاذ القرار، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- ٢- شهيدة الباز ، دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ منهاج عمل بكين ، الاجتماع العربي الثانى لمتابعة بىكين ، بيروت ، ١٩٩٨ .
- ٣- أمانى قنديل ، سارة بن نفيس ، الجمعيات الاهلية في مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- ٤- ----- ، العمل الاهلى والتغير الاجتماعى، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، عام ١٩٩٨ .
- ٥- معهد التخطيط القومى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٠٦ ، ديسمبر ، ١٩٩٦ .
- ٦- المنصف وناس ، في شروط بناء الثقة بين المنظمات الاهلية وشركائها المباشرين ، من أوراق المؤتمر الثانى للمنظمات الاهلية العربية، عمان (الاردن) ، ١٧-١٩ مايو ١٩٩٧ .
- ٧- محاسن مصطفى حسنين ، المنظمات الاهلية التطوعية ودورها في التنمية، المؤتمر العربي الثانى للمنظمات الاهلية العربية ، عمان ، الاردن ، ١٧-١٩ مايو ١٩٩٧ .
- ١٠-٢ مراجع دراسة الحالة :
١. ابراهيم محرم (دكتور) - استراتيجية مقترحة للتعاون الزراعى في مصر - نشرة بحثية رقم ١٨٥٦ - ج ٢٠٠ ع - جامعة عين شمس - كلية الزراعة - قسم الاقتصاد الزراعى - شبرا الخيمة - يونيه ١٩٨٦ .
٢. أحمد زكى الأمام (دكتور) - التعاون بين الفكر والتطبيق - مكتبة عين شمس - ١٩٥٩ .
٣. المصليحي محمد فرج - التعاونيات الزراعية والتنمية المتكاملة للبيئسة الريفية - رسالة ماجستير - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس - القاهرة - ١٩٩٣ .
٤. ثناء النوبى أحمد سليم - تقييم أداء بعض التعاونيات الزراعية في مصر - رسالة دكتوراه - زراعة عين شمس - قسم الاقتصاد الزراعى - شبرا الخيمة - ١٩٩٩ .
٥. جابر جاد عبد الرحمن (دكتور) - اقتصاديات التعاون الزراعى - دار النهضة العربية - ١٩٧١ .

٦. جامع مصطفى جامع (دكتور) - مبادئ علم التعاون - المعهد العالى للتعاون الزراعى - محاضرات للعام الدراسى ١٩٨٣/٨٢.
٧. حسن أبو السعود - قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ - سلسلة أختارنا للفلاح - العدد ١٢ لسنة ١٩٨١.
٨. حسن محمد كمال (دكتور) - محاسبة الجمعيات التعاونية الزراعية - مكتبة عين شمس - ١٩٦٨.
٩. حسين عبد الوهاب (دكتور) ، ابراهيم محرم (دكتور) - الاقتصاد الزراعى والمجتمع الريفى - محاضرات استنسل - قسم الاقتصاد الزراعى - كلية الزراعة - جامعة عين شمس - شبرا الخيمة ١٩٨٥ / ١٩٨٦ .
١٠. حسين عبد الوهاب ابراهيم (دكتور) - محاضرات في التعاون الزراعى لطلبة الدراسات العليا - معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة عين شمس (بدون تاريخ) .
١١. رفعت عبد الباقي النجار (دكتور) - التعاون الزراعى في ج.م.ع ، دراسة تحليلية لآثار بعض الخدمات الاقتصادية للتعاون الزراعى على الانتاجية الزراعية المصرية - رسالة دكتوراه - قسم الاقتصاد الزراعى - زراعة القاهرة - ١٩٧٢.
١٢. زكى محمود شبانه (دكتور) - الاقتصاد والتعاون الزراعى ، المعالم الرئيسية في البنيان التعاونى الزراعى - المكتبة الاقتصادية - دار المعارف ١٩٦٦.
١٣. سعد زكى نصار (دكتور) ، الآثار الاقتصادية لسياسات وبرامج الاصلاح الاقتصادى في قطاع الزراعة في مصر ١٩٩٠.
١٤. عبد الحميد مطر المنيزع (دكتور) - محاضرات في الزراعة التعاونية - أستنسل قسم الاقتصاد الزراعى - زراعة أسكندرية ١٩٨٤.
١٥. عز الدين همام أحمد (دكتور) - دراسات في الاقتصاد الزراعى - القاهرة - ١٩٦١.
١٦. على عبد الرحمن - التعاون الزراعى في مصر - سلسلة كتب الثقافة الريفيه - مجلس الاعلام الريفى - العدد ١٠٤ - ١٩٧٩.
١٧. على عبد الرحمن - الجمعيات التعاونية الزراعية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية - مركز عمر لطفى للتدريب التعاونى - العدد السادس - الأسمايلية (بدون تاريخ) .
١٨. فارس عياد شاكر جاد الله - دراسة تحليلية في الكفاءة الادارية للتعاونية الزراعية بجمهورية مصر العربية - رسالة دكتوراه - زراعة القاهرة - قسم الاقتصاد الزراعى - ١٩٧٩.